

مركز
مستقبل وطن
للدراسات السياسية والإستراتيجية



حزب مستقبل وطن
كلنا نعمل من أجل مصر



الجُمهُورِيَّةُ الجَدِيدَةُ إنجازات الدولة المِصْرِيَّة



بعد سبع سنواتٍ من حُكْمِ الرَّئِيسِ "عَبْدِ الفَتَّاحِ السَّيْسِي"
وثمانِي سنواتٍ عَلَي ثَوْرَةِ 30 يونيو

الفهرس

3..... تقديم

الفصل الأول

4..... الإنجازات السياسية الداخلية للرئيس «عبد الفتاح السيسي»

الفصل الثاني

21..... الإنجازات السياسية الخارجية للرئيس «عبد الفتاح السيسي»

الفصل الثالث

37 الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية للرئيس «عبد الفتاح السيسي»

70 فريق العمل



تقديم



« مصر، أقدم وأعرق دولة في الجغرافيا السياسية للعالم، غير قابلة للقسم على اثنين أو أكثر مهما كانت قوة الضغط والحرارة. مصر هي قُدس أقداس السياسة العالمية والجغرافيا السياسية ». . هذا هو وصف المفكر الجغرافي المصري العظيم « جمال حمدان »، في كتابه الموسوعي « شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان »؛ ولذا يُخطئ من يظن أن مصر يمكن قهرها أو السيطرة عليها وتحويل مسارها التاريخي الممتد.

وقد أكدت الأحداث التاريخية أن شعب مصر صاحب الكلمة الحاسمة في مجريات الأحداث التاريخية الفارقة، ولعل ثورة 30 يونيو 2013، خير دليل وبرهان على ذلك، فهي ثورة شعبية مجيدة ستظل محفورة في الأذهان، تلك الثورة التي حفظت لمصر هويتها في وجه من حاولوا العبث بحاضرها ومستقبلها؛ لتعيد لمصر بريقها ووجهها الحضاري والريادي. فرغم جدل الجماعة الإرهابية وأعضائها بأنهم قد تملكوا ناصية الأمور، وأنّ الدنيا قد دانت لهم، إلا أنّ المصريين كانت لهم وجهة نظر أخرى، واستطاعت مصر بفضل شعبها الواعي وقائدها الوطني المخلص أن تزيح تلك السحابة السوداء؛ لتعود مصر بقوة، كما يجب أن تكون.

وإذًا كان لنا أن نصف السنوات الثماني الأخيرة، منذ ثورة 30 يونيو 2013 الشعبية الخالدة، فإن « سنوات العمل والإصرار »، هو الوصف الدقيق للسنوات الثماني الماضية الممتدة من يونيو 2013، وحتى يونيو 2021، فعلى مدار تلك السنوات تكافتت الدولة المصرية حكومةً وشعبًا تحت رعاية وتوجيهات الرئيس « عبد الفتاح السيسي »؛ لانتشال الدولة المصرية من مرحلة عُق الرُجاجة التي مرت بها طوال فترة عدم الاستقرار، والأزمات المتتالية بين ثورتي يناير 2011، ويونيو 2013.

فبعد حُرْم من الإصلاحات الجذرية التي أصرت القيادة السياسية على اتخاذها بالشكل الذي يتناسب مع قدرة المواطن على تحملها، استطاعت مصر تجاوز تحديات مرحلة التغيير والإصلاح، ليصبح الاقتصاد المصري اليوم ضمن قائمة الاقتصادات الأعلى نموًا. ولم تكن سياسة مصر الخارجية وتحرُّكات الإقليميّة والدوليّة بمعزل عن هذا التطوير، فرغم صعوبة التحديات وتعاقد المخاطر الخارجية، إلا أنّ مصر استعادت ريادتها باعتراف الجميع. وبالتالي، جاءت ثورة 30 يونيو؛ لتصحيح المسار، وإعادة الاستقرار والانطلاق في مسيرة البناء والتنمية الشاملة.

واحتفالاً بمرور سبع سنوات على حكم الرئيس « السيسي »، والذكرى الثامنة العظيمة لثورة 30 يونيو، يضع حزب مستقبل وطن بين يدي المصريين والعالم هذا الكتيب المبسط الذي أعده مركز مستقبل وطن للدراسات السياسية والاستراتيجية برؤية تحليلية، راجين من الله أن يحفظ مصر وشعبها وقائدها من كل شر وأن ينعم المصريون دومًا بالخير والنماء.

تحيا مصر .. تحيا مصر .. تحيا مصر

رئيس الحزب
المستشار / عبد الوهاب عبد الرازق

النائب الأول لرئيس الحزب والأمين العام
النائب / أشرف رشاد الشريف

رئيس مجلس إدارة مركز الدراسات
النائب / محمد الجارحي



الفصل الأول

الإنجازات السياسية الداخلية للرئيس «عبد الفتاح السيسي»

مرّت مصرُ بمرحلةٍ صعبةٍ سواءً أثناء حكم الإخوان المسلمين أو المرحلة الانتقالية التي تلتها، تعرّضتْ خلالها للعديد من التحديات الداخلية والخارجية، التي انعكست آثارها على أركان الدولة ومؤسساتها، ممّا عرض البلاد لحالةٍ من السيولة وعدم الاستقرار، واستطاع الرئيس «عبد الفتاح السيسي»، منذ توليه مقاليد الحكم منذ سبع سنوات، أن يعيد تشكيل الدولة من جديد، من خلال تحقيق هدفين رئيسيين بالتوازي، وهما الاستقرار والتنمية؛ حتى عادت مصرُ من جديد إلى طريق الاستقرار الذي ساعدها أن تعود بقوة إلى الساحة الدولية، فضلاً عن تحقيق التنمية في جميع المجالات، والتي فتحت المجال لتوفير فرص عملٍ، وكذلك توفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين. ويتناول هذا الفصل عرضاً لأبرز إنجازات الرئيس «السيسي» على مدار السبعة أعوام الماضية في مجال السياسة الداخلية للدولة؛ حيث أنصبَّ اهتمامه على المحاور الآتية:

الاستقرار السياسي الداخلي

أولاً: تثبيت أركان الدولة والحفاظ على مؤسساتها السياسية:



وضع الرئيس «عبد الفتاح السيسي»، منذ تولّيه قيادة البلاد 2014، تحقيق هدف تثبيت أركان الدولة، والحفاظ على مؤسساتها في مقدمة الأولويات التي ينبغي أن تتمحور حولها مختلف الأهداف الأخرى، وذلك انطلاقاً من أن الدولة الوطنية القوية المتماسكة هي الضمان القوي لبقاء الدولة راسخة. وخاصةً أن مصر قبل تولّي الرئيس «السيسي» كانت تمرّ بمرحلة انتقالية تعرّضت فيها للعديد من التحديات الداخليّة والخارجيّة، التي انعكست آثارها على أركان الدولة ومؤسساتها، ممّا عرض البلاد لحالة من السيولة وعدم الاستقرار السياسيّ. وقد نجح بالفعل في تثبيت أركان الدولة، وإعادة بناء مؤسساتها الوطنيّة، من دستور وسلطة تنفيذيّة وتشريعيّة؛ ليشكلوا مع السلطة القضائيّة، بُنياناً مرصوصاً، واستقراراً سياسياً يترسخ يوماً بعد يوم، ما يخدم في النهاية مصلحة الشعب والوطن.

ثانياً: استحداث مجلس الشيوخ:

فالبرلمان المصريّ مكوّن من عُزمتين رئيسيتين، ولكن نتيجة للأوضاع المصريّة غير المستقرة التي خلفها حكم جماعة الإخوان المسلمين، تمّ استبعاد مجلس الشورى سابقاً في دستور مصر 2014؛ حيث قصر الدستور حينها السلطة التشريعيّة على مجلس النواب فقط؛ لتظهر الممارسة العمليّة أهميّة وجود غرفة ثانية للسلطة التشريعيّة، خاصةً بعد تقييم الدور الفاعل الذي قام به مجلس الشورى المصريّ وبصماته الواضحة منذ إنشائه، وحتّى صدور قرار حله، فتمّ استحداث مجلس الشيوخ؛ ليحلّ محلّ مجلس الشورى سابقاً، وذلك في التعديلات الدستوريّة 2019، والذي يمدّد استكمالاً لاستقرار السلطة التشريعيّة في مصر، فضلاً عن أن اشتماله على حكماء وعلماء وأصحاب فكر وسياسيين، عمّل على توفير مساحات أعمق لدراسة الأفكار والقوانين والبرامج التنفيذيّة وخطط العمل والتّنامية، مع تقديم إيضاحٍ وشروحٍ وافيةٍ عنها من كلّ الجوانب والزوايا، وإمداد مجلس النواب والحكومة والقيادة السياسيّة بتقاريرٍ نوعيّةٍ تُثري العمل السياسيّ والتنفيذيّ، ممّا ساعد بشكلٍ كبيرٍ على انضباط الحياة التشريعيّة.



ثالثاً: القضاء على الفساد في قطاعات الدولة:

فنتيجة لفتراتٍ طويلةٍ من انعدام الرّقابة الحقيقيّة؛ نتيجة عدم الاستقرار السياسيّ تفشّي الفساد بشكلٍ كبيرٍ في مختلف قطاعات الدولة، خاصةً القطاع الإداريّ، وتعدّد كلاً من الرّشوّة واختلاس المال العامّ هما الصّورتان الأبرز لوقائع الفساد المتعدّدة التي كشفت عنها الرّقابة الإداريّة مؤخّراً، ممّا أثر بشكلٍ كبيرٍ على تدفّق الاستثمارات وعلى النشاط الاقتصاديّ بشكلٍ عامّ.

وقد حمل الرئيس «عبد الفتاح السيسي» على عاتقه منذ توليه الحكم مهمة مكافحة الفساد بكل مؤسسات الدولة؛ حتى وإن كانت رئاسة الجمهورية، ووجه العديد من الرسائل شديدة الأهمية، في العديد من المناسبات، للفاستدين، محدثاً إياهم من محاولة العبث بمستقبل الوطن، ففي الوقت الذي وضع فيه الرئيس «السيسي» خطة للتنمية الشاملة، أحكم قبضته الرقابية أيضاً ضد مظاهر الفساد المختلفة المتغلغلة في عصب الجهاز الإداري للدولة منذ عقود.

فأطلق الرئيس «السيسي» الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، في اليوم العالمي لمكافحة الفساد، الموافق 9 من ديسمبر عام 2014، من مقر هيئة الرقابة الإدارية. وتولى تنفيذ هذه الاستراتيجية، اللجنة الفرعية التنسيقية للوقاية من الفساد ومكافحته، والتي يرأسها رئيس مجلس الوزراء، وتضم في عضويتها وزير التنمية المحلية والإدارية، ووزير العدل، ورئيس هيئة النيابة الإدارية، ورئيس هيئة الرقابة الإدارية، وممثلين عن كل من وزارات الداخلية، والخارجية، والمخابرات العامة، والجهاز المركزي للمحاسبات، ووحدة مكافحة غسل الأموال، والنيابة العامة.

وقد فسّمت الاستراتيجية إلى مرحلتين، لكلٍ مرحلة أهدافها وإنجازاتها:

المرحلة الأولى (2014 – 2018): تمثلت أهدافها في: الارتقاء بمستوى أداء الجهاز الحكومي والإداري للدولة، وتحسين الخدمات الجماهيرية، وإرساء مبادئ الشفافية والنزاهة لدى العاملين بالجهاز الإداري للدولة، وسن وتحديث التشريعات الداعمة لمكافحة الفساد، وتطوير الإجراءات القضائية لتحقيق العدالة الناجزة، ودعم الجهات المعنية بمكافحة الفساد، والارتقاء بالمستوى المعيشي للمواطنين وتحقيق العدالة الاجتماعية، ورفع مستوى الوعي الجماهيري بخطورة الفساد وأهميته مكافحته، وتعزيز التعاون المحلي في مجال مكافحة الفساد، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مجال مكافحة الفساد، ومشاركة منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد.

المرحلة الثانية (2019 – 2022): تمثلت أهدافها في: إنشاء هيئة إدارية فعالة، وتوفير خدمات عامة عالية الجودة، تفعيل آليات الشفافية والنزاهة في الوحدات الحكومية، وتطوير الهيكل التشريعي لدعم مكافحة الفساد، وتحديث الإجراءات القضائية؛ من أجل تحقيق العدالة الفورية، وتقديم الدعم لوكالات إنفاذ القانون لمنع الفساد ومكافحته، وزيادة وعي المجتمعات المحلية بأهمية منع الفساد ومكافحته، وتنشيط التعاون الدولي والإقليمي في مجال منع الفساد ومكافحته، ومشاركة منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في منع الفساد.



أولاً: القضاء على النشاط الإجرامي والإرهابي داخل الدولة:

عانت مصر كثيراً من ظاهرة الإرهاب، والتي زادت بشكل واضح عقب الإطاحة بحكم الإخوان المسلمين، مما أدى إلى أن تسود حالة من عدم الأمان، والتي أثرت على مختلف قطاعات الدولة؛ حيث نفذت عمليات إرهابية داخل محافظات مصر، فضلاً عن ارتفاع معدلات الجريمة ومحاولة الإفلات من العقاب، وقد أدرك الرئيس «عبد الفتاح السيسي» أنه حتى يتسنى تثبيت أركان المجتمع وتحقيق الاستقرار السياسي داخله، كان لا بد من تحقيق الاستقرار الأمني أيضاً، ولهذا شهدت الفترة الماضية العديد من الإنجازات، فيما يتعلق بجهاز الأمن ووزارة الداخلية، وتمثلت في:

◆ اعتمدت وزارة الداخلية في المواجهة الحاسمة للجريمة الإرهابية على محورين أساسيين: المحور الأول، الأمن الوقائي وتوجيه الضربات الاستباقية للتنظيمات الإرهابية وإجهاض مخططاتها. والمحور الثاني، سرعة ضبط العناصر عقب ارتكاب الأعمال الإرهابية؛ اعتماداً على أحدث الأساليب العلمية والتكنولوجية في البحث والتحري.

◆ صدور قانون مكافحة الإرهاب؛ حيث أصدر مجلس الوزراء المصري تعديلات على بعض أحكام قانون مكافحة الإرهاب الصادر بالقانون رقم 94 لسنة 2010، ونظم القانون آلية الإخطار بتأجير العقارات للإرهابيين وإقرار العقوبات الجنائية حيال المخالفين، ونص القانون على أنه: «دون الإخلال بحقوق غير ضمني النية، تقضي المحكمة في كل حكم يصدر بالإدانة في جريمة إرهابية، فضلاً عن العقوبة المقررة بالجريمة، بمصادرة العقارات، والأموال، والأمتعة، والأسلحة، والأدوات، والمستندات، وغيرها، مما استخدم في ارتكاب الجريمة أو تحصل عنها».



◆ إنشاء وحدات قتالية لمكافحة التطرف.

◆ تحديث شامل للبنية الأساسية والمقومات اللوجستية والمادية.

◆ استحداث منظومة كبيرة لكاميرات المراقبة.

ثانياً: النشاط الإرهابي في سيناء:

أعلن الرئيس «عبد الفتاح السيسي» الحرب ضد الإرهاب، وعزمه على القضاء نهائياً على منابع الجماعات الإرهابية والإسلامية المتطرفة. وكلما زادت حدة ظاهرة الإرهاب، كلما زاد الإصرار المصري على القضاء عليها بكل الطرق؛ حيث يدرك الرئيس «السيسي» جيداً أن خطورة الهجمات الإرهابية تبرز في تأثيرها السلبي على كافة المجالات؛ سواء السياسية من خلال إضعاف كيان الدولة المصرية، أم الاقتصادية من خلال إنهاك البنية التحتية، أم التأثير على معدلات السياحة، وعلى وضع مصر المستقر بين الدول.

ولهذا تبذل القيادة المصرية كل ما في وسعها ليس فقط للقضاء على هذه الظاهرة، وإنما اقتلاعها من جذورها. وقد نجحت القيادة المصرية بفضل الضربات الأمنية المستمرة، مدفوعة بالعملية الأمنية الشاملة في سيناء، أن تؤدي إلى تراجع ظاهرة الإرهاب وحصرها بشكل كبير داخل سيناء، ودخولها مراحلها النهائية، وذلك من خلال استراتيجية محددة المعالم تمثلت في:

■ تجفيف منابع الإرهاب وتحطيم نياتها الداخلية:

حيث قامت القوات المسلحة بالعديد من العمليات التي ركزت على أهداف مثل المراكز والبؤر، ورصد وتدمير مخازن الأسلحة، وتدمير السيارات والدراجات النارية، والتخلص من المواد الناسفة ووسائل الاتصال والأنفاق والملاجئ، وتوقيف وقتل العناصر المسلحة؛ لتطهير سيناء من الإرهابيين، تمثل أهمها في:

★ **العملية نسر 1**، في أغسطس 2011، عقب عدة تفجيرات استهدفت أنابيب الغاز؛ حيث نشرت مصر 2500 فرد و250 مدربة في مواقع رئيسية في سيناء، وكانت هذه أول مرة تنشر فيها قوات عسكرية بعد توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل عام 1979.

★ **العملية نسر 2**، في أغسطس 2012، إذ شن الجيش المصري، حملة عسكرية لتطهير سيناء؛ رداً على مقتل 16 جندياً في هجوم مسلح بالقرب من معبر كرم أبو سالم بمحافظة شمال سيناء.

★ **عملية عاصفة الصحراء**، في يوليو 2013، بالتنسيق بين تشكيلات من الجيش الثالث الميداني والجيش الثاني؛ لمواجهة الإرهاب بعد الإطاحة بالرئيس المعزول «محمد مرسي».

★ **عملية حق الشهيد**، التي بدأت في سبتمبر 2015، بمناطق رفح والشيخ زويد والعريش، واستمرت المرحلة الرابعة منها حتى نهاية 2017.

★ **العملية الشاملة سيناء 2018**، وهي حملة عسكرية شاملة للقضاء على الجماعات التكفيرية في شمالي سيناء بالكامل، بدأت في 9 فبراير 2018، في شمال ووسط سيناء، ومناطق أخرى بدلتا مصر والظهير الصحراوي غرب وادي النيل؛ بهدف إحكام السيطرة على المنافذ الخارجية. ولا زالت مستمرة حتى الآن، وعلى مدار أكثر من عامين حققت «العملية الشاملة» مجموعة من النجاحات في مكافحة الإرهاب داخل حدود الدولة المصرية، أهمها:

★ تدمير البنية التحتية للعناصر الإرهابية من الأوكار والضاقد والأنفاق ومخازن الأسلحة والذخائر والعبوات الناسفة والاحتياجات الإدارية والمراكز الإعلامية ومراكز الإرسال، والتي كانت منتشرة بشكل مكثف، في شمال ووسط سيناء.

★ القضاء على أكثر من المئات من عناصر التنظيمات الإرهابية، وتدمير الأهداف التي تستخدمها عناصر التنظيم الإرهابي في الاختباء، وتحويلها لأوكار ومخازن للمواد الكيميائية المستخدمة في صناعة العبوات الناسفة، وأجهزة الاتصال اللاسلكية وغيرها.

★ ضبط وتدمير أعداد كبيرة من العربات والدراجات النارية وكميات من المواد المتفجرة، والأسلحة، والذخائر، والفتابيل، عثر عليها برفقة العناصر الإرهابية، وكانت تأتي من الخارج؛ سواء من داخل ليبيا، أو من داخل قطاع غزة.

★ القضاء على عدد كبير من قيادات الصف الأول والثاني والثالث لتنظيم «ولاية سيناء» الإرهابي، وعدد من العناصر المؤثرة، مما أثر بشكل مباشر على البنية الهيكلية للتنظيم وفعاليتها، وقدرته على تنفيذ عمليات إرهابية.



📌 الضربات الاستباقية وتفكيك الخلايا الإرهابية:

حيث تعمل الأجهزة الأمنية على توجيه العديد من الضربات الاستباقية للخلايا الإرهابية؛ لحماية المجتمع من العمليات الإرهابية، وتقويض جهود وقوة الإرهابيين ومنعهم من الاستمرار في مخططاتهم، وعلى سبيل المثال لا الحصر؛ نجحت القوات الأمنية في تفكيك خلية كانت تتخذ منطقة الأميرية مكاناً لها، وذلك قبل أن تنفذ عدداً من العمليات الإرهابية، كان من شأنها أن تُذهب عدداً من أرواح المدنيين أو مؤسسات الدولة أو الاعتداء على أكنة أو الاعتداء على الكنائس، بما يوفر أعلى درجات الحماية والأمان للمواطنين؛ نتيجة لوجود جهاز أمني قوي قادر على التصدي لمثل هذه الجماعات التي تمثل تهديداً للمجتمع.

ثالثاً: زَمْعُ كَفَاءَةِ الْقُوَّاتِ الْمُسَلَّحَةِ:

نَجَحَ الرَّئِيسُ «السَّيْسِي» فِي تَحْقِيقِ التَّحْدِيثِ الْعَسْكَرِيِّ كَمَا وَتَوَعَّأَ، زَعَمَ التَّحْدِيَّاتِ الْاِقْتِصَادِيَّةَ الَّتِي تَوَاجَهُهَا مِصْرٌ، وَاسْتَعَادَتْ مَكَانَتَهَا التَّارِيخِيَّةَ وَالْمِيدَانِيَّةَ، وَذَلِكَ مِنْ خِلَالِ مَجْمُوعَةٍ مِنَ الْخُطُواتِ تَمَثَّلَتْ فِي:



1 تَبْنِي اسْتِرَاطِيَّةٍ تَطْوِيرٍ كَامِلَةٍ، شَمَلَتْ تَطْوِيرَ كُلِّ مَا هُوَ مُتَعَلِّقٌ بِالْقُوَّاتِ الْمُسَلَّحَةِ، وَلَيْسَ فَقَطُ التَّرْكِيزِ عَلَى شِرَاءِ الْمُعَدَّاتِ وَالسَّلَاحِ، وَقَدْ شَمَلَتْ هَذِهِ الْاسْتِرَاطِيَّةُ شِرَاءَ حَامِلَاتِ الْمُرُوحيَّاتِ - الْمَيْسْتِرَالِ - وَالْفِرْقَاطَاتِ وَلِنَشَاتِ الصَّوَارِيخِ وَإِدْخَالِهَا لِلْخِدْمَةِ بِالْقُوَّاتِ الْبَحْرِيَّةِ، وَاسْتِلَامِ دَفْعَاتٍ مِنَ الْفَوَاصِلِ الْأَلْمَانِيَّةِ، وَكَذَلِكَ أُسْرَابِ مِنَ الْمُقَاتَلَاتِ وَالْمُرُوحيَّاتِ الْمُقَاتَلَةِ وَالْهَجُومِيَّةِ الرَّوْسِيَّةِ وَالْفَرَنْسِيَّةِ كَالرَّافَالِ لِلْخِدْمَةِ بِالْقُوَّاتِ الْجَوِّيَّةِ. كَمَا اتَّجَهَتْ الدَّوْلَةُ الْمِصْرِيَّةُ إِلَى تَوْطِينِ الْعَدِيدِ مِنَ الصَّنَاعَاتِ الدِّفَاعِيَّةِ وَالشَّرُوعِ فِي إِنتَاجِ عَرَبَاتٍ مُدْرَعَةٍ وَقِطْعٍ بَحْرِيَّةٍ تَنْنَاسِبُ وَخَبْرَاتِ الْجَيْشِ الْمِصْرِيِّ وَتَارِيخِهِ، وَتَمَّ افْتِتَاحُ عِدَّةِ قَوَاعِدٍ بَحْرِيَّةٍ وَجَوِّيَّةٍ أَتَاخَتْ لَهَا الْفُرْصَةَ، لِتَفْرِضَ سَيْطَرَتَهَا عَلَى مَسَارِحِ الْعَمَلِيَّاتِ الْعَسْكَرِيَّةِ عَلَى كَامَّةِ الْاِتِّجَاهَاتِ الْاسْتِرَاطِيَّةِ. وَكَذَلِكَ تَطْوِيرِ مَشْرُوعَاتِ الطَّرِيقِ وَالسَّكِّ الْحَدِيدِيَّةِ، وَافْتِتَاحِ الْعَدِيدِ مِنَ مَشْرُوعَاتِ تَطْوِيرِ الْمَرَاغِي الْبَحْرِيَّةِ وَالْجَوِّيَّةِ وَالْبَرِّيَّةِ.



2 زِيَادَةُ مُعَدَّاتِ صَفَقَاتِ السَّلَاحِ الْمِصْرِيَّةِ، فَوْقَمَا لِتَقْرِيرِ مَعْهَدِ سْتُوكْهُولْمِ الدَّوْلِيِّ لِأَبْحَاثِ السَّلَامِ الْمَاصِرِ فِي مَارَسِ 2021، اِحْتَلَّتْ مِصْرُ الْمَرْتَبَةَ الثَّلَاثَةَ عَالَمِيًّا فِي اسْتِيرَادِ الْأَسْلَاحِ، فِي الْفَتْرَةِ مِنْ 2016 إِلَى 2020، وَارْتَفَعَتْ صَفَقَاتُ مِصْرٍ مِنَ السَّلَاحِ بِنِسْبَةٍ تَصِلُ إِلَى 136%، وَشَكَّلَتْ وَاِرْدَاتُ مِصْرٍ مِنَ السَّلَاحِ 5.8% مِنْ حَجْمِ وَاِرْدَاتِ السَّلَاحِ الْعَالَمِيَّةِ، وَكَانَتْ رُوسِيَا هِيَ أَكْبَرُ مُزَوِّدِ اللَّبْلَاجِ، بِنِسْبَةٍ 41%، تَلَتْهَا فَرَنْسَا 28%، ثُمَّ أَمْرِيكَا 8.7%.



3 حَرَصَ عَلَى تَنْوِيعِ مَاصِرِ السَّلَاحِ الْمِصْرِيِّ، فَلَقِدَ تَفُوقَ الْجَيْشِ الْمِصْرِيِّ، مِنْ حَيْثُ تَنْوُوعِ مَاصِرِ التَّنْسِيحِ، وَالَّتِي تَنْتَوِعُ بَيْنَ السَّلَاحِ الْأَمْرِيكِيِّ وَالرُّوسِيِّ وَالْفَرَنْسِيِّ وَالصِّينِيِّ، وَهُوَ مَا يَمْنَحُهُ حُرِّيَّةُ حَرَكَةٍ فِي عَدَمِ الْاِعْتِمَادِ عَلَى مَصْدَرٍ وَاحِدٍ فِي السَّلَاحِ.



4 التَّدْرِيْبَاتِ الْعَسْكَرِيَّةِ الْمِصْرِيَّةِ؛ حَيْثُ حَرَصَتْ الْقِيَادَةُ الْمِصْرِيَّةُ عَلَى تَمَثُّعِ الْقُوَّاتِ الْمُسَلَّحَةِ بِأَعْلَى دَرَجَاتِ التَّدْرِيْبِ، وَاخْتِبَارِ هَذَا التَّدْرِيْبِ مِنْ خِلَالِ الْمُنَاوِرَاتِ وَالتَّدْرِيْبَاتِ الْعَسْكَرِيَّةِ الْمُشْتَرَكَةِ الَّتِي تَنْفِذُهَا الْقُوَّاتُ الْمُسَلَّحَةُ الْمِصْرِيَّةُ مَعَ جِيُوشِ دَوْلٍ أُخْرَى.



5 التَّوَسُّعُ فِي إِقَامَةِ الْقَوَاعِدِ الْعَسْكَرِيَّةِ؛ حَيْثُ سَعَتِ الدَّوْلَةُ الْمِصْرِيَّةُ إِلَى إِقَامَةِ الْقَوَاعِدِ الْعَسْكَرِيَّةِ، وَالَّتِي ضَمَّنَتْ لِمِصْرٍ مَدَى عَمَلِيَّاتِيًّا أَوْسَعًا لِلجَيْشِ، فَيَعُدُّ بِنَاءَ الْقَوَاعِدِ الْعَسْكَرِيَّةِ أَحَدَ أَهْمِ الْوَسَائِلِ الْمُتَبَعَةِ عَالَمِيًّا؛ مِنْ أَجْلِ حَمَايَةِ السَّلَامِ مِنْ مَرَكِّزِ الْقُوَّةِ وَالْقُدْرَةِ عَلَى تَنْفِيذِ آيَّةِ مَهَامٍ تُوَكِّلُ إِلَى أَفْرَعِ الْقُوَّاتِ الْمُتَعَدِّدَةِ بِالْقَوَاعِدِ الْعَسْكَرِيَّةِ؛ لِلتَّعَامُلِ بِحَسْمٍ وَسُرْعَةٍ مَعَ الْأَهْدَافِ، أَوْ أَيِّ مَصْدَرٍ تَهْدِيدٍ مُحْتَمَلٍ.

وَفِي هَذَا الْإِطَارِ، أَعْلَنْتُ مِصْرُ افْتِتَاحَ ثَلَاثِ قَوَاعِدَ بَحْرِيَّةٍ جَدِيدَةٍ، فِي ثَلَاثَةِ مَوَاقِعَ اسْتِرَاتِيஜِيَّةٍ عَلَى الْبَحْرَيْنِ الْأَحْمَرَ وَالْمَتَوَسِّطِ. الْقَاعِدَةُ الْأُولَى هِيَ قَاعِدَةُ «بِرْنَيْس» الْمِصْرِيَّةِ، وَتَقَعُ عَلَى سَاحِلِ الْبَحْرِ الْأَحْمَرَ بِالْقُرْبِ مِنَ الْحُدُودِ الدَّوْلِيَّةِ الْجَنُوبِيَّةِ، شَرْقَ مَدِينَةِ أُسْوَانَ، وَتَتَضَمَّنُ قَاعِدَةً بَحْرِيَّةً وَقَاعِدَةً جَوِيَّةً وَمُسْتَشْفَى عَسْكَرِيًّا وَعَدَدًا مِنَ الْوَحَدَاتِ الْقِتَالِيَّةِ وَالْإِدَارِيَّةِ وَمِيَادِينَ لِلرَّمَايَةِ وَالْتَدْرِيْبِ لِجَمِيعِ الْأَسْلِحَةِ. وَمِنْ أَهَمِّ الْمُمِيزَاتِ الْأَبْرَزِ لِقَاعِدَةِ «بِرْنَيْس» الْعَسْكَرِيَّةِ، أَنَّهَا تَتَضَمَّنُ رَصِيْفًا تِجَارِيًّا وَمَحْطَةَ اسْتِقْبَالِ زُكَابٍ وَأَرْصِفَةَ مَتَعَدِّدَةٍ الْأَغْرَاضِ، وَأَرْصِفَةَ لِتَخْزِينِ الْبَضَائِعِ الْعَامَّةِ، وَأَرْصِفَةَ وَسَاحَاتٍ لِتَخْزِينِ الْحَاوِيَاتِ، بِالإِضَافَةِ إِلَى مَطَارٍ «بِرْنَيْس» الدَّوْلِي وَمَحْطَةَ لِتَحْلِيَةِ مِيَاهِ الْبَحْرِ.



أَمَّا الْقَاعِدَةُ الثَّانِيَّةُ، فَهِيَ قَاعِدَةُ «شَرْقِ بُوْرَسَعِيدِ» الْبَحْرِيَّةِ، وَالتِّي تَطُلُّ عَلَى الْمَدْخَلِ الشَّمَالِيِّ لِقَنَاةِ السُّوَيْسِ عَلَى الْبَحْرِ الْمَتَوَسِّطِ، وَتَسْتَوْفِرُ الْحَمَايَةَ وَالتَّامِينَ الْأَزْمِينَ لِلْمِنْطَقَةِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ.

وَالْقَاعِدَةُ الثَّلَاثَةُ، تُسَمَّى «جَرْجُوبُ»، وَهِيَ تَقَعُ بِمِنْطَقَةِ النَجِيلَةِ فِي غَرْبِ مَدِينَةِ مَطْرُوحِ السَّاحِلِيَّةِ غَرْبِي مِصْرَ، وَتَتَضَمَّنُ الْمِنْطَقَةَ مِينَاءَ جَرْجُوبِ التَّجَارِي، وَالْمِنْطَقَةَ الصَّنَاعِيَّةَ وَاللُّوجِسْتِيَّةَ، وَالْمَدِينَةَ التَّرْفِيهِيَّةَ الْعَالَمِيَّةَ، وَالْمَرْكَزَ الْاِقْتِصَادِيَّ وَالسِّيَاحِي.



قَاعِدَةُ شَرْقِ بُوْرَسَعِيدِ الْبَحْرِيَّةِ

تمكين كافة فئات المجتمع

أولاً: المرأة:



عانت المرأة المصرية، طوال السنوات الماضية، من التهميش الناتج عن حالة التبعية والإحباط وانعدام القدرة على المشاركة الفعالة، بما يمثل انتهاكاً لأبسط قواعد الديمقراطية وحقوق الإنسان. والذي انعكس بدوره على وضع المرأة كإنسان، وخرمت بموجب ذلك من أبسط حقوقها في الوصول إلى المشاركة في صياغة مصير مجتمعها، من خلال وصولها إلى المجالس التشريعية والمناصب التنفيذية ضمن المجتمع.

ولكن بتولي الرئيس «عبد الفتاح السيسي» زمام الأمور، أولى اهتماماً خاصاً بتمكين المرأة على كافة المستويات، ولم تنل المرأة المصرية في أي عهد سابق، هذا القدر من الاهتمام الذي تلقاه حالياً.

وتجلى ذلك الاهتمام مع أول خطاب للرئيس بعد فوزه بالانتخابات؛ حيث وعد بالعمل الجاد على أن يكون للمرأة دور في الحياة السياسية، وتسيب عادل في مجلس النواب، وتذليل العقبات أمامها في الوظائف النيابية والمناصب القيادية.

وفي أكثر من مناسبة، صرح الرئيس «السيسي» بأهمية تمكين المرأة في المجتمع، موضحاً أن الواجب الوطني والمسؤولية أمام التاريخ تحتم علينا أن نسرّع الخطى في تمكين المرأة، والحفاظ على حقوقها ووضعها في المكانة التي تليق بقيمتها وقدراتها وتضحياتها على مدار التاريخ، والتزاماً بالدستور المصري الذي يعبر عن إرادة الشعب المصري، والذي رسخ قيم العدالة والمساواة، وإعمالاً لما جاء به من مبادئ وتكافؤ الفرص، وما كفه للمرأة من حقوق، ومع رؤية مصر 2030، وأستراتيجيتها للتنمية المستدامة، والتي تسعى لبناء مجتمع عادل يضمن الحقوق والفرص المتساوية لأبنائه وبناته؛ من أجل أعلى درجات الاندماج الاجتماعي لكافة الفئات، وإيماناً من الدولة المصرية بأن الاستقرار والتقدم لن يتحققا، إلا من خلال مشاركة فاعلة للمرأة في كافة أوجه العمل الوطني. وبالفعل تم تنفيذ ما وعد به الرئيس «السيسي»؛ حيث شاركت المرأة - وبقوة- في جميع المناصب المهمة في الدولة، كالآتي:

المواقع الوظيفية والتنفيذية:

حققت مصر العديد من النجاحات في مجال تمكين المرأة في السنوات القليلة الماضية؛ حيث وصلت نسبة المرأة في الوظائف الحكومية لتشغل 45% من إجمالي الوظائف الحكومية، مقارنةً بالمتوسط العالمي 32%، وبلغت نسبة القيادات التنفيذية من النساء 7.1%، وهو أعلى من المعدل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والمقدر بـ 5.4%. ووصلت نسبة مشاركة المرأة في مجالس الإدارة عموماً إلى 10.2% عام 2018، كما بلغت نسبة تمثيل السيدات في مجالس إدارة البنوك 12% في عام 2019، ونسبة الإناث كرؤساء لتحرير الصحف القومية إلي 18%، كما بلغ عدد القاضيات 66 قاضية، وتم تعيين المستشار «حسن شعبان» كأولى السيدات التي تتقلد منصب رئيس محكمة في القضاء المصري، كما تم تعيين أولى المساعديات لوزير العدل. ووصلت نسبة تمثيل المرأة بالسلك الدبلوماسي إلى 24.8%.



تشكيل الحكومة:

أصبحت المرأة عنصراً رئيساً في تشكيل الحكومة، فهناك عدد 8 وزيرات بالحكومة الحالية بنسبة 25%، وهي أعلى نسبة في تاريخ الدولة المصرية وتُفوق العديد من الدول المتقدمة؛ حيث يتضمن تشكيل الحكومة الحالي عدد 8 وزيرات، وهن: وزيرة التضامن الدكتورة «نيفين القباج»، ووزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية الدكتورة «هالة السعيد»، ووزيرة الهجرة السفيرة «نبيلة مكرم»، ووزيرة التعاون الدولي الدكتورة «رانيا المشاط»، ووزيرة الثقافة «إيناس عبد الدايم»، ووزيرة البيئة الدكتورة «ياسمين فؤاد»، ووزيرة الصحة الدكتور «هالة زايد»، ووزيرة الصناعة «نيفين جامع». والملاحظ في هذه الوزارات أنها وزارات على درجة عالية من الأهمية تمس حياة المواطنين، وهذا يعني الثقة المطلقة في قدرة المرأة المصرية على القيادة السياسية.



مجلس النواب:

تعد المرأة - حالياً - عنصراً أساسياً في مجلس النواب المصري؛ حيث تشغل عدد 162 مقعداً في المجلس، بنسبة تجاوزت 27%، مقارنةً بـ 2% في عام 2011، كما ساهمت بشكلٍ فاعلٍ في العديد من القضايا والقرارات. وقد خاطبهن الرئيس «عبد الفتاح السيسي»،



في خطابه الذي ألقاه في مجلس النواب، بتاريخ 13 فبراير 2016، حينما أعلن انتقال السلطة التشريعية إلى البرلمان قائلاً: «نأيات مصر المحترمات أظطب من خلالكم المرأة المصرية صوت ضمير الأمة النابض بعشق الوطن التي أثبتت يوماً أنها صمام أمان مصر وشعبها، عبرن عن قضاياكن وكن صوتاً للفق تحت هذه القبة تمسكن بظلمكن في وطن مستقر وآمن ودافعن عن ذلك بكل ما أتاكن الله من عزيمة وإرادة وتحدي».

المجالس المحلية:

بالنسبة للنسب المرصودة للنساء في المجالس المحلية، فلقد خصصت المادة 180 من الدستور، ربع عدد المقاعد في المجلس المحلي المنتخب لكل وحدة محلية في مختلف مستويات الحكم المحلي (من المحافظة إلى المركز ثم المدينة وحتى القرية). وقد كان إجمالي عدد المقاعد في المجالس المحلية قد بلغ 53010 مقعد في آخر انتخابات محلية، والتي أجريت عام 2008، وحصلت النساء على 2495 مقعداً أي ما يعادل 4.7% من مقاعد المجالس المحلية.

ثانياً: الشباب:



ظلت فئة الشباب لفتراتٍ طويلةٍ مهمشةً ومعزولة عن الواقع السياسي، لا يسمَح لهم بالتعبير عن أفكارهم والتفاعل بشكلٍ بناءٍ مع المجتمع، وهو ما مثل إشكاليةً كبيرةً باعتبار أن مصر تُصنّف بأنها دولة شباب؛ حيث يبلغ عدد الشباب فيها من عمر 18 وحتى 29 حوالي 20 مليون نسمة بإجمالي 21% من إجمالي السكان، وفقاً لتعداد السكان الصادر من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2020.

وَمَنْدُ تولى الرَّئيسُ «عبد الفتاح السيسي» مقاليد الحكم، جاء ملفُّ الشَّبابِ على رأسِ أولوياتِ الدَّولةِ؛ حيثُ أكَّدَ الرَّئيسُ «السيسي» عدة مرَّاتٍ أنَّ الاهتمامَ بالشَّبابِ يُعدُّ ركيزةً أساسيةً في خُطَّةِ الدَّولةِ، وأستراتيجيتها لبناء الإنسان؛ لأنَّه سيتمُّ تسليمُ الدَّولةِ للشَّبابِ، ولكنَّ عليه أن يكونَ قادراً على تحمُّلِ المسؤولةِ، وأن يعيَ جيداً أنَّ هناكَ جسراً بين الواقعِ والمأمولِ، ومِنْ هَذَا المنطلقِ، جاء الاهتمامُ بالشَّبابِ، وتبادل الخبراتِ وتهيئةِ مناخٍ ملائمٍ؛ لتبادل الآراءِ، وكانت البداية معَ إطلاقِ عام 2016، عامًا للشَّبابِ المِصريِّ؛ حيثُ ضمَّ هَذَا العامُ إطلاقَ العديدِ مِنَ المشروعاتِ والبرامجِ التي تستهدفُ الشَّبابَ في مُختلفِ المجالاتِ، ومِنْها:

◆ على مُستوى التَّاهيلِ والتَّدريبِ إطلاقَ البرنامجِ الرئاسي لتأهيل الشَّبابِ للقيادة، والذي يهدفُ إلى إنشاءِ قاعدةٍ شبابيةٍ من الكفاءاتِ القادرةِ على توليِ المسؤولةِ السَّياسيةِ والمُجتمعيةِ والإداريةِ في الدَّولةِ. وقد أثبتت هذه التَّجربةُ نجاحها من خلال تعيين 23 نائباً للمُحافظين من شبابِ البرنامجِ الرئاسي وتسيقيَّةِ الأحزابِ في مصرِ في حركةِ المُحافظين الجُددِ نوفمبر 2019.

◆ في إطارِ حرصِ رئيسِ الجُمهوريَّةِ على الاستماعِ لآراءِ الشَّبابِ، جاءتُ فكرةُ مؤتمراتِ الشَّبابِ التي انطلقتُ عام 2016، تحتَ شيفارٍ: «أبدع.. انطلق»؛ لتؤكدَ تبني الدَّولةِ لفكرٍ جديِّ متمثِّلٍ في إتاحةِ الفرصةِ للشَّبابِ، للتعبيرِ عن آمالهم ومُتطلباتهم، ممَّا مثل حالةً فريدةً لم تشهدْها مصرٌ من قبل، حالة تُعبِّرُ عن المواجهةِ والشفاهيةِ بين الشَّبابِ والدَّولةِ. في حين لم يكن ذلكَ موجوداً خلال حكم الأنظمةِ السَّابِقةِ التي لم تسعِ إلى الاستماعِ إلى الشَّبابِ؛ لمعرفةِ رُؤيتهم في بناءِ الدَّولةِ الحديثةِ ومُشاركتهم الفعَّالةِ في الحياةِ السَّياسيةِ.

◆ اتَّخذَ الرَّئيسُ «السيسي» مُبادرةً تأمينِ منبرِ سنوي للشَّبابِ من شتَّى أنحاءِ العالَمِ تستضيفه مصرٌ في كلِّ عامٍ، أسفَرُ عن تكوينِ شبكةٍ عالميةٍ تضمُّ شبابَ مُختلفِ الدُّولِ؛ للعملِ معاً لخدمةِ مُجتمعاتهم وأُممهم، في تجمعٍ يتميزُ بمُشاركةِ العديدِ من الشَّبابِ المِصريِّ والأجنبيِّ، وتواجدِ قُويٍ لمُختلفِ المؤسساتِ والهيئاتِ المطيِّبةِ والدَّوليةِ، ممَّا يفتحُ السبيلَ أمامَ مساهماتهم الفعَّالةِ في نواحي الحياةِ السَّياسيةِ والاجتماعيةِ والاقتصاديَّةِ.

ثالثاً: الأشخاص ذوو الإعاقة:



منذُ فترةٍ كبيرةٍ ويعاني الأشخاص ذوو الإعاقة من التهميشِ باعتبارِ أنَّهم عبءٌ على المُجتمعِ، وأشخاصٌ غيرُ مُنتجيين، وأدَّتْ هذه النظرةُ إلى عدمِ حصولِ الأشخاصِ ذوي الإعاقةِ على حقوقهم كاملةً وعدمِ تمكُّنهم أيضاً من الاشتراكِ بشكلٍ بنَّاءٍ وفعالٍ في المُجتمعِ، وعدمِ الاستفادةِ من إمكانياتهم التي تفوقُ الوصفَ في بعضِ الحالاتِ، وقد أوَّلَى الرَّئيسُ «عبد الفتاح السيسي» اهتماماً كبيراً بذوي الإعاقةِ، خصوصاً فيما يتعلقُ بتنفيذِ موادِّ وقوانينٍ خاصةٍ بهم، باعتبارهم جزءاً فاعلاً في المُجتمعِ المِصريِّ، ومِنْ أهمِّ تلكَ القوانينِ:

◆ قانونِ ذوي الإعاقةِ، رقم 10 لسنة 2018، والذي نصَّ على عدمِ التمييزِ بسببِ الإعاقةِ، أو نوعها أو جنسِ الشَّخصِ ذي الإعاقةِ، وتأمينِ المُساواةِ الفعليةِ في التَّمتعِ بكافةِ حقوقِ الإنسانِ وحُرَّياتِهِ الأساسيةِ في كافةِ الميادينِ، وإزالةِ جميعِ العقباتِ والمُعوقاتِ التي تحولُ دونَ تمكُّنهم بهذهِ الحقوقِ واحترامِ حُرَّياتهم في ممارسةِ خياراتهم بأنفسهم وإبرادتهم المُستقلةِ.

◆ قانونِ ذوي الإعاقةِ، رقم 11 لسنة 2019؛ لتشكيلِ المجلسِ القوميِّ للأشخاصِ ذوي الإعاقةِ، والذي نصَّ على إنشاءِ مجلسٍ مُستقلٍ يتمتَّعُ بالشَّخصيةِ الاعتباريةِ، يُسمى «المجلسِ القوميِّ للأشخاصِ ذوي الإعاقةِ»؛ لتعزيزِ وتعميةِ وحمايةِ حقوقِ الأشخاصِ ذوي الإعاقةِ، ملزماً بأن يقدمَ إلى كلِّ من رئيسِ الجُمهوريَّةِ، ومجلسِ النوابِ، ومجلسِ الوزراءِ تقريراً سنوياً يتضمَّنُه حالةَ حقوقِ الأشخاصِ ذوي الإعاقةِ.

وَمِنْ أْبْرَزِ اِخْتِصَاصَاتِهِ اِقْتِرَاحِ السِّيَاسَةِ العَامَّةِ لِدَوْلَةِ فِي مَجَالِ تَنْمِيَةِ وَتَأْهِيلِ وَدَمْجِ وَتَمْكِينِ الأَشْخَاصِ ذَوِي الإِعَاقَةِ، وَمُتَابَعَةِ وَتَقْيِيمِ تَطْبِيقَاتِهَا، وَالمُسَاهَمَةِ فِي وَضْعِ اسْتِرَاطِيَجِيَّةٍ قَوْمِيَّةٍ؛ لِلهُوضِ بِالأَشْخَاصِ ذَوِي الإِعَاقَةِ فِي مَجَالَاتِ الصِّحَّةِ وَالْعَمَلِ وَالتَّعْلِيمِ وَغَيْرِهَا. وَتَمَثِيلِ الأَشْخَاصِ ذَوِي الإِعَاقَةِ، وَتَسْجِيلِ المَجْلِسِ فِي عَضُوبَةِ المَحَافِلِ وَالمُؤْتَمَرَاتِ وَالمُنْتَظَّمَاتِ الدَّوْلِيَّةِ المَعْنِيَّةِ بِقَضَايَا الإِعَاقَةِ، وَذَلِكَ بَعْدَ التَّنْسِيقِ مَعَ الجِهَاتِ المَعْنِيَّةِ بِالدَّوْلَةِ.

فَضْلاً عَنِ عَقْدِ المُؤْتَمَرَاتِ وَالنَّدَوَاتِ وَحَلَقَاتِ النِقَاشِ وَالدَّوَرَاتِ التَّحْرِيْبِيَّةِ وَوَرشِ العَمَلِ؛ بِفِرْضِ التَّوْعِيَةِ بِدَوْرِ الأَشْخَاصِ ذَوِي الإِعَاقَةِ فِي المَجْتَمَعِ، وَبِحَقُوقِهِمْ وَوِاجِبَاتِهِمْ. وَتَلْقَى الشِّكَاوَى المُقَدَّمَةَ بِشَأْنِ الأَشْخَاصِ ذَوِي الإِعَاقَةِ، وَمُنَاقَشَتَهَا، وَاقْتِرَاحِ الطُّوْلِ المُنَاسِبَةِ لَهَا، وَإِبْلَاحِ جِهَاتِ التَّحْقِيقِ المُخْتَصَّةِ بِأَيِّ اِنْتِهَاقٍ لِحَقُوقِهِمْ، وَالتَّدخُّلِ فِي الدَّعَاوَى مُنْظَماً لِلْمَضْرُورِ مِنْهُمْ.

رابعاً: الأيتام:

دَائِماً مَا تُولِي الدَّوْلَةُ المِصْرِيَّةُ اِهْتِمَامًا خَاصًّا بِالأَيْتَامِ، بِاعتبارهم جزءاً لا يتجزأ من المجتمع المصري، ولهذا تم تخصيص الجمعة الأولى من شهر إبريل كل عام؛ ليكون يوماً للاحتفال بهم على مستوى الدولة، للعمل على كسر الحاجز النفسي بين اليتيم والمجتمع، وبتشجيع شعور الأسرة المكتملة في نفوس أطفال حرموا حنان الأب أو الأم أو الاثنين معاً، ومساعدتهم بطريقة أو بأخرى؛ كي لا يشعروا بفروق بينهم وبين أقرانهم.



حيث يقيم لقيماً لقيماً من مؤسسات الدولة تتقدمها وزارتنا التضامن الاجتماعي والشباب والرياضة، والجمعيات الأهلية، ومؤسسات المجتمع المدني والفنانين والرياضيون ومشاهير المجتمع، احتفالاً في هذا اليوم من كل عام. وقد بدأت فكرة الاحتفال بهذا اليوم عام 2003، باقتراح من أحد المتطوعين، ثم تطورت الفكرة حتى تحول الأمر إلى دعوة عامة لرعاية اليتيم، فبدأ الاحتفال مصرياً ليصبح بعدها عربياً، ثم عالمياً.

وقد أولت السياسة المصرية في عهد الرئيس «عبد الفتاح السيسي» بشكل خاص الاهتمام بجميع دور رعاية الأيتام لتطوير وتحسين الخدمة المقدمة للأطفال؛ سواء المادية أم النفسية؛ حيث يوجد في مصر 449 داراً لرعاية الأيتام على مستوى الجمهورية تقوم برعاية ما يقرب من 10

آلاف طفل وطفلة في مختلف المراحل التعليمية، يوجد منها نسبة 80% بمحافظة القاهرة الكبرى والإسكندرية، ونسبة 20% من دور رعاية الأيتام تنتشر في بقية محافظات الجمهورية، وقد تم اتخاذ العديد من الإجراءات تمثلت في:



❖ إطلاق مبادرات عديدة في إطار وزارة التضامن الاجتماعي، ومنها «مبادرة شبابنا يخدم بلدنا»، والتي تهدف إلى سدّ العجز الوظيفي بدور الرعاية الاجتماعية من أخصائيين نفسيين واجتماعيين عن طريق تدريب وتأهيل مكلفي الخدمة العامة وتسكينهم بدور الرعاية، ومبادرة «بيننا»، والتي أطلقتها الوزارة؛ لحث المجتمع متمثلاً في أفرادِهِ على التطوع بجزءٍ من الوقت داخل دور رعاية الأيتام؛ وذلك بهدف تحسين جودة الخدمات المقدمة داخل دور رعاية الأيتام وإعادة دمج أطفال دور الأيتام في المجتمع بشكل سليم وتعظيم مبادئ المسؤولية المجتمعية لدى أفراد المجتمع.

★ تكوين فريق التّدخل السّريع؛ حيث قامت وزارة التضامن الاجتماعيّ بتكوين فريق التّدخل السّريع المركزيّ بديوان عامّ الوزارة؛ لمُجابهة أيّة انتهاكاتٍ تحدثُ للأطفالِ داخلَ دور رعاية الأيتام.

★ مشروع تطوير دور رعاية الأيتام؛ حيث أطلقت وزارة التضامن الاجتماعيّ مشروع تطوير دور رعاية الأيتام والمسنين على مُستوى الجمهوريّة في أكثر من محورٍ، منهم محور تطوير العنصر البشري، ومحور تطوير البنية والتّجهيزات الخاصّة بالدور.

★ العمل على اكتشاف المواهب؛ حيث أطلقت وزارة التضامن مبادرة «كورال أطفال مصر»؛ حيث قامت الوزارة بتوقيع بروتوكول مع مؤسّسة «سليم سحاب»، للمبدع العربي، وكذا وزارة الشباب والرياضة وتهدف المبادرة إلى اكتشاف وتنمية مواهب الأبناء الأيتام.

★ الاهتمام بالصّحة النفسيّة؛ حيث يقوم فريق عمل مركز الإرشاد النفسيّ التابع لوزارة التضامن بعمل زيارات ميدانيّة لكافة دور رعاية الأيتام على مُستوى الجمهوريّة.

★ بروتوكول تعاون «التّدخلات النفسيّة»: وقّعت الوزارة بروتوكول تعاون مع عددٍ من مراكز الطبّ النفسيّ وعلاج الإدمان؛ للحدّ من الظواهر والمشكلات النفسيّة للأطفالِ بدور رعاية الأيتام.

★ استضافة المؤتمر العربيّ الأوّل للرعاية اللاحقة، استضافت القاهرة في إبريل 2019، المؤتمر العربيّ الأوّل عن الرعاية اللاحقة لخريجي دور الأيتام «سند»، بمشاركة عددٍ من المسؤولين وممثلي المجتمع المدني، من 17 دولة عربيّة ليبحث سبل دعم الرعاية اللاحقة للأيتام.

★ دعم تربية الطفل في الأسر البديلة، قامت وزارة التضامن الاجتماعيّ، في مارس 2017، بضمّ الأطفال الأيتام إلى برنامج «تكافل وكرامة»؛ لصرف مساعداتٍ شهريّة لهم، بشرط وجود الطفل مع الأسرة المُستدامة، سواء من ناحية الوالد أم الوالدة؛ لدعم الطفل ضمن الأسرة الموجود معها، ما سيعمل على تقليل وجود الأيتام في مؤسّسات الرعاية الاجتماعيّة، ودعم تربية الطفل مع أسرته المُستدامة، الأمر الذي سينعكس عليه بشكلٍ إيجابيّ.

★ إطلاق حملة لدعم منظومة الأسر البديلة، قامت وزارة التضامن الاجتماعيّ بإطلاق حملة لمشروع الأسر البديلة، مناشدة اللّجنة المُختصة لمشروع الأسر البديلة بِبحثٍ كميّة إعطاء دعمٍ لهذو الأسر.

خامسًا: المُسنّون:



تعدّ فئة كبار السنّ، من أهمّ الفئات المجتمعيّة، والتي لا بدّ أن يُنظر لها بعين الرعاية المتكاملة، فمن الأهميّة بمكان أن يواصل المُسنون القيام بدورهم في المجتمع، والذي يشمل كلّ أبعاد الحياة الإنسانيّة بدنيًا ونفسيًا واجتماعيًا وروحيًا. بحيث يبقى المُسنّ مُستشعرًا بأهميته للمجتمع ودوره الأصيل فيه، وبأنه عضوٌ نافعٌ من أعضائه، خاصّة وأنّ كبار السنّ قد أدوا دورهم في خدمة المجتمع في أثناء شبابهم، ويستحقّون هذا التقدير، وقد أوّلى الرّئيس «عبد الفتاح السيسي» اهتمامًا كبيرًا بكبار السنّ، وتمّ اتّخاذ العديد من الإجراءات لضمان حياة كريمة لهم، وتمثّل أهمّهم في:

تفعيل اللجنة العليا للمسنين، وذلك برئاسة وزير التضامن الاجتماعي، وعضوية الوزارات والهيئات المختلفة المعنية برعاية كبار السن على المستوى الوطني، وتهدف هذه اللجنة إلى وضع خطط وبرامج العمل في هذا المجال؛ لتحسين نوعية الخدمات المقدمة لهم من كافة الجهات، ووضع خطة رعاية شاملة لكبار السن بالتعاون مع كافة القطاعات الخدمية بالدولة.

مشروع تطوير مؤسسات الرعاية الاجتماعية، كروية استراتيجية جديدة لرفع كفاءة وجودة مؤسسات الرعاية الاجتماعية (الأيتام - المسنين)، وذلك لتطوير مؤسسات الرعاية الاجتماعية، وبناء قدرات العاملين بها والقائمين على إدارتها عبر معايير الجودة.

إنشاء أندية المسنين، والتي تعد مراكز نهارية يتم من خلالها تقديم الخدمات المختلفة لكبار السن؛ بهدف قضاء وقت ممتع واستثمار أوقات فراغهم.

إطلاق خدمة زفيق المسن، وهي استراتيجية متكاملة لرعاية كبار السن، وتعد من أهم مبادرات وزارة التضامن الاجتماعي، إيماناً منها بأهمية استثمار الطاقات الشابة عبر مجموعة من البرامج التدريبية والتأهيلية لإعداد أجيال تمتلك قدرات ومهارات كثيرة للمشاركة الفعالة في الاهتمام بفئة كبار السن بصفة خاصة.

الرعاية المالية للمسنين؛ حيث تقدم الوزارة مشروعات للمسنين في مجال الرعاية التثموية، مثل مشروعات لإحادي الدخل، ومشروعات الأسر المنتجة، ومشروعات المرأة الريفيّة، بجانب تدريب بعض كبار السن على بعض الحرف والمهن، وفقاً لقدراتهم المهارية بمؤسسات رعاية كبار السن. كما تمنح الوزارة المسنين قروضاً بشروط ميسرة عبر مشروعات الأسر المنتجة وبنك ناصر الاجتماعي؛ لتشغيل مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر، وذلك في مجالي الخدمات المالية، وفقاً للجهاز. وتم استخراج بطاقة تموينية لأصحاب معاش الضمان الاجتماعي وأسره. كما تقوم الوزارة بتطوير شبكات الأمان الاجتماعي ببرنامج كرامة بمنح معاش للمسنين، بداية من عمر 65 عاماً أو لمن يعانون من عجز أو مرض مزمن.

فعاليات مبادرة بيانا، وهي إحدى مبادرات وزارة التضامن الاجتماعي، وتعمل على تحسين الرعاية المقدمة بدور الرعاية.



المواطن المصري

أولاً: الحقوق السياسية للمواطن:



يُولي الرئيس «السياسي» أهمية خاصة بملف حقوق الإنسان بكافة أنواعها، وفيما يتعلق بالحقوق السياسية، نجد أنه قد حرص على كفالة حقوق سياسية متساوية لجميع المصريين على الرغم من أن مصر منذ تولي الرئيس «السياسي» تمرُّ بحالة استثنائية قد تؤدي لاتخاذ بعض الإجراءات الصارمة، خاصة تزايد ظاهرة الإرهاب، ولهذا يسعى الرئيس دائماً إلى محاولة الموازنة ما بين الحفاظ على الأمن وعدم الاعتداء على الحريات. ومن أهم الإنجازات التي تحققت على مدار السبعة أعوام في مجال حقوق الإنسان السياسية:

◆ صدور القانون رقم 80 لسنة 2016؛ بشأن تنظيم بناء وترميم الكنائس، وتشكيل لجنة عليا؛ لتقنين أوضاع الكنائس. وشهدت مصر نقلة نوعية في مجال أعمال مبدأ المواطنة وعدم التمييز، وكذلك دعم الحريات الدينية ومحاكمة التطرف، ونشر التسامح، وتمّ الانتهاء من تقنين نحو 1500 كنيسة ودار ملحقه بها.

◆ قانون الجرائم الإلكترونية، رقم 175 لسنة 2018، والذي اشترط صدور قرار من المحكمة كشرط ملزم لحجب المواقع الإلكترونية.

◆ أصدر رئيس مجلس الوزراء، في نوفمبر 2018، قراراً بإنشاء اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان، وتشكل برئاسة وزير الخارجية أو من يفوضه، وعضوية ممثل عن كل من وزارات الدفاع، والتضامن الاجتماعي، والعدل، وشؤون مجلس النواب، والدخالية، بالإضافة إلى المخابرات العامة، وهيئة الرقابة الإدارية، والمجلس القومي للمرأة، والمجلس القومي للطفولة والأمومة، والمجلس القومي لشؤون الإعاقة، وهيئة العامة للاستعلامات، والنيابة العامة، ووزير الخارجية أن يدعو من يراه من الوزراء ورؤساء الجهات المشار إليها، كما للجنة الاستعانة بمن تراه من ذوي الخبرة في مجال حقوق الإنسان.

ومهامها تتمثل في إدارة آلية التعامل مع ملف حقوق الإنسان، والرد على الادعاءات المثارة ضد جمهورية مصر العربية بشأن حقوق الإنسان، ووضع استراتيجية وطنية لحقوق الإنسان وخطط العمل لتنفيذها من قبل الجهات المعنية ومتابعتها، وصياغة رؤية مصرية موحدة يتم التعبير عنها في المحافل الدولية والإقليمية، ومتابعة تنفيذ خطط التحرك؛ لدعم وتعزيز حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، بالإضافة إلى إعداد ملف مصر الذي يعرض على آلية المراجعة الدورية الشاملة أمام مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، ومتابعة تنفيذ التوصيات التي تقبلها مصر في إطار عملية المراجعة الدورية، واقتراح الطول اللازمة لتنفيذها.

وذلك إلى جانب وضع السياسات والبرامج والخطط الكفيلة برفع الوعي وبناء قدرات في مجال حقوق الإنسان، وإعداد البحوث والدراسات وحملات التوعية الإعلامية، وتشجيع الجهود الرامية إلى الارتقاء بمستوى الكوادر الوطنية القائمة على إنفاذ أحكام الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وإعداد برامج التدريب، ودعم قدرات العاملين بالجهات المعنية، إلى جانب رصد ودراسة ومعالجة المشكلات المتعلقة بحقوق الإنسان في مصر، التي تثار على الصعيد الدولي، وإعداد الردود على الادعاءات المثارة، والتواصل مع الجهات المعنية؛ لتعميمها ونشرها.

وبالفعل قد بدأت اللجنة في ممارسة مهامها؛ حيث تتصدى بصورة استباقية لكافة القضايا، وتتابع تنفيذ مختلف التوصيات، وإعداد التقارير الدورية، ومتابعة الإجراءات والسياسات والتشريعات، وقد بدأت اللجنة خطوات إعداد أول استراتيجية وطنية لحقوق الإنسان.

◆ تقديم مصر تقريرها حول أوضاع حقوق الإنسان في مصر وفقاً لآلية الاستعراض الدوري الشامل أمام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بجنيف في شهر نوفمبر الماضي، رغم أنها آليّة غير ملزمة.

◆ تعهد الدولة المصرية بتنفيذ مخرجات عملية الاستعراض بالتعاون مع المجتمع المدني والمجلس القومي لحقوق الإنسان، باعتبارها تمثل أولويات عمل المرحلة المقبلة.

◆ تقدّمت مصر بخمسة تقارير وطنية لجان المعنية بالحقوق المدنية والسياسية، ومناهضة التعذيب، وحقوق الطفل وذوي الإعاقة، ومناهضة التمييز ضد المرأة.

◆ متابعة الشجون؛ حيث بلغ عدد الزيارات التي قامت بها النيابة العامة للشجون وأماكن الاحتجاز 147 زيارة. كما تخضع جميع الشجون وأماكن الاحتجاز للمراقبة القضائية. كما عدّل البرلمان المصري قانون المجلس القومي لحقوق الإنسان بتعديل يسمح للمجلس بزيارات مباشرة للشجون وأماكن الاحتجاز، إضافةً للحق في إبلاغ النيابة العامة - مباشرة - بالنتائج التي يتوصل إليها.

◆ كما تم إنشاء إدارة لحقوق الإنسان في مكتب النائب العام، مختصة بتلقي الشكاوى والبلاغات والتقارير التي تنطوي ما يعدّ اعتداءً على حقوق الإنسان، وفحصها ودراستها ومباشرة التحقيق فيها والتصرّف أيضاً.

◆ صدور قانون الجمعيات الأهلية، رقم 149 لسنة 2019، والذي تمّ إعداده؛ لكي يتوافق مع المعايير الدولية، بعد عملية تشاورية موسّعة شاركت فيها نحو 1300 منظمة غير حكومية مصرية وأجنبية، ونصّ على استقلالية عمل المنظمات، ومنع طها إلا بحكم قضائي، مع إلغاء كافة المواد التي كانت تتضمن تقييداً للحريّة.

ثانياً: الحفاظ على وحدة النسيج المصري:

يعدّ الملف الطائفي الملف الأبرز والشائك الذي يتمّ توظيفه من التنظيمات المتطرّفة والإرهابية ضد الدولة المصرية، واستفلاله من جانب القوى المعادية؛ لزعزعة الاستقرار في مصر. وذلك من خلال شنّ عمليات عدائية ضد الأقباط والكنائس والأديرة؛ لتأليب الأقباط ضد النظام، وتفجيت تماسك المجتمع، وإشعاله ذاتياً، وتفجيره من الداخل، وقد أدرك الرئيس «السياسي» أهمية وخطورة هذا الملف؛ لذلك تعهّد - دائماً - بضمان حرّيّة العبادة والمعتقد في البلاد، وصرّح قائلاً في أحد خطاباته: «الكلّ سواء والدولة معنيّة في كلّ مجتمع جديد ببناء الكنائس لمواطنيها، وكذلك حلّ المشكلات القديمة؛ لأنّ لهم الحقّ في العبادة. كما يعبد الجميع، ومن حقّ المواطن أن يعبد كما يشاء، أو ألا يعبد؛ هذا موضوع لا نتدخل فيه».



وهذا يتوافق مع مبادئ الدستور؛ حيث حدّدت المادة الأولى من الدستور طبيعة النظام الجمهوري في البلاد، القائم على أساس «المواطنة» وسيادة القانون، بما تضمنه المواطنة من حرّيّة الاعتقاد والإيمان.

وعلى الرغم من إنشاء ما عُرف ببيت العائلة، بالاشتراك بين الأزهر والكنيسة؛ لمنع النزاعات الطائفية، إلا أنه اختلفت الآراء حول مجهودات بيت العائلة ما بين مؤيد ومعارض؛ حيث رأى البعض أنه لعب دوراً كبيراً في وأد الفتنة الطائفية، وعمل على حلّ العديد من النزاعات، وله دور مشهود.

وعلى جانب آخر، رأى البعض أنّ بيت العائلة لم يحمِ بدور فعال في التّطصّص من الفتن الطائفية، خاصّة في إطار عدم تحرّكه مبكراً لمواجهة التّطرّف الديني، فضلاً عن أنّ تحرّك بيت العائلة لا يلقى قبولاً من قبل الذين يتعرضون للاعتداء من قبل المتطرّفين؛ لأنّه في سعيه لتهدئة الأمور والأحوال من خلال التّوصل إلى مصالحت بين المعتدلين والمعتدي عليهم يتناقض مع ضرورة إعمال القانون؛ ليعاسب كلّ من ارتكب جرماً.

وبالفعل شهد عام 2018، العديد من الحوادث الطائفية التي لم يستطع بيت العائلة حلها، مما جعل الرئيس يتدخل بنفسه؛ لإنهاء مثل هذه الحوادث، فأصدر القرار رقم 602 لسنة 2018، بتشكيل لجنة مركزية تسمى «اللجنة العليا لمواجهة الأحداث الطائفية»، برئاسة مستشار رئيس الجمهورية لشؤون الأمن ومكافحة الإرهاب، وعضوية ممثلين عن هيئة عمليات القوات المسلحة، والمخابرات الحربية، والمخابرات العامة، والرقابة الإدارية، والأمن الوطني.

ووفقاً للقرار، فإن للجنة أن تدعو لحضور اجتماعاتها من تراه من الوزراء أو ممثليهم وممثلي الجهات المعنية، وذلك عند نظر الموضوعات ذات الصلة. وتتولى اللجنة العليا لمواجهة الأحداث الطائفية وضع الاستراتيجية العامة؛ لمنع ومواجهة الأحداث الطائفية ومتابعة تنفيذها، وآليات التعامل مع الأحداث الطائفية حال وقوعها. كما تعد اللجنة تقريراً دورياً بنتائج أعمالها وتوصياتها وآليات تنفيذها يعرضه رئيسها على رئيس الجمهورية.

ثالثاً: وضع خطط لإدارة الأزمات الطارئة:

نحج الرئيس «عبد الفتاح السيسي»، في أن يثبت جدارته في إدارة الأزمات المفاجئة التي تطرأ على البلاد، من خلال تطبيق سياسات استباقية واحترافية تخفف من وقع هذه الأزمات، وتمكن من الخروج منها بأقل خسائر ممكنة. فعلى سبيل المثال لا الحصر، شهدت الدولة المصرية في الأزمة الأخيرة الخاصة بمرض كوفيد-19، والتقلبات المناخية، من النضج ما يجعل الشارع المصري - الآن - مطمئناً للقيادة المصرية، وبجاحها في إدارة الأزمات، فلم تنتظر الدولة الأزمة حتى يتم التعامل معها، وإنما بات التنبؤ بالأزمة هو النهج الجديد وأخذ الحيطة والحذر وإبراز الشفافية الكاملة، وفيما يلي تعامل القيادة المصرية مع هاتين الأزميتين:

■ أزمة التقلبات المناخية:

نجحت الحكومة بدرجة كبيرة في اجتياز أزمة الأمطار والتقلبات المناخية نجاحاً منقطع النظير، عكس ما كان يحدث في الماضي، وذلك من خلال استراتيجية مكتملة الأركان، تمثلت في:

- ◆ تفعيل غرفة العمليات المركزية.
- ◆ رفع درجة استعداد المحافظات.
- ◆ تحديث الخطة القومية لمواجهة كارثة السيول.
- ◆ استخدام طريقة الإنذار المبكر.
- ◆ زيادة توعية المواطنين.



أزمة وباء كورونا المستجد:

منذ بدء ظهور الأزمة عالمياً، قبل ظهورها في مصر، تعامل الرئيس «السيسي» بجدية معها؛ حيث كانت إدارة الرئيس للأزمة سريعة يقطعة، وتمتع بحس إنساني وطني، ففي بداية ظهور الوباء في الصين سارعت الحكومة المصرية بإرسال الطائرات؛ لنقل المصريين من الصين إلى الوطن، ومع ظهور الوباء في مصر، وتضرر العديد من الفئات - اقتصادياً - من حالة الإغلاق الجزئي، تم توفير أكثر من 100 مليار جنيه لمواجهة الآثار الاقتصادية؛ لتوقف الأعمال وتداعيات الأمر على العمال اليوميين وصغار الطبقات.

وقد أشاد ممثل منظمة الصحة العالمية في القاهرة «جون جبور»، بجهود الدولة المصرية في مواجهة فيروس كورونا المستجد، مؤكداً أنها تعاملت بجدية مع الأمر منذ البداية. وقال أن الرئيس المصري «عبد الفتاح السيسي»، كان مبادراً إلى تعزيز الصحة العامة في البلاد، قبل وباء كورونا، مضيفاً أن مبادرة «مائة مليون صحة» التي جرى إطلاقها، في وقت سابق، أظهرت ثمارها في الوقت الحالي. كما أشاد بالإجراءات المتخذة منذ ظهور الوباء في مصر، والتي تمثل أهمها في:

- ◆ التنسيق الكامل بين مكتب منظمة الصحة العالمية بمصر وبين وزارة الصحة والسكان المصرية.
- ◆ تفعيل جميع فرق الاستجابة السريعة في كل المحافظات؛ لترصد الحالات الإيجابية، وتتبع المخالطين بفض النظر عن توزيعهم الجغرافي.
- ◆ اعتماد منهجية تدريجية من خلال تطبيق إجراءات الاحتواء من كشف للحالات وعزلها وعلاجها وتتبع المخالطين.
- ◆ اتخاذ إجراءات الحد من انتشار الفيروس، والتي ضمت إغلاق المدارس ونقاط العبور ومنع التجمهر والأزدحام.
- ◆ توفير خدمات التطعيم بلقاح فيروس كورونا المستجد لجميع المواطنين مجاناً.
- ◆ تحول مصر إلى مركز إقليمي لتصنيع وإنتاج لقاحات فيروس كورونا.





الفصل الثاني

الإنجازات السياسية الخارجية للرئيس «عبد الفتاح السيسي»

استِيعَادَةُ الدَّورِ المِصْرِيِّ الإِقْلِيمِيِّ .. يُعَدُّ العُنْوَانُ الأَنْسَبُ لِإنْجَازَاتِ السِّيَاسِيَّةِ الخَارِجِيَّةِ المِصْرِيَّةِ بَعْدَ 7 سَنَوَاتٍ مِنْ حُكْمِ الرِّئِيسِ المِصْرِيِّ «عَبْدِ الفَتَّاحِ السِّيَاسِيِّ» لِلبِلَادِ؛ حَيْثُ إنَّ العَامَ السَّابِقَ، وَالأَذي أُنْتَمَهَ فِيهِ 8 يُونِيُو 2021، قَدْ حَصَدَتْ فِيهِ السِّيَاسَةُ الخَارِجِيَّةُ المِصْرِيَّةُ مَا زَرَعَتْهُ خِلالَ السَّنَوَاتِ السَّتِّ المَاضِيَةِ فِي العَدِيدِ مِنَ المِلفَاتِ العَرَبِيَّةِ تُحَدِيدًا، وَقَدْ تَجَسَّدَ ذَلِكَ خِلالَ نِجَاحِ القَاهِرَةِ فِي وَقْفِ إِطْلَاقِ النَّارِ بَعْرَةَ، وَهُوَ الدَّورُ المِصْرِيُّ الأَذي ثَمَّنَهُ العَالَمُ أَجْمَعُ.

وَقَدْ نَجَحَتْ السِّيَاسَةُ الخَارِجِيَّةُ المِصْرِيَّةُ فِي ذَلِكَ، مِنْ خِلالِ التَّمَسُّكِ بِمَجْمُوعَةٍ مِنَ المَبَادِيِ وَالأَسَاسِ الأَتيِ حَدَّدَهَا الرِّئِيسُ «السِّيَاسِيُّ» مُنْذُ تَوَلَّيَهُ مَنَصِبَهُ، وَهُوَ مَا تَمَّ تَنْفِيذُهُ وَأَتْبَاعُهُ بِرُغْمِ صَعُوبَةِ وَدَقَّةِ البِيئَةِ الإِقْلِيمِيَّةِ وَالدَّوْلِيَّةِ الأَتيِ عَمَلَتْ فِيهَا القَاهِرَةُ، خِلالَ السَّنَوَاتِ المَاضِيَةِ، فَضْلًا عَنِ تَأْثِيرَاتِ تَفَشُّيِ «جَائِحَةِ كُورُونَا». مِمَّا أَدَّى لِنِجَاحِ القَاهِرَةِ فِي التَّوَاجِدِ كِفَاعِلٍ أَوَّلٍ وَمُؤَثِّرٍ فِي كَافَّةِ دَوَائِرِ السِّيَاسَةِ الخَارِجِيَّةِ المَعْنِيَّةِ لَهَا، وَالأَتيِ تَشْمَلُ الدَّائِرَةَ العَرَبِيَّةَ وَالإِفْرِيْقِيَّةَ وَالمَتوسِّطِيَّةَ وَالأُورُوبِيَّةَ، فَضْلًا عَنِ التَّفَاعُلَاتِ مَعَ القُوَى الكُبْرَى كَالوَالِيَّاتِ المُتَّحِدَةِ الأَمْرِيكِيَّةِ وَرُوسِيَا.

وَيَتَنَاوَلُ هَذَا الفِصْلُ عَرَضًا لِأَبْرَزِ إنْجَازَاتِ الرِّئِيسِ «السِّيَاسِيِّ» عَنِ مَدَارِ السَّبْعَةِ أَعْوَامِ المَاضِيَةِ فِي مَجَالِ السِّيَاسَةِ الخَارِجِيَّةِ وَالإِقْلِيمِيَّةِ؛ حَيْثُ انْصَبَّ اِهْتِمَامُهُ عَنِ المَحَاوِرِ الأَتيَةِ:

الدور المصري بالدائرة العربية والإسلامية

كان من بين أبرز نجاحات الدولة المصرية، خلال العام الماضي هو تعاملها الناجح مع أزمة تفشي فيروس كورونا، وكان هذا النجاح له بعدد من الأول التعامل مع أزمة المصريين العالقين بالخارج الذين تعثرت عودتهم لمصر بعد توقف حركة النقل الجوي عقب تفشي فيروس «كورونا» في مارس 2020، وقد تواصلت وزارة الخارجية المصرية مع كافة الأجهزة المعنية في داخل الدولة، ومع الدول الصديقة والشقيقة؛ لتتمكن من إعادة المصريين العالقين، وقد كان ذلك نجاحاً ذا طابع إنساني ووطني خاص؛ حيث إنّه يؤكد اهتمام الدولة بكافة المواطنين في أية بقعة من بقاع الأرض.

بينما كان البعد الثاني هو إرسال المساعدات الطبية للدول المتضررة من الوباء، وقد كانت مصر من أوليات الدول التي تقدم تلك المساعدات الطبية لدول مثل الصين وإيطاليا، وهما أكثر دولتين تضررتا من تفشي فيروس «كوفيد-19»، المعروف باسم «كورونا المستجد».

وهذا يعكس عمق السياسة الخارجية المصرية القائمة على الدمج بين المصالح الاقتصادية والاعتبارات الإنسانية، والتي تُعطي مفهوم «الأمن الإنساني»، لاسيما في ظل الأزمات الدولية، الأمر الذي يساهم في تعزيز الدور المصري الإقليمي. ولذا؛ كانت التحركات الدولية المصرية لتقديم الدعم الطبي والمعنوي للدول المتضررة من تفشي فيروس «كورونا»، التي ستساهم بقوة في تعزيز الدور المصري الإقليمي. ثم تعددت مؤشرات استعادة الدور المصري الإقليمي عربياً وإسلامياً من خلال:

أولاً: إتمام المصالحة القطرية المصرية:

مثلت المصالحة مع قطر مؤشراً على نجاح الدبلوماسية المصرية الخليجية في إعادة استقطاب الدوحة للبيت العربي مرة أخرى؛ لمنع التفلطح التركي والإيراني إليها، ولتعزيز الأمن القومي الخليجي بعد ثلاث سنوات ونصف من الانقسام؛ حيث عقدت بالمملكة العربية السعودية القمة الخليجية الـ 41 لقيادة دول مجلس التعاون الخليجي، يوم 5 يناير 2021، بمدينة «الغلا»، وشهدت هذه القمة اتفاقاً للمصالحة الخليجية.



حيث حضر أمير قطر «تميم بن حمد»، القمة للمرة الأولى، منذ عام 2017، كما شارك وفد مصري في القمة برئاسة وزير الخارجية «سامح شكري». وكذلك شارك فيها مستشار الرئيس الأمريكي «جاريث كوشنر». وفي ختام القمة تم التوقيع على «بيان الغلا»، والذي يتضمن اتفاقاً لمصالحة بين دول الرباعي العربي (السعودية، مصر، البحرين، الإمارات) وقطر.

وبموجبه يتم التهدئة ووقف التصريحات الإعلامية التي لا تخدم أهداف الحوار الخليجي، كما يتم إنهاء كافة مظاهر المقاطعة مع الدوحة، خلال أسبوع واحد، ويتم فتح كافة الحدود البحرية والجوية والبرية بين قطر ودول مجلس التعاون الخليجي كافة. وذلك مقابل تمهيد قطري بتنفيذ شروط دول الرباعي العربي التي في مقدمتها عدم التدخل في الشأن الداخلي لتلك الدول. ولذا؛ فإن «اتفاق الغلا» ليس اتفاقاً لمصالحة نهائياً، بل أنه منح قطر 3 سنوات كمهلة لتنفيذ الشروط الـ 13 التي تم تحديدها من قبل دول الرباعي العربي.

ثم عادت العلاقات المصرية القطرية بالتدريج، ففي 20 يناير 2021، تمت إعادة افتتاح السفارة المصرية في الدوحة؛ لكي تستأنف أعمالها بشكل مباشر عقب استئناف العلاقات الدبلوماسية مع قطر بعد ثلاث سنوات ونصف من قطع العلاقات بين الدولتين.

حيث باشر الوزير المفوض المصري «أحمد سمير»، عمله باعتباره القائم بأعمال السفارة المصرية في الدوحة، والتي كانت تباشر عملها لمدة ثلاث سنوات ونصف تحت مظلة السفارة اليونانية في الدوحة. ثم في 23 فبراير 2021 أجرى وفدان رسميان من قطر ومصر مباحثات في الكويت حول آليات تنفيذ «بيان الغلا» الخاص بالمصالحة.

وفي مارس 2021، زار وفد قطري القاهرة؛ بهدف «تسريع استئناف العلاقات»، ولترتيب زيارة وزير الخارجية القطري لمصر، في 24 مايو 2021؛ لتكون الأولى لمسؤول قطري رفيع المستوى إلى القاهرة منذ عام 2013.

ثم جاءت زيارة نائب رئيس الوزراء، وزير خارجية قطر الشيخ «محمد بن عبد الرحمن آل ثاني» إلى مصر، يوم 24 مايو 2021؛ لتدشن المرحلة الجديدة في العلاقات المصرية القطرية؛ بناء على مخرجات قمة «الغلا»، والتزام الدوحة بتنفيذها؛ حيث إن الزيارة هي الأولى من نوعها منذ عام 2013، وتهدف إلى متابعة وتفعيل مخرجات قمة «الغلا» التي أنهت المقاطعة الطويلة المصرية لقطر بعد ثلاث سنوات ونصف.

وقد استقبل الرئيس المصري «عبد الفتاح السيسي»، وزير الخارجية القطري بمقر الرئاسة المصرية «بقصر الاتحادية»، يوم 26 مايو 2021، بحضور نظيره المصري «سامح شكرى»، ورئيس المخابرات العامة المصرية اللواء «عباس كامل»، و«عبد الله الطيفي»، رئيس جهاز أمن الدولة القطري. وقد رحب الرئيس «السيسي» بالتطورات الأخيرة في مسار العلاقات المصرية القطرية، مشيراً إلى التطلع لتحقيق التقدم في هذا الشأن في مختلف المجالات، وبما يخدم أهداف الدولتين والشعبين ومصالحهما، وكذا الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة العربية.

مؤكدًا حرص مصر على تحقيق التعاون والبناء ودعم التضامن العربي كنهج استراتيجي راسخ لسياسيتها، وذلك في إطار من الاحترام المتبادل والمصلحة المشتركة والنوايا الصادقة، مع تركيز الجهود لتحقيق الخير والسلام والتنمية لشعبي البلدين، وكذلك التكاتف لدرء المخاطر عن سائر الأمة العربية وصون أمنها القومي.

كما استقبل «شكري» بقصر التحرير بالقاهرة، يوم 25 مايو 2021، نظيره القطري، وتم إجراء مباحثات ثنائية موسعة أكد خلالها على «التطورات الإيجابية» في العلاقة بين الجانبين، والتأكيد على أهمية البناء على تلك الخطوة المهمة عبر اتخاذ المزيد من الإجراءات والتدابير التي تهدف لتعزيز الأجواء الإيجابية، خلال الفترة المقبلة لمعالجة الملفات العالقة بين القاهرة والدوحة، والتي تشمل (ملف الإخوان المسلمين، والموقف القطري من القضايا العربية، وتنفيذ مخرجات قمة الغلا).

وقد مثلت زيارة «آل ثاني» اعترافاً ضمناً بخطأ الموقف القطري، خلال العقد الماضي تجاه مصر، كما أنه اعترافاً بخطأ السياسة الخارجية القطرية التي سعت للقيام بدور إقليمي أكبر من قدراتها وإمكاناتها، مما أدى للعديد من المشكلات في المنطقة العربية.

وهذا التعاون بين الدولتين سينعكس إيجاباً على الملفات العالقة التي مازالت قطر طرفاً فيها، ويمكن لأخيرة أن تقوم بدورها الإقليمي كوسيط مقبول في بعض الملفات على أن تتقبل حجم هذا الدور المحدود الذي لا يرتقي لدور مصر الإقليمي الشامل.

ثانياً: الملف الليبي:

كان الملف الليبي دوماً على رأس أولويات الخارجية المصرية، وذلك تفعيلاً لمبادئها التي ترفض التدخل في الشأن الداخلي للدول، وتعمل على فرض الأمن وإرساء الاستقرار وتوحيد المؤسسات الوطنية العسكرية والأمنية، فضلاً عن محاربة الإرهاب. ولذا؛ فقد شاركت القاهرة في كافة المؤتمرات الدولية والإقليمية التي عقدت لحل الأزمة، وأبرزها:





- ◆ مؤتمر « سان كلو » الذي عُقدَ بفرنسا، في 25 يوليو 2017.
- ◆ مؤتمر « باريس » الذي عُقدَ في 29 مايو 2018.
- ◆ مؤتمر « باليرمو » الذي عُقدَ بإيطاليا (12-13 نوفمبر 2018).
- ◆ مؤتمر برلين الذي عُقدَ بألمانيا في يناير 2020.

كما أعلنت القاهرة تأييدها لكافة قرارات مجلس الأمن الدولي حول الأزمة الليبية. وقد مثلت مبادرة «إعلان القاهرة» نموذجاً لحلّ سلميّ للملف الليبي، بعد التطورات الميدانية التي شهدتها مدنُ غرب ليبيا في مطلع يونيو 2020؛ حيث سيطرت الفصائل المسلحة التابعة لحكومة «الوفاق الوطني» المدعومة من تركيا عليها، وهددت باستمرار تقدمها نحو شرق ليبيا، مما أثار المخاوف - آنذاك - من حدوث حرب أهلية ليبية.

الأمر الذي دفع الرئيس المصري «عبد الفتاح السيسي»، للإعلان في 6 يونيو 2020، بحضور قائد الجيش الوطني الليبي المشير «خليفة حفتر»، ورئيس البرلمان الليبي «عقيلة صالح» مبادرة سياسية لوقف إطلاق النار بليبيا، والبدء في مفاوضات للتوصل لحلّ سياسيٍّ لانتخاب قيادة سياسية جديدة تُدير المرحلة الانتقالية لمدة 18 شهراً.

وقد حظيت المبادرة المصرية بترحيب روسيٍّ وأوروبيٍّ وأمريكيٍّ وعربيٍّ واسعٍ. كما حذّر الرئيس «السيسي» ، في يونيو 2020، من خطورة تجاوز خطّ (سرت - الجفرة)؛ نظراً لأهميته الاستراتيجية ولوّح باستخدام القوة العسكرية لمنع ذلك.

الأمر الذي ساهم في إحداث زخمٍ دوليٍّ لإعادة الاهتمام بالملف الليبي مرةً أخرى بعد فترة جمودٍ سادت ستة أشهر، وبدأت بعد ذلك محادثات ليبية - ليبية في تونس والمغرب وجنيف والقاهرة؛ بناءً على مخرجات مؤتمر برلين وإعلان القاهرة؛ للتوصل لحلّ سلميّ للأزمة الليبية، وبالفعل تمّ التوصل لوقف إطلاق النار منذ أكتوبر 2020.

ولم تتوقف الجهود المصرية على التواصل مع القيادات السياسية والعسكرية بشرق ليبيا، بل امتدّت للغرب، وعقدت لقاءات أمنية وسياسية في القاهرة مع قيادات عسكرية من غرب ليبيا، كما قام وزير الداخلية بحكومة الوفاق «فتححي باشاغا» بزيارة للقاهرة؛ لبحث سبل حلّ الأزمة، الأمر الذي مثل نجاحاً سياسياً وأمناً وأثبت أنّ القاهرة لا تدعم طرفاً ليبيا على حساب طرفٍ آخر، بل أنّها تدعم وحدة ليبيا شعباً وحكومة ومؤسسات.

وكذلك قام وفدٌ أمميٌّ مصريٌّ بزيارة طرابلس الليبية، واستمرت المشاورات بين الطرفين، مما أدّى لإنجاح محادثات الفردقة؛ حيث استضافت المدينة المصرية مسارين من المحادثات الليبية، الأولى . الأمن العسكري، وبدأ في 6 سبتمبر 2020، وبحثت توحيد المؤسسة العسكرية الليبية، وقد اتفق خلالها الفرقاء الليبيون على: توزيع المناصب العسكرية، بحسب الأقاليم الليبية، ضمن خطط دمج أبناء ليبيا في مؤسسة عسكرية موحدة، وإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية المختلفة، وتمّ الاتفاق على إنشاء لجنة أمنية في سرت من الشرق والغرب مهمتها الاتفاق على تشكيل قوة مشتركة لتأمين مقر الحكومة الجديدة في سرت.

كما تمّ وضع خططٍ؛ لإبعاد المرتزقة الأجانب والمليشيات المسلحة، وتأمين المواقع النفطية الليبية، فضلاً عن إنشاء لجنة عسكرية موسعة؛ لبحث دعم المؤسسة العسكرية الموحدة في ليبيا، والتي أفسلتها الميليشيات والتنظيمات الإرهابية.

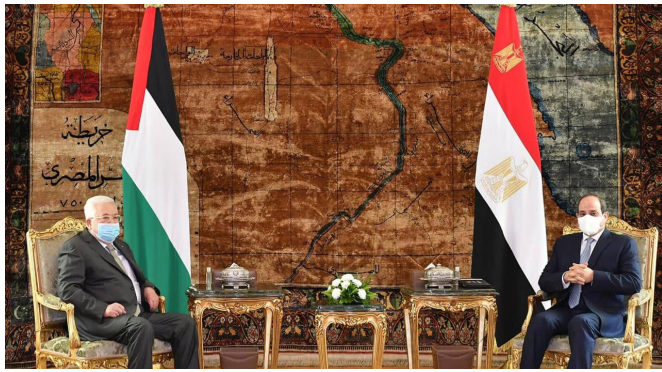


والمسار الثاني . مسارٍ سياسيٍّ؛ لبحث الدستور الليبي الجديد، وهذا بدأ اجتماعاته في 19 يناير 2021 بالفردقة؛ حيث عُقد الاجتماع الأول بمشاركة 15 عضواً يمثلون البرلمان الليبي والمجلس الأعلى للدولة، بحضور رئيس قسم الانتخابات ببعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وقد افتتح الجلسة الأولى رئيس جهاز المخابرات العامة المصرية اللواء «عبّاس كامل»؛ حيث ألقى كلمةً عبر الاتصال المرئي، أكد خلالها دعم مصر للتوافق، ودعم المسارات المختلفة للحوار، متمنياً أن تُكلل أعمال هذه الجولة بالنجاح.

وَعَقِدَ الاجتماعُ الثاني لأعضاء لجنة المسار الدستوري الليبي، يوم 10 فبراير 2021، لبحث الخروج باتفاق قانوني يضمن ترتيبات دستورية توافقية تسمح بإجراء انتخابات، في 24 ديسمبر 2021، وذلك وسط توجه نحو دعم خيار الاستفتاء على الدستور. ولعل نجاح مباحثات الفرقة حول المسار العسكري والأمني شجع الأطراف الليبية المختلفة على إجراء المباحثات الخاصة بالدستور الليبي في الفرقة أيضًا وبرعاية مصرية، لاسيما وأن الاجتماعات الخاصة بالمسار العسكري قد تضمنت بحث تأسيس دستور، تمهيدًا لإخراج المقاتلين الأجانب وتفكيك الميليشيات المسلحة.

كما رحبت مصر بنجاح ملتقى الحوار السياسي الليبي في انتخاب أعضاء جدد للمجلس الرئاسي الليبي، يوم 5 فبراير 2021، برعاية الأمم المتحدة بمدينة جنيف السويسرية، وأسفرت نتائج الانتخابات عن نخب سياسية جديدة، وأجرى الرئيس المصري «عبد الفتاح السيسي»، يوم 10 فبراير 2021، اتصالًا هاتفيًا مع رئيس المجلس الرئاسي الليبي الجديد «محمد المنفي»، ورئيس الحكومة الليبية الجديد «عبد الحميد دبية»، وذلك بفتية تقديم التهنئة للقيادة الليبية الجديدة على انتخابهم، وأعرب «السيسي» عن تطلعه بأن يمثل ذلك بداية عهد جديد تعمل فيه كافة مؤسسات الدولة الليبية بانسجام وبشكل موحد؛ لإنهاء الانقسام الليبي، وجدد مواصلة مصر تقديم الدعم والمساندة لصالح الأشقاء الليبيين، على كافة الصعد الاقتصادية والأمني والعسكري. ويكرس هذا الاتصال من القيادة السياسية المصرية مدى الاهتمام الذي يحظى به الملف الليبي، لاسيما بعد إعلان «مبادرة القاهرة» لحل الأزمة سلميًا؛ لأن استقرار الجارة الغربية يعد جزءًا لا يتجزأ من الأمن القومي المصري.

ثالثًا: الملف الفلسطيني:



لعل نجاح الجهود المصرية لدعم الملف الفلسطيني لا تقتصر على الأزمة الأخيرة، ففي 19 ديسمبر 2020، انعقد اجتماع بالقاهرة ضم وزراء خارجية (مصر والأردن وفلسطين)، والذي صدر عنه بيان القاهرة، ونص على: «استمرار العمل على إطلاق تحرك فاعل؛ لاستئناف مفاوضات جادة وفاعلة لإنهاء الجمود في عملية السلام وإيجاد أفق سياسي حقيقي للتقدم نحو السلام العادل».

كما استضافت القاهرة، في 11 يناير 2021، الاجتماع الوزاري الرباعي حول فلسطين، «مجموعة ميونيخ»، وتضم المجموعة وزراء خارجية (مصر والأردن وفرنسا وألمانيا)، إلى جانب ممثل للاتحاد الأوروبي، وهو الاجتماع الذي تم خلاله بحث استكمال جهود إجراء مفاوضات فاعلة جديدة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، تقوم على أساس حل الدولتين.

ثم في 11 يناير 2021، استقبل الرئيس الفلسطيني «محمود عباس»، رئيس جهاز المخابرات العامة المصرية «عباس كامل»، ورئيس جهاز المخابرات العامة الأردنية اللواء «أحمد حسني». وأطلع الرئيس الفلسطيني الوفدين على آخر التطورات المتعلقة بالقضية الفلسطينية، وتحديدًا ملف المصالحة الوطنية، وإصداره المرسوم المتعلق بتحديد موعد الانتخابات العامة.

ومن جهتهما، نقل الضيفان تحيات الرئيس «السيسي»، وتحيات العاهل الأردني إلى «عباس»، ورحبًا بإصداره المرسوم الرئاسي المتعلق بتحديد موعد الانتخابات العامة، وأكد دعم بلديهما الثابت والدائم للقضية الفلسطينية.

وقد مثلت التحركات المصرية الدبلوماسية والسياسية والإنسانية من الأزمة الفلسطينية الأخيرة تجسيدًا لكافة مبادئ السياسة الخارجية المصرية، وأسفرت عن اعتراف دولي بالدور المصري الإقليمي ومحوريته؛ لحل الملفات العربية الآتية؛ حيث شهدت الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ مطلع مايو 2021، في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة تصعيدًا ميدانيًا يعد الأكبر منذ عام 2014، وقد أسفر ذلك التصعيد عن مقتل 250 شخصًا، خلال القصف الإسرائيلي على غزة، الذي استمر 11 يومًا، فضلًا عن إصابة واعتقال العشرات بالضفة الغربية إثر المواجهات بين مواطنيها والقوات الإسرائيلية، وذلك احتجاجًا على الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى والقدس المحتلة. وقد أعادت تلك التطورات زعم فداحتها الأخم الإقليمي والدولي للقضية الفلسطينية التي شهدت تراجعًا لصالح قضايا عربية أخرى خلال العقد الماضي.

وقد شهد الموقف المصري تحركاً دبلوماسياً مكثفًا ودعمًا إنسانيًا لا محدود، حيث قام وفدٌ أمميٌّ مصريٌّ فور بدء الأزمة بزيارة القطاع وتل أبيب وطرح مبادرة لوقف إطلاق النار وبدء هدنة لمدة عام، ووقف الاستيطان ودعم المتشددين في اقتحام المسجد الأقصى، وأيضًا إيقاف عمليات الاغتيال التي تستهدف قيادات في غزة، مؤكدة قدرتها على إلزام الأطراف الفلسطينية بالالتزام مقابل وقف إطلاق الصواريخ والبالونات الحارقة من القطاع.

كما أجرى وزير الخارجية المصري «سامح شكرى»، اتصالاً بنظيره الإسرائيلي «غابي أشكنازي»، يوم 12 مايو 2021، طالبت مصر إسرائيل بوقف الاعتداءات على الأراضي الفلسطينية، على أن تستأنف جهود السلام الفلسطينية الإسرائيلية بأسرع ما يمكن ودون انتظار.

وكذلك أجرى «شكري» اتصالات مكثفة لبحث الأزمة، مع وزير خارجية ألمانيا «هايكو ماس»، والممثل الأعلى للشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي «جوزيف بوريل». وهاتف «شكري» وزير الخارجية التركي والسعودي والأردني. وعلى الجانب الإنساني قررت مصر فتح معبر رفح لنقل المصابين والمرضى؛ لیتم علاجهم في مستشفيات سيناء، ونقل الإصابات الحرجة من غزة للعلاج في القاهرة.

وتم الإعلان عن أن عربات الإسعاف تابعة للجيش المصري؛ حتى لا يتم استهدافها من قبل الجيش الإسرائيلي، كما أعلنت القاهرة نقل عائلات وأسرى قادة الفصائل الفلسطينية حال استمرار استهدافهم داخل قطاع غزة. فضلًا عن إرسال أطباء من المساعدات الطبية المصرية لداخل القطاع.



وبدوره أطلق شيخ الأزهر الدكتور «أحمد الطيب»، حملةً دوليةً لمساندة الشعب الفلسطيني وحمائيه من الاعتداءات الإسرائيلية. وقال في بيانهِ: «أوقفوا القتل وادعموا صاحب الحق، وكفى الصمت والكيل بمكيالين إذا كنا نعمل حقًا من أجل السلام».

ثم نجحت الجهود المصرية في وقف إطلاق النار، في 21 مايو 2021، بالفعل بموافقة الحكومة الإسرائيلية وحركة «حماس»، وبدون شروط مسبقة، كما أعلنت القاهرة عن دعم قطاع غزة بقيمة 500 مليون دولار؛ لإعادة الإعمار على أن تقوم بذلك شركات مصرية، وهو ما بدأ بالفعل.

وتستمر مساعي القاهرة لإتمام المصالحة الفلسطينية – الفلسطينية؛ تمهيدًا لاستئناف عملية السلام بعد أعوامٍ طويلةٍ من الانقطاع. ولعلَّ النجاح المصري في وقف إطلاق النار بفترة وعودة القاهرة لتدير الملف الفلسطيني باعترافٍ دوليٍّ هو أكبر مؤشِّر على استيفاء الدور المصري الإقليميِّ كسابقِ عهده.

رابعًا: استمرار التحالفات الاستراتيجية العربية:

استمرت القاهرة في إرساء التحالفات الاستراتيجية العربية بفضية تعزيز التعاون العربي – العربي على الصعد كافة، وأبرزها التحالف «المصري السعودي الإماراتي» الذي يعدُّ محورًا للسياسة المصرية تجاه حلفائها بالخليج العربي، حيث أكد الرئيس «السيسي» أن الحفاظ على أمن السعودية والإمارات هو جزء لا يتجزأ من الأمن القومي المصري، وبهذه العبارة حدّد الرئيس «عبد الفتاح السيسي»، ملامح سياسته الخارجية تجاه الدول الخليجية التي دعمت ثورة 30 يونيو، والدولة المصرية منذ لحظاتها الأولى.

وخلال العام الماضي استمر وتعمّر التحالف الاستراتيجي السعودي المصري الإماراتي، وقد برز ذلك من خلال زيارات ولي العهد السعودي لمصر والتي كان آخرها في 11 يونيو 2021، وزيارة ولي عهد أبوظبي الشيخ «محمد بن راشد» للقاهرة، واستمرار التنسيق والتعاون بين الأطراف الثلاث حول الملفات العربية المختلفة والتعاون الثنائي والاقتصادي الذي يعزز هذا التحالف.

كَمَا اسْتَقْبَلَ الرَّئِيسُ «السَّيْسِي» الْأَمِينُ الْعَامُّ لِدَوْلِ مَجْلِسِ التَّعَاوُنِ الطَّلِيجِيِّ أَكْثَرَ مِنْ مَرَّةٍ، وَجَدَّدَ دَعْمَ مِصْرَ لِأَمْنِ الطَّلِيجِيِّ ضِدَّ آيَّةِ تَهْدِيدَاتٍ خَارِجِيَّةٍ؛ لِأَنَّ «أَمْنَ الطَّلِيجِ الْعَرَبِيِّ» هُوَ جُزْءٌ مِنَ الْأَمْنِ الْقَوْمِيِّ الْمِصْرِيِّ. وَتَفْعِيلًا لِذَلِكَ شَارَكَتْ مِصْرٌ فِي مُعْظَمِ الْمُنَاوَرَاتِ الْعَسْكَرِيَّةِ الطَّلِيجِيَّةِ، وَالَّتِي كَانَتْ أْبْرَزُهَا التَّمْرِينُ الْعَسْكَرِيُّ «زَايِد 3»، بَيْنَ الْإِمَارَاتِ وَمِصْرَ فِي مَآيُو 2021، بِدَوْلَةِ الْإِمَارَاتِ الْعَرَبِيَّةِ الْمَتَّحِدَةِ بِمُشَارَكَةِ وَحَدَاتٍ مِنَ الْقُوَّاتِ الْبَرِّيَّةِ الْإِمَارَاتِيَّةِ وَالْمِصْرِيَّةِ، وَيَأْتِي التَّمْرِينُ فِي إِطَارِ الْبَرَامِجِ الْعَسْكَرِيَّةِ الْمَجْدُولَةِ بَيْنَ الْبَلَدَيْنِ وَالَّذِي يَهْدَفُ إِلَى تَبَادُلِ الْخِبْرَاتِ الْعَسْكَرِيَّةِ وَالْقِتَالِيَّةِ وَتَعَزِيزِ الْجَاهِزِيَّةِ الْعَمَلِيَّةِيَّةِ لِلْقُوَّاتِ الْمُسَلَّحَةِ الْإِمَارَاتِيَّةِ وَالْمِصْرِيَّةِ.

كَمَا أَرْسَلَتِ الْقَاهِرَةُ التَّحَالْفَ «الْمِصْرِيِّ الْعِرَاقِيِّ الْأُرْدُنِيِّ»، وَإِنْشَاءَ مَحْوَرٍ ثَلَاثِيٍّ يَجْمَعُهُمْ، وَعَقَدَ اجْتِمَاعَ الْقِمَّةِ الثَّلَاثِيَّ الْأَوَّلَ لِهَذَا الْمَحْوَرِ بِالْقَاهِرَةِ، يَوْمَ 24 مَارَسَ 2019، بَيْنَ الرَّئِيسِ الْمِصْرِيِّ «عَبْدِ الْفَتَّاحِ السَّيْسِي»، وَالْعَاهِلِ الْأُرْدُنِيِّ الْمَلِكِ «عَبْدِ اللَّهِ الثَّانِي»، وَرَّئِيسِ الْوُزَرَاءِ الْعِرَاقِيِّ، إِلَّا أَنَّ عَقْدَ قِمَّةٍ ثَلَاثِيَّةٍ فِي عُمان، ثُمَّ زِيَارَةَ رَّئِيسِ الْوُزَرَاءِ الْمِصْرِيِّ «مِصْطَفِي مَدْبُولِي»، بِفَدَادِ مَنْتَصَفِ عَامِ 2020، مَثَّلَ تَأْكِيدًا عَلَى اسْتِمْرَارِ هَذَا الْمَحْوَرِ الثَّلَاثِيَّ لِتَحْقِيقِ مَصَالِحِ الدَّوَلِ الثَّلَاثِ، لِاسِيَّامَا دَعْمَ الْعِرَاقِ فِي مَرْتَلَةِ إِعَادَةِ الْإِعْمَارِ بَعْدَ هَزِيمَةِ تَنْظِيمِ «دَاعِش» الْإِرْهَابِيِّ.

كَمَا أَنَّ التَّعَاوُنَ الثَّلَاثِيَّ بَيْنَ (الْقَاهِرَةِ، فَدَادِ، عُمان) لَا يَفْتَصِرُ عَلَى الْمَحَاوِرِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ، بَلْ يَشْمَلُ التَّعَاوُنَ وَالنَّسِيْقَ الْأَمْنِيَّ وَالْاِسْتِخْبَارَاتِيَّ فِيمَا بَيْنَهُمْ، وَقَدْ تَأَكَّدَ ذَلِكَ خِلَالَ زِيَارَةِ الرَّئِيسِ «السَّيْسِي» الْأَخِيرَةَ لِلأُرْدُنِ الَّتِي اخْتَمَمَهَا، يَوْمَ 19 يَنَايِرَ 2021، وَعَقَدَ خِلَالَهَا لِقَاءَاتٍ مَعَ الْعَاهِلِ الْأُرْدُنِيِّ الْمَلِكِ «عَبْدِ اللَّهِ الثَّانِي» وَرَّئِيسِ الْوُزَرَاءِ؛ لِجِدِّ تَعَزِيزِ الْعِلَاقَاتِ الثَّنَائِيَّةِ وَالْمِلَفَاتِ الْاِقْتِصَامِيَّةِ الْمَشْتَرَكَةِ الَّتِي تَأْتِي فِي مَقْدَمِهَا الْقِضِيَّةُ الْفِلَسْطِينِيَّةُ. وَتَطَوُّرَاتِ الْأَوْضَاعِ فِي سُورِيَا وَالْعِرَاقِ. وَقَدْ صَدَرَ فِي خَتَامِ الزِّيَارَةِ بَيَانٌ مِصْرِيٌّ أُرْدُنِيٌّ مُشْتَرَكٌ يُوَكِّدُ عَلَى التَّوَاظُقِ بَيْنَ الطَّرْفَيْنِ فِي مُخْتَلَفِ الْقِضَايَا الْمَشْتَرَكَةِ، وَيُوَكِّدُ اسْتِمْرَارَ التَّعَاوُنِ الْاِسْتِرَاتِيجِيِّ بَيْنَ الدَّوَلَتَيْنِ، بِمَا يَحْقُقُ مَصَالِحَهُمَا وَيَعَزِّزُ الْأَمْنَ الْقَوْمِيَّ الْعَرَبِيَّ لِمُوَاجَهَةِ التَّحْدِيَّاتِ الْاِتِّبَةِ غَيْرِ الْمَسْبُوقَةِ.

خَامِسًا: الدَّعْمُ الْمِصْرِيُّ لِلْمِلَفَاتِ الْعَرَبِيَّةِ:

إِنَّ الْمَتَابِعَ لِجُھُودِ الدَّبْلُومَاسِيَّةِ الْمِصْرِيَّةِ عَلَى الصَّعِيدِ الْعَرَبِيِّ مُؤَخَّرًا، سَيَجِدُ أَنَّهَا كَثَفَتْ تَوَاجُدَهَا فِي عِدَدٍ مِنَ الْمِلَفَاتِ الْعَاجِلَةِ؛ انْطِلَافًا مِنَ ثَوَابِتِهَا الدَّاعِمَةِ لِاسْتِقْرَارِ الْوَطْنِيِّ، وَرَفْضِ التَّدخُّلِ الْخَارِجِيِّ فِي الشَّأْنِ الدَّاخِلِيِّ.



فَعَلَيْ صَعِيدِ الدَّعْمِ الْمِصْرِيِّ لِدَوْلَةِ السُّودَانِ، فَإِنَّهُ قَدْ شَهِدَ طَفْرَةً سِيَّاسِيَّةً وَعَسْكَرِيَّةً غَيْرَ مَسْبُوقَةٍ، خِلَالَ الْعَامِ الْمَاضِي؛ حَيْثُ تَبَادَلَ وَزَرَاءُ الْخَارِجِيَّةِ الزِّيَارَاتِ أَكْثَرَ مِنْ مَرَّةٍ لِلْقَاهِرَةِ وَالْخَرْطُومِ، كَمَا تَمَّ تَنْظِيمُ تَدْرِيبَاتٍ عَسْكَرِيَّةٍ جَوِّيَّةٍ (نَسُورِ النَّيْلِ 2019) فِي نُوْفَمْبَرِ 2020، وَبَرِّيَّةٍ (حُمَاةِ النَّيْلِ) فِي مَآيُو 2021، وَتَعَزَّزَ التَّعَاوُنُ الْاِقْتِصَامِيَّ الثَّنَائِيَّ عِبْرَ تَوْقِيعِ عَشْرَاتِ الْاِتِّفَاقِيَّاتِ بَيْنَ الدَّوَلَتَيْنِ. وَبِالطَّبَعِ تَمَّ تَنْسِيْقُ الْمَوَاقِفِ بَيْنَ الْقَاهِرَةِ وَالْخَرْطُومِ، فِيمَا يَخْصُ أَرْمَةَ «سَدِّ النَّهْضَةِ» الْاِثْيُوبِيِّ الَّذِي يَهْدُدُ الْأَمْنَ الْمَائِيَّ لِلدَّوَلَتَيْنِ.

كَمَا التَّقَى الرَّئِيسُ «عَبْدُ الْفَتَّاحِ السَّيْسِي»، مَسَاءَ يَوْمِ 17 مَآيُو 2021، بِبَارِيسَ رَّئِيسَ مَجْلِسِ السِّيَادَةِ الْاِنْتِقَالِيَّ السُّودَانِيِّ الْفَرِيقِ أَوَّلِ «عَبْدِ الْفَتَّاحِ الْبَرْهَانَ»، وَأَشَادَ بِالْعِلَاقَاتِ الْأَخُوِيَّةِ الْمَتِينَةِ وَالْأُرْدِيَّةِ بَيْنَ مِصْرَ وَالسُّودَانِ، وَمَا بَلَغَتْهُ مِنْ مُسْتَوَى مُتَقَدِّمٍ عَلَى مُخْتَلَفِ الْأَصْعَدَةِ، خِلَالَ الْعَتْرَةِ الْأَخِيرَةِ.

وَأَعْرَبَ الرَّئِيسُ «السَّيْسِي» عَن تَطَّلُعِ مِصْرَ لِتَعْمِيقِهَا وَتَعَزِيزِهَا بِمَا يَسَاهِمُ فِي تَحْقِيقِ مَصَالِحِ الْبَلَدَيْنِ وَالشَّعْبَيْنِ الشَّقِيقَيْنِ، لِاسِيَّامَا عَلَى الْمُسْتَوَى الْأَمْنِيِّ وَالْعَسْكَرِيِّ وَالْاِقْتِصَامِيِّ وَالتَّجَارِيِّ، وَمَوْكَّدًا فِي هَذَا الْإِطَارِ حِرْصَ مِصْرَ عَلَى الْمُشَارَكَةِ فِي «الْمَوْتَمَرِ الدَّوَلِيِّ لِدَعْمِ الْمَرْتَلَةِ الْاِنْتِقَالِيَّةِ بِالسُّودَانِ، بِمَا يَسَاعِدُ عَلَى تَحْقِيقِ الْاِسْتِقْرَارِ السِّيَاسِيِّ وَالْاَمْنِيِّ وَالْاِقْتِصَامِيِّ فِي السُّودَانِ، وَذَلِكَ انْطِلَافًا مِنْ دَعْمِ مِصْرَ الْكَامِلِ لِلسُّودَانِ فِي كُلِّ الْمَجَالَاتِ، وَكَذَا الْاِرْتِبَاطِ الْوَثِيقِ لِلْأَمْنِ الْقَوْمِيِّ الْمِصْرِيِّ وَالسُّودَانِيِّ، وَالرَّوَابِطِ الْتَارِيخِيَّةِ الَّتِي تَجْمَعُ شَعْبَيْ وَادِي النَّيْلِ.

وشارك الرئيس «السيسي» في العاصمة الفرنسية باريس، يوم 17 مايو 2021، في مؤتمر «باريس لدعم السودان»، برعاية الرئيس الفرنسي «إيمانويل ماكرون». والمؤتمر جمع أكثر من 1.4 مليار دولار، لدفع ديون السودان لصندوق النقد الدولي، كما أسفر عن إسقاط ديون السودان مع عدد من الدول، مما يؤدي لوجود وفرة في الموازنة السودانية يتم استخدامها في مشروعات البنية التحتية والمشروعات التنموية المختلفة.

كما ساهم المؤتمر في عرض الفرص الاستثمارية التي يمتلكها السودان في مجالات الزراعة والثروة الحيوانية والطاقة والتعدين والبنية التحتية والموانئ، بالإضافة إلى الاتصالات والتحول الرقمي. وأكد الرئيس المصري «عبد الفتاح السيسي»، خلال مشاركته في مؤتمر «باريس لدعم السودان»، التزام مصر الراسخ بمواصلة دعم الأشقاء في السودان؛ لتحقيق الاستقرار والتنمية التي يستحقها الشعب السوداني، داعياً سيادته جميع شركاء السودان لمواصلة دعم ومساندة جهود الخرطوم؛ لارتقاء بالاقتصاد والتنمية بالسودان.

ولم يغيب الملف اللبناني عن اهتمامات القاهرة؛ حيث استقبل الرئيس «السيسي» رئيس الوزراء المكلف «سعد الحريري»، بشهر فبراير 2021، في زيارة مهمة مثلت احتراماً للفرزلة الإقليمية والعربية التي يعاني منها لبنان، وكشفت القاهرة عن مبادرة مصرية لدعم لبنان في هذه المرحلة الدقيقة التي يمر بها بعد تعثر تشكيل الحكومة الجديدة؛ حيث طرحت القاهرة مبادرة لتشجيع الدول العربية على دعم بيروت اقتصادياً، وتعهّدت بالتواصل مع فرنسا لدعم بيروت سياسياً والإسراع في تشكيل الحكومة الجديدة المنوط بها معالجة الانهيار الاقتصادي الذي يمر به لبنان منذ تفجير مرفأ بيروت في 4 أغسطس 2020.

كما قام وزير الخارجية المصري «سامح شكري»، بزيارة مهمة لبيروت؛ لبحث سبل حل الأزمة اللبنانية، وكذلك كان الملف اللبناني حاضراً في مباحثات الرئيس «السيسي» بباريس، خلال قمته الأخيرة مع «ماكرون»، في مايو 2021.

كما تهتم القاهرة بالتطورات في سوريا واليمن، وتدعو دوماً لوحدة الأراضي السورية، وإنهاء الاحتلال التركي لمُدُن شمالي سوريا، ووقف التدخلات الخارجية الإيرانية في الشأن اليمني.

وعلى صعيد الدائرة الإسلامية، فقد رحبت منظمة التعاون الإسلامي بالجهود المصرية لوقف إطلاق النار في قطاع غزة، كما شهدت العلاقات المصرية الباكستانية تطوراً خلال العام الماضي؛ حيث هاتف الرئيس المصري رئيس الوزراء الباكستاني «عمران خان»، كما قام وزير الخارجية ووزير الدفاع الباكستاني بزيارة القاهرة؛ لبحث سبل تطوير العلاقات الثنائية.



الدور المصري بالدائرة الإفريقية



رغم انتهاء رئاسة مصر للاتحاد الإفريقي، إلا أن الدور المصري الإقليمي لدعم الدول والقضايا الإفريقية لم ينته، بل تضاعف، حيث إن ملفات القارة السمراء على أجددة عمل القيادة السياسية المصرية في كافة اللقاءات الدولية.

فقد شارك الرئيس المصري «عبد الفتاح السيسي» - شخصياً يوم 18 مايو 2021، بـ «قمة تمويل الاقتصاديات الإفريقية»، بدعوة من الفرنسي «إيمانويل ماكرون». بحضور 15 من زعماء القارة الإفريقية وممثلين دوليين، وقد شارك في القمة رؤساء بوركينافاسو والكونغو الديموقراطية وساحل العاج ومصر وإثيوبيا وغانا ومالي

وموريتانيا وموزمبيق ونيجيريا ورواندا والسنگال والسودان وتوغو، إضافة إلى إيطاليا وإسبانيا والبرتغال والاتحاد الأوروبي.

كما شاركت كل من هولندا وألمانيا واليابان وكينيا وتنزانيا وجنوب إفريقيا عبر تقنية الفيديوكونفرانس. كما شاركت عدة مؤسسات دولية مثل الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وعدة مصارف عامة دولية.

وهدفت القمة لجذب الاستثمارات الدولية للقارة السمراء، وإنعاش اقتصادياتها النامية بعد الركود الاقتصادي الذي أصاب الاقتصاد الدولي والإفريقي إثر تفشي جائحة «كورونا»، بما يساهم في تحقيق نمو اقتصادي في مواجهة تداعيات أزمة كورونا، وكذلك تيسير نقل التكنولوجيا للدول الإفريقية، ودفع حركة الاستثمار الأجنبي إليها.

وجدد بالذكر، أنه منذ تولي الرئيس «عبد الفتاح السيسي» منصبه، في يونيو 2014، وهو يولي اهتماماً كبيراً بالدور المصري الإفريقي، وكانت أولى الجولات الخارجية للرئيس هي جولة إفريقية بدأت بدولة الجزائر ثم شارك في قمة الاتحاد الإفريقي لعام 2014.

كما أنتخبت القاهرة لعضوية مجلس السلم والأمن الإفريقي عام 2015، ثم للعضوية غير الدائمة لمجلس الأمن عن القارة في 2017. وبعد ذلك تسلّم الرئيس «عبد الفتاح السيسي»، في 10 فبراير 2019، بمقر الاتحاد الإفريقي في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، بعد زيارته التاريخية لها وحضوره القمة الإفريقية الـ 32، رئاسة مصر للاتحاد وعمّلت القاهرة خلال رئاستها للاتحاد على تنفيذ رؤية مصرية تقوم على ضرورة التمسك بالوحدة الإفريقية كسبيل للتقدم بالقارة السمراء، وتعزيز التضامن بين دولها، وطرح أهمية ترسيخ مبدأ «الطول الإفريقية للمشاكل الإفريقية».

وقد حرصت مصر دوماً على تعزيز أوجه التعاون مع الأشقاء الأفارقة عبر دفع مجالات التعاون؛ سواء على المستوي الثاني؛ حيث قام الرئيس «السيسي»، بنهاية عام 2020، بزيارة لدولة جنوب السودان؛ لتصبح أول زيارة لرئيس مصري لدولة حديثة الاستقلال، ويؤكد على عمق التعاون بين القاهرة وجوبا.

كما قام الرئيس «السيسي» بزيارة، في مايو 2021، هي الأولى لجيبوتي، وعززت التعاون الاستراتيجي بين الدولتين. كما وقّعت بالفعل على 6 اتفاقيات مع دول «حوض النيل»؛ للتعاون العسكري لتعزيز التعاون الثنائي بينهم.

كما أجرى الرئيس «السيسي» ، عشرات الاتصالات الهاتفية للتشاور والتباحث مع القيادات السياسية الإفريقية، وبحث سبل تعزيز التعاون الثنائي معها، وكان من أهمها الاتصال مع رئيسة تنزانيا ورئيس بنين. كما عززت مصر التعاون الإفريقي عبر الآليات المختلفة للاتحاد الإفريقي والمنظمات والتجمعات الإفريقية الأخرى.

وبالطبع ما زالت أزمة «سد النهضة» الإثيوبي تمثل أحد أهم ملفات الخلاف الإفريقية في ظل التعتت الإثيوبي والإصرار على عدم التنسيق أو التشاور مع القاهرة والخرطوم قبل ملء السد، ورغم ذلك فإن الدبلوماسية المصرية تلتزم بالطرق السلمية والتفاوض لحل الأزمة التي تهدد الأمن المائي المصري والسوداني، ولعل هذا الحرص المصري على السلمية وعدم الأجواء للحل العسكري رغم خطورة الأزمة إنما يؤدي لتعزيز الدور المصري الإقليمي على الصعيد الإفريقي؛ حيث إن مصر ثولي أهمية قصوى لآرساء الاستقرار والسلم بالقارة التي تعج بالحروب الأهلية والنزاعات المسلحة، ولا ترغب في إضافة نزاع مسلح جديد لها. بيد أن ذلك لا يعني الإضرار بالأمن القومي المائي المصري أو السوداني.



الدور المصري الأوروبي والدولي



شهد العام الأخير عدة تطورات مهمة على صعيد تعظيم الدور المصري في شرق المتوسط، والشرق الأوسط، مما عزز الدور المصري الإقليمي، كما تمكنت القاهرة من استمرار العلاقات الاستراتيجية مع دول أوروبية مؤثرة كفرنسا وألمانيا. فضلاً عن تحديثين مرحليين جديدين للعلاقات مع الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة «جون بايدن»، وحافظت مصر على مستوي العلاقات المتميزة مع القوى الكبرى كروسيا والصين. ومن بين أبرز تلك التطورات ما يلي:

أولاً: كسر الجليد بالعلاقات المصرية التركية:

بعد 8 سنوات تقريباً، أي منذ نوفمبر 2013، من القطيعة الدبلوماسية وعشرات الدعوات التركية للتقارب مع مصر، عقدت الجولة الأولى من المحادثات الاستكشافية بين مصر وتركيا التي امتدت على مدار يومي 4 و5 مايو 2021؛ حيث حضر وفد تركي للقاهرة برئاسة نائب وزير الخارجية التركي «سادات أونال»، ورأس الوفد المصري نظيره «حمدي سند لوزا»؛ ليبحث تطبيع العلاقات المتوترة بين البلدين.

وفي ختام المباحثات صدر بيان مشترك أكد أن المشاورات الاستكشافية ستركز على الخطوات الضرورية التي قد تؤدي إلى تطبيع العلاقات بين البلدين على الصعيد الثنائي وفي السياق الإقليمي. والمباحثات تعد هي الأولى التي تتم مباشرة بين وفدي رفيعي المستوي من الدولتين؛ لاستعادة العلاقات بعد 8 سنوات من القطيعة شبه الكاملة، وهي بمثابة اجتماعاً تحضيرياً للقاء المرتقب بين وزيري خارجية الدولتين، التركي «مولود جاويش أوغلو»، مع نظيره المصري «سامح شكري»؛ ليبحث التطبيع، ومن المتوقع أن يتمخض عن ذلك مجموعة من القرارات والتنازلات التركية؛ لإرضاء الجانب المصري والعربي.

وقد رهنّت مصر إعادة تطبيع العلاقات مع تركيا على وقف أية عدائيات أو استهداف لمصر وقيادتها؛ انطلاقاً من الأراضي التركية، ووقف الاستهداف الإعلامي عبر منصات فضائية في تركيا، واحترام قواعد القانون الدولي في العلاقات بين الدول وحسن الجوار، وألا تتيح تركيا المساحة والحريّة لجماعات إرهابية متطرفة تعمل ضد مصر، وعدم تعرض تركيا لأية مصالح مصرية أو تهديد الأمن القومي المصري والعربي؛ سواء على المستوي الإقليمي أو الدولي. بيد أن أنقرة تتجاهل هذه المطالب وتدعو لإعادة التطبيع أولاً، ثم بحث الملفات الخلافية وهو ما ترفضه القاهرة.

ويجب التأكيد هنا، أن زيارة الوفد التركي للقاهرة، هو مؤشر جديد على استعادة الدور المصري الإقليمي بكافة تداعياته، وإدراك القيادة السياسية التركية لذلك هو ما دفعها لتكرار الدعوة على مدى عام كامل للتقارب مع مصر.



بيد أن الخارجية التركية مازالت تتجاهل على سبيل المثال، المصالح المصرية الاستراتيجية في ليبيا وتصر على نقل المرتزقة السوريين لليبيا، كما تسعى لتعزيز التعاون الاقتصادي مع الحكومة الليبية الجديدة برئاسة «عبد الحميد الدبيبة»، كما تتجاهل المصالح السعودية في دول الخليج، وتصر على إجراء مناورات عسكرية مع قطر؛ حتى بعد المصالحة الخليجية القطرية.

وَمازالت وسائل الإعلام التُّركيَّة تشنُّ حربًا إعلاميَّةً ضدَّ مِصرَ، ممَّا سيعيقُ أيَّ تقاربٍ فعليٍّ بينَ أنقرة والقاهرة، لأنَّ أنقرة تسعى لإنهاء عزَّلتها الإقليمِيَّة بأقلِّ الخسائر المُمكنة، وهو أمرٌ مُستبعدٌ؛ نظرًا لاستمرارِ العداءِ التُّركيِّ لِمِصرَ وعددٍ من دُولِ المنطِقَة لسنواتٍ عدةٍ مضتْ، فضلًا عن تنوُّعِ القضايا الظلاميَّة بينَ أنقرة والقاهرة تعدُّدها، وهو ما يتطلبُ جهودًا تُركيَّةً مضاعفةً وصادقةً وجديَّةً؛ لإنهاء هذه الظلماتِ وتقديمِ تنازلاتٍ ملموسةٍ للعواصمِ المؤثِّرة إقليمِيًّا كالقاهرة لتطبيعِ العلاقاتِ مَعها.

ثانيًا: الدائرة المتوسِّطيَّة:



كلُّ عامٍ يتعزَّزُ التَّعاونُ الثلاثيُّ بينَ ثلاثِ دُولٍ من أهمِّ دُولِ شرقِ البحرِ المتوسِّطِ، وهي (مِصرَ، اليونانَ، قبرصَ). ذلكَ التَّحالفُ الَّذي أسَّسه الرَّئيسُ «عَبْدُ الفَتَّاحِ السَّيسي» ، في نهاية عام 2014، وحظي بأولويَّته في السِّياسةِ الخارجِيَّةِ المِصريَّةِ، خلالِ الأعوامِ الماضيَّةِ.

وقد تحقَّقَ عام 2020 أحدُ أبرزِ النجاحاتِ للسِّياسةِ الخارجِيَّةِ المِصريَّةِ المُتمثلِ في . توقيعِ اتِّفاقِ ترسيمِ الحدودِ البحريَّةِ بينَ مِصرَ واليونانَ، ومِصرَ وقبرصَ. ممَّا أدَّى لتعيينِ المنطِقَة الاقتصاديَّةِ الخالصةِ مَعَ اليونانِ وقبرصَ وبدأ التَّنقيبِ عن الغازِ الطَّبيعيِّ في السواحلِ المِصريَّةِ. كما أنَّ هذا الاتِّفاقَ سيمنعُ أيَّةَ دَوْلَة إقليميَّةٍ كتركيا من الادِّعاءِ بوجودِ حقوقٍ لها في تلكِ المنطِقَة الاقتصاديَّةِ.

وقد تعزَّزَ التَّعاونُ الثلاثيُّ بتدشينِ مُنتدَى جديدٍ، فقد عُقدَ يوم 11 فبراير 2021، في أثينا مُنتدَى «فاليا» للصدافةِ، وبشَّركَ فيه وزراءُ خارجِيَّةٍ خمسِ دُولٍ بجانبِ اليونانِ، وهي (مِصرَ، السُّعوديَّةِ، الإماراتِ، الأردنَ، وفرنسا)، وهي دُولٌ عربيَّةٌ وشرقٌ متوسِّطيَّةٌ مُهمَّةٌ ومؤثِّرةٌ؛ لبحثِ سُبُلِ تعزيزِ التَّعاونِ الثنائيِّ بينهم.

ثالثًا: تعزيزِ التَّعاونِ المِصريِّ الأوروبِّيِّ:



شَهدتِ السنواتُ السبعُ الماضيَّةُ تعاونًا استراتيجيًّا مِصريًّا فرنسيًّا مُكثَّفًا؛ حيثُ تربي باريسُ مِصرَ الدَوْلَة المركزيَّةَ لتحقيقِ الاستقرارِ الإقليميِّ، وتعاونٍ مَعها من هذا المنطلقِ، ممَّا يُؤدِّي لوجودِ شراكةٍ استراتيجيَّةٍ فرنسيَّةٍ مِصريَّةٍ؛ لتنفيذِ رُؤيةِ الدَّولتينِ المتطابِقَةِ لِحلِّ العديدِ من ملفاتِ الشرقِ الأوسطِ المُتأزِّمةِ، كما أنَّه يعزَّزُ التَّعاونَ الاقتصاديَّ والعسكريَّ الَّذي سيعودُ بالنفعِ على الدَّولتينِ ويعزَّزُ من الدَّورِ الإقليميِّ لكلِّ منهما في المحيطِ المتوسِّطيِّ والعربيِّ الشرقِ الأوسطيِّ.

وقد حظيت زيارةُ الرَّئيسِ «السَّيسي» لفرنسا، في أكتوبر 2020، في ظلِّ استمرارِ تَفَشِّي جائحةِ «كورونا» بأهميَّةٍ كبيرةٍ؛ حيثُ إنَّها أكَّدتِ الأهميَّةَ الاستراتيجيةَّةَ للتَّعاونِ بينَ البلدين، كما أنَّها أوَّلُ زيارةٍ لرئيسٍ عربيٍّ مُسلمٍ بعدَ أزمةِ الرسوماتِ المُسيئةِ الَّتِي سادتِ فرنسا، وكانَ لها أثرٌ سلبيٌّ على العلاقاتِ الفرنسيَّةِ مَعَ دُولِ العالمِ الإسلاميِّ.

وتمَّ التَّأكيدُ خلالَ الزيارةِ على توافقِ وجهاتِ النَّظرِ بينَ القاهرة وباريسِ في كافَّةِ الملفاتِ الإقليمِيَّةِ وضرورةِ تبنيِ التسويةِ السَّلميَّةِ في الملفِّ الليبيِّ والسُّوريِّ، واستمرارِ جهودِ التَّنسيقِ بينَ البلدين في مكافَحةِ الإرهابِ؛ لتعزيزِ الأمنِ الإقليميِّ والدَّوليِّ.



وقد أجرى الرَّئيسُ المِصريُّ «عَبْدُ الفَتَّاحِ السَّيسي» زيارةً مُهمَّةً لباريسَ، يوم 17 مايو 2021، وعقدَ لقاءً قِمَّةً مَعَ نظيره الفرنسيِّ «إيمانويل ماكرون»، بقصرِ الإليزيه في العاصمةِ الفرنسيَّةِ باريسَ. وأكَّد الرَّئيسُ «السَّيسي» حرصَ مِصرَ على تدعيمِ وتعميقِ الشراكةِ الاستراتيجيةَّةِ المُمتدةِ مَعَ الجُمهوريَّةِ الفرنسيَّةِ، الَّتِي تمثلُ ركيزةً مُهمَّةً للحفاظِ على الأمنِ والاستقرارِ بالمنطِقَة الشرقِ الأوسطِ.

وأعرب الرئيس «السيسي» عن التطلع لتعظيم التنسيق والتشاور مع الجانب الفرنسي، خلال الفترة المقبلة بشأن مختلف القضايا الإقليمية، وكذلك ملفات التعاون الثنائي، خاصة الأمنية والعسكرية في ضوء التحديات الكبيرة على الصعيد الإقليمي الذي يتسم بالاضطرابات والصراعات.

كما أشاد الرئيس الفرنسي بالخطوات الناجحة لعمليّة التنمية الشاملة في مصر والمشروعات القومية الكبرى الجاري تنفيذها، وأكد حرص فرنسا على مساندة جهود مصر التنموية ودعمها في كل المجالات، من خلال تبادل الخبرات والاستثمار المشترك. وبحث الرئيسان عددًا من الملفات الإقليمية، لاسيما تطورات الأوضاع في كل من شرق المتوسط وليبيا وسوريا. وقد تزامن مع تلك الزيارة توقيع عقد شراء صفقة الطائرات المقاتلة «الرافال» الفرنسية؛ لتصبح مصر الدولة الثانية في العالم في امتلاك هذه الطائرات بعد الدولة المصنعة وهي فرنسا.



زار الرئيس «السيسي» ألمانيا ثلاث مرات، وعقد قمة مع المستشارية الألمانية «إنجيلا ميركل»، يوم 16 فبراير 2019، هي الثانية له في غضون 4 أشهر. وقد كان لها بعدين: الأول.. ثنائي؛ حيث بحث الطرفان سبل تعزيز العلاقات المصرية الألمانية، لاسيما في الجانب الاقتصادي منها، وتنفيذ ما اتفق عليه خلال زيارة الرئيس السابقة لبرلين، في 28 أكتوبر 2018، (وقد مثلت تلك الزيارة نقطة تحول في العلاقات بين البلدين؛ حيث جددت الدولتان أهمية استمرار التنسيق والتشاور السياسي والأمني بينهما لمواجهة تحديات منطقة الشرق الأوسط).

والثاني.. إقليمي؛ حيث بحثا الملفات ذات الاهتمام المشترك، وفي مقدمتها ملفي ليبيا وسوريا، وكذلك رؤية مصر بشأن سبل تعزيز العمل الإفريقي، وما يمكن لألمانيا أن تقوم به من دور فاعل في هذا الإطار، عبر إطلاق مشروعات للتعاون الثلاثي بين مصر وألمانيا والقارة الإفريقية، فضلاً عن أهمية تعزيز السلم والأمن في إفريقيا وتسوية النزاعات، في إطار مبادرة «إسكات البنادق» بإفريقيا بطول عام 2020.

وقد شارك الرئيس المصري «عبد الفتاح السيسي» في مؤتمر «ميونيخ» الذي عُقد في فبراير 2019، ويُعد أول رئيس دولة من خارج القارة الأوروبية يلقي كلمة في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر. وكذلك شارك في مؤتمر برلين، بشأن الأزمة الليبية، في يناير 2020.

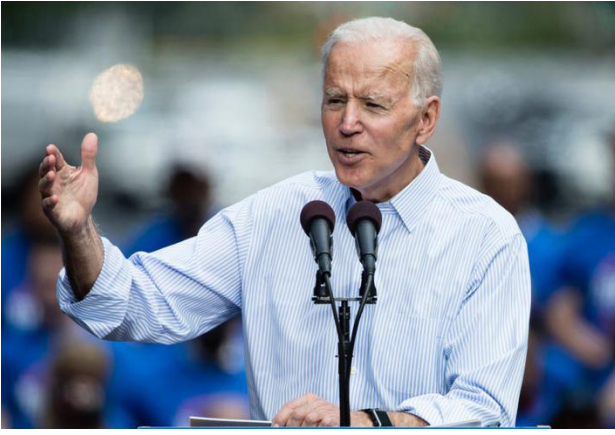


وخلال عام 2021، استقبل الرئيس «السيسي» عدة اتصالات هاتفية من «ميركل»؛ لبحث سبل تعزيز التعاون الثنائي والملفات الإقليمية، وكان آخرها في مايو 2021؛ لبحث تطورات القضية الفلسطينية. ومن المقرر أن تشارك مصر في مؤتمر «برلين 2» المقرر عقده بألمانيا حول تطورات الملف الليبي.

كما عززت مصر علاقتها مع بريطانيا، من خلال التوقيع على اتفاق المشاركة المصرية البريطانية؛ لتنظيم العلاقات بين الجانبين في شتى المجالات عقب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

رابعاً: تدشين الصداقة المصرية مع إدارة «بايدن»:

ساد الفلق في بعض الأوساط السياسية المصرية، بعد الإعلان عن فوز «جون بايدن» بالانتخابات الرئاسية الأمريكية؛ وذلك نظراً لموقف إدارته عندما كان نائباً للرئيس من ثورة 30 يونيو 2013، بيد أن «بايدن» شخصياً كان له موقفاً مفايراً من التطورات المصرية، خلال العقد الماضي، فقد كان «بايدن» يراقب الحماسة الثورية في مصر، في 25 يناير 2011 بقلق، وأعرب عن تعاطفه مع رغبة شباب مصر في تأسيس ديمقراطية حقيقية، ومنحهم المزيد من الفرص الاقتصادية.



وأعرب - آنذاك - عن مخاوفه من أن يؤدي رحيل الرئيس الأسبق «حسني مبارك» المفاجئ عن الحكم في مصر، لتولي حكم إسلامي غير ودي ل واشنطن، أو حدوث فوضى، وأشاد «بايدن» بـ «مبارك»؛ لأنه عمل على معالجة الإرهاب والحفاظ على السلام مع إسرائيل والمصالح الاستراتيجية الأخرى المهمة ل واشنطن في المنطقة.

وكانت مصر أول دولة عربية تقدم التهنئة لـ «بايدن»، وأكد وزير الخارجية المصري «سامح شكري» حرص بلاده على مواصلة الشراكة مع واشنطن في مكافحة عدم الاستقرار في المنطقة.

وعقب نجاح الجهود المصرية في وقف إطلاق النار بقطاع غزة، في 21 مايو 2021، تلقى الرئيس المصري «عبد الفتاح السيسي» اتصالين هاتفين من الرئيس الأمريكي «جون بايدن»، في أسبوع واحد، وكان الاتصال الثاني مطوّلًا؛ حيث أوضح الرئيس «السيسي» أن «بايدن» قادر - بامتياز - بكنيته وخبرته أن يصنع طولًا جذبيًا لكل المشكلات والتحديات التي تحيط بالعالم.

وأوضح الرئيس أن الحديث اتسم بالتفاهم والصراحة والمصداقية في كل الموضوعات التي تهم البلدين والمنطقة. وبدوره أكد «بايدن» عزمه في بذل الجهود؛ من أجل ضمان الأمن المائي للقاهرة، وأشاد بمساعي مصر الدبلوماسية في وقف إطلاق النار في غزة. وبحث الرئيسان مستجدات القضية الفلسطينية، وسبل إحياء عملية السلام في أعقاب التطورات الأخيرة.

وبعد ذلك أجرى وزير الخارجية الأمريكي «أنتوني بلينكن»، بنهاية مايو 2021، زيارة للدول العربية شملت مصر، وأجرى مباحثات مع الرئيس «السيسي»، ووزير الخارجية المصري «سامح شكري». وأوضح بيان الرئاسة المصرية، أن الاتصال تناول كذلك تبادل الرؤى بشأن تطورات الموقف الحالي لملف سد النهضة، الذي تبنيه إثيوبيا على النيل الأزرق، وتعتبره مصر تهديدًا لها. ويشعر السودان بالقلق بشأن سلامة السد وبشأن تنظيم تدفقات المياه عبر سدوده ومحطات المياه لديه.

أما بيان البيت الأبيض، فقال: «إن بايدن أقر بواعث القلق المصرية؛ بشأن الوصول إلى مياه نهر النيل، وشدد على اهتمام أمريكا بالتوصل إلى حل دبلوماسي يلبي المطالب المشروعة لمصر والسودان وإثيوبيا». وقال بيان البيت الأبيض: «إن بايدن شدد على أهمية إجراء حوار بناء؛ بشأن حقوق الإنسان في مصر».

وفي خطوة لتفعيل الدور الأمريكي في أزمة «سد النهضة»، عين «بايدن» مبعوثًا أمريكيًا خاصًا للفرن الإفريقي، هو «جيفري فيلتمان»، وقام الأخير بأول جولة إلى كل من مصر والسودان وإثيوبيا، في الفترة من 4 وحتى 13 مايو 2021، استهدفت كسر جمود المفاوضات، ووقف التصعيد الزاهل في ظل إصرار إثيوبيا على ملء خزان السد، في يوليو 2021.

ودعت واشنطن مصر والسودان وإثيوبيا؛ لاستئناف مفاوضات «سد النهضة»، على وجه السرعة، متعهدًا بتقديم دعم سياسي وفني؛ لتسهيل التوصل إلى نتيجة ناجحة. وقد أكد «فيلتمان»، خلال زيارته لـ أديس أبابا والقاهرة والخرطوم، أنه يمكن التوفيق بين مخاوف مصر والسودان بشأن الأمن المائي وسلامة وتشغيل السد مع احتياجات التنمية في إثيوبيا، من خلال مفاوضات



جوهريّة وهادفة بين الأطراف في إطار قيادة الاتحاد الإفريقي، التي يجب أن تستأنف على وجه السرعة.

وحددت الخارجية الأمريكية (إعلان المبادئ الموقع عام 2015)، وبيان يوليو 2020، الصادر عن مكتب الاتحاد الإفريقي، كأساس مهم لهذه المفاوضات مع التزام أمريكي بتقديم الدعم السياسي والفني لتسهيل التوصل إلى نتيجة ناجحة.

واعتربت واشنطن أنّ منطقة القرن الإفريقيّ تمرُّ بنقطة انعطافٍ، وأنّه سيكونُ للقرارات التي تُتخذُ في الأسابيع والأشهر المقبلة تداعياتٌ كبيرةٌ على شعوب المنطقة، وكذلك على المصالح الأمريكيّة، مؤكّدةً التزام الولايات المتّحدة بمعالجة الأزمات الإقليميّة المترابطة، ودعم القرن الإفريقيّ؛ ليكونَ منطقةً مزدهرةً ومستقرّةً؛ حيثُ يكونُ لمواطنيها رأيٌ في حكمهم، وتكونُ الحكومات مسؤولةً أمام مواطنيها.

وهذا الموقفُ الأمريكيُّ من مصر، إنّما يؤكدُ محوريتّة وأهميّة الدور المصريّ الإقليميِّ لـ واشنطن، ولأيّ رئيسٍ أمريكيّ، والذي يتركزُ على الدور المصريّ لتحقيق أربعة مصالح، وهي:

◆ الاستفادة من الدور الإقليميِّ القياديِّ والتاريخيِّ لمصر بين الدول العربيّة.

◆ الحفاظ على معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، واستمرار الوساطة المصريّة بين الجانبين الفلسطينيِّ والإسرائيليِّ.

◆ الاستفادة من الجهود المصريّة لمحاربة الإرهاب.

◆ الحفاظ على التعاون العسكريِّ المصريِّ الأمريكيّ؛ لمواجهة الأخطار والتّهديدات الإقليميّة، مثل الشراكة المستمرة في مناورات «النجم الساطع».

خامساً: تعزيز الحضور بالمحافل الدوليّة:



حرص الرئيس «السيسي» على حضور كافة اجتماعات الجمعية العامّة للأمم المتّحدة السنويّة التي تُعقدُ في شهر سبتمبر من كلّ عام؛ حيثُ حضر ستة اجتماعاتٍ في أعوام (2014، و2015، و2016، و2017، و2018، و2019).

ودافع في كافة خطاباته عن الحقوق العربيّة، ودعا لتطبيق حلّ الدوّلتين كسبيلٍ لإنهاء الصراع العربيِّ الإسرائيليِّ، وجدّد رّفضه للمواقف الأمريكيّة المنحازة لإسرائيل المُمثلة في اعتراف واشنطن بسيادة تل أبيب على هضبة الجولان السوريّة المحتلّة والمستوطنات بالضفة الغربيّة وغور الأردن.

وهذه المشاركات عزّزت الحضور المصريّ دوليّاً؛ حيثُ شارك «السيسي» في فقايلات خمس دوراتٍ للجمعية العامّة للأمم المتّحدة، هي المشاركة الرابعة لرئيس مصر على التوالي، وهذا يحدث للمرة الأولى، منذ نشأة الأمم المتّحدة، وهذا سلوكٌ محمودٌ يرسخُ التواجد الدبلوماسيِّ المصريّ على الساحة الدوليّة، وفي أكبر محافلها.

وقد نجحت مشاركات «السيسي»، خلال الأعوام الثلاث الماضية في كسر العزلة الدوليّة التي فُرِضت على مصر عقب ثورة 30 يونيو 2013، من خلال كثافة اللقاءات الدوليّة التي عقدها، وبلغت نحو 82 لقاءً عقده على هامش اجتماعات الجمعية العامّة للأمم المتّحدة، أكّد خلالها مبادئ السياسة الخارجيّة المصريّة التي تحترم إرادة الشعوب ولا تتدخل في الشؤون الداخليّة للدول الأخرى.

كما أكّدت المشاركات استعادة مصر لدورها الإقليميِّ الفاعل والمؤثر والقائد للمنطقة، فالقاهرة اليوم تقوم بدورها التاريخيِّ كقائد للمنطقة العربيّة، فهي تقود ملف المصالحة الفلسطينيّة، وتضطلع بدورٍ مهم في مفاوضات تثبيت مناطق خفض التوتّر بـ سوريا بين المعارضة السوريّة والنظام السوريّ برعاية روسيّة.

كما تدير الملف الليبيّ بافتدار، واستطاعت تحقيق نجاحاتٍ ملموسة فيه لمكافحة الإرهاب، وتأمين حدودها الغربيّة التي تتعرض لتهديدٍ مباشرٍ ناتج عن الأزمة الليبيّة. كما تدعم جهود إعادة بناء الدولة في العراق واليمن.

وهي في ذلك لا تنسى عمقها الإفريقي، بل تدعو دوماً للتركيز على معالجة قضايا القارة السمراء. وتنوع دوائر اهتمام الدبلوماسية المصرية، وحرصها على التوجه لتعزيز العلاقات الثنائية مع دول مختلفة في حوض البحر المتوسط وقارة أمريكا الجنوبية التي أهدت خلال السنوات الماضية. كما حرصت وزارة الخارجية المصرية على الاستمرار في التفاعل الجاد والنشط مع الشركاء الدوليين والأطر والمحافل الإقليمية والدولية ذات الصلة بقضايا حقوق الإنسان، وذلك من أجل توضيح السياسة المصرية في هذا الشأن، والذي يؤكد على تبني المفهوم الشامل لحقوق الإنسان؛ حيث يقتصر المفهوم الغربي على حرية الرأي والتعبير، بيد أن الرئيس «السياسي»، قد أوضح أن حقوق الإنسان تشمل الحق في التعليم والخدمات الصحية والأمنية، وليس فقط حرية الرأي والتعبير.



ولذا؛ حرصت القاهرة على طرح مبادرات تعبر عن مصالح مصر الوطنية، وتتسق مع أجندة وأولويات الدول النامية والإفريقية على الساحة الدولية، كما أولت الوزارة اهتماماً خاصاً بتعزيز التكاتف الدولي؛ من أجل تخفيف التبعات السلبية لجائحة كورونا على الدول النامية والفئات المستضعفة. وقد حصدت مصر هذه الجهود مؤخرًا؛ حيث حصلت على عضوية لجنة الأمم المتحدة لحفظ السلام، بعدما تم انتخابها في افتتاح لجنة الأمم المتحدة الخاصة لعمليات حفظ السلام، يوم 15 فبراير 2021.

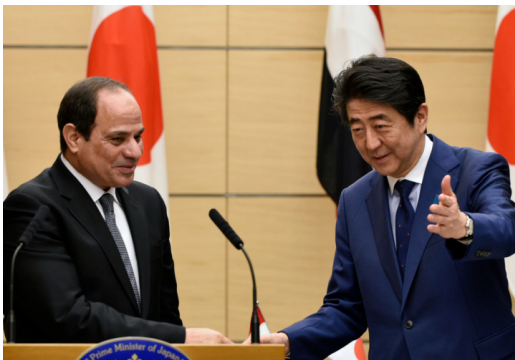
كما تمكنت مصر من الفوز بعضوية لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام للفترة ما بين عامي 2021 / 2022، بعدما حصلت على 170 صوتاً في الانتخابات التي عقدها الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهو أكبر عدد من الأصوات.



وجدير بالذكر، أن مصر تحتل المركز السابع على العالم والأول عربيًا؛ من حيث عدد القوات المشاركة في عمليات حفظ السلام؛ حيث يخدم - حاليًا - أكثر من 3 آلاف مصري تحت راية الأمم المتحدة في عدد من البعثات بأحاء العالم، وكانت المشاركة المصرية الأولى، عام 1960 في بعثة حفظ السلام في الكونغو. ومنذ ذلك الوقت شارك أكثر من 30 ألف مصري في عمليات حفظ السلام في 24 دولة في إفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية وأوروبا.

خلاصة القول: إن الدور المصري الإقليمي أصبح ضرورة حيوية في المرحلة الراهنة لمعالجة الملفات العربية المتنازعة، وهذا الدور كُتب له النجاح بعد استعادة الدولة المصرية لأمنها واستقرارها؛ لأن قوة الدولة الداخلية الشاملة وقدرتها على استخدام أدوات سياستها الخارجية للتوسط في الملفات المختلفة، يمنح مصداقية لدورها الإقليمي، فالدولة الضعيفة والمضطربة داخليًا لن تتمكن من صوغ سياسة خارجية ناجحة وفعالة.

كما يجب الاعتراف بأن الرئيس «عبد الفتاح السيسي»، قد استعاد بسياسته الخارجية الفاعلة والنشطة دور مصر الإقليمي، فأصبحت هناك دولة عربية رائدة تعي مشكلات المنطقة العربية، وتطرح حلولاً ناجمة لها، بما يحافظ على وحدة الدول العربية، ويحقق استقرار المنطقة، الأمر الذي سينهي مرحلة التدخلات الإقليمية في الأزمات العربية التي نعانيها منذ 2011.



كما أنه أعاد الزخم للقضية الفلسطينية التي شهدت تراجعاً في أجندة أولويات العمل الدولي والعربي، منذ عام 2011، لصالح قضايا الربيع العربي، كما أن مشاركات الرئيس «السياسي» المكثفة في المحافل والقمم الدولية على مدار السنوات الماضية تمثل اعترافاً دولياً بنجاح الدولة المصرية في مواجهة الأزمات البيئية التي مرت بها منذ عام 2011.



الفصل الثالث

الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية للرئيس «عبد الفتاح السيسي»

«سنوات العمل والإصرار»، هو الوصف الدقيق للسنوات السبع الماضية الممتدة من يونيو 2014، وحتى يونيو 2021، فعلى مدار تلك السنوات تكافحت الدولة المصرية حكومة وشعباً تحت رعاية وتوجيهات الرئيس «عبد الفتاح السيسي»؛ لانتشال الاقتصاد الوطني من مرحلة عُنق الزجاجة التي مرَّ بها طوال فترة عدم الاستقرار، والأزمات المتتالية بين تورتني يناير 2011، ويونيو 2013.

فبعدَ حُزْمَةٍ من الإصلاحات الماليَّة والاقتصاديَّة الجذريَّة التي أصرت القيادة السياسيَّة على اتِّخاذها بالشكل الذي يتناسب مع قدرة المواطن على تحملها، استطاعت مصرٌ تجاوزَ تحديات مرحلة التَّغيير والإصلاح؛ ليتموضع الاقتصاد المصريُّ اليوم ضمن قائمة الاقتصادات الأعلى نموًّا، وحتى في ظلِّ الأجواء الاقتصاديَّة العالميَّة غير المواتية؛ جرَّاء تداعيات أزمة تفشِّي عدوى فيرُّوس «كوفيد-19»، وتحقيق أغلب الاقتصادات لمعدَّلات نموِّ سلبية، استطاع الاقتصاد المصريُّ الحفاظ على مُعدَّل نموِّه الإيجابيِّ، خلال العام الماليِّ 2020/2019، والذي بلغَ 3.6%، ومن المُتوقَّع أن يبلغ نحو 2.8% العام الماليِّ 2021/2020، ليعاود تعافيه خلال العام الماليِّ 2022/2021؛ حيث يستهدف وصول مُعدَّل النموِّ الاقتصاديِّ لنحو 5.4%. وذلك بفضل الإصلاحات الحقيقيَّة التي تبنتها الدولة المصرية بقيادة حكيمة وواعية على مدى السنوات الماضية واستطاعت الحفاظ على مكسباتها، وبُصْن إدارة أزمة جائحة كورونا، وتجنب السيناريوهات الأسوأ، ودفع حركة التَّمية، من خلال التوازن بين صوْن صحة المواطنين، ودوران عجلة الإنتاج.

وفي هذا الإطار، سيقدم هذا الفصل عرضاً لأبرز الإنجازات التي تحقَّقت على مُستوى المؤشرات الاقتصاديَّة والاجتماعية منذ تولَّى الرئيس «عبد الفتاح السيسي»، من خلال المحاور الآتية:

أداء الاقتصاد المصري.. السنوات السبع المنقذة

عزم الرئيس «عبد الفتاح السيسي» ، منذ توليه زمام الأمور، في يونيو 2014، على نقل الاقتصاد المصري من خانة الاقتصاد الضعيف المتهلhel، إلى خانة الاقتصاد المنافس المنتج، ولم يكن ليستقيم له تحقيق ذلك دون وجود خطة وأجندة تعكس الخطة الاستراتيجية طويلة المدى للدولة في كل المجالات، وعليه تم وضع رؤية مصر 2030 في بداية العام 2016، استندت على مبادئ «التنمية المستدامة الشاملة» و«التنمية الإقليمية المتوازنة» ، وتعكس الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي، بما يضمن الوصول إلى اقتصاد سوق منضبط يتميز باستقرار أوضاع الاقتصاد الكلي، وقادر على تحقيق نمو احتوائي مستدام، ويتميز بالتنافسية والتنوع، ويعتمد على المعرفة، ويكون لاعباً فاعلاً في الاقتصاد العالمي، وقادر على التكيف مع المتغيرات العالمية، وتعظيم القيمة المضافة، وتوفير فرص عمل لائقة؛ بحيث يصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى مصاف الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع، وقد سارت الحكومة في الطريق الصحيح؛ لتحقيق مستهدفاتها، ومن المؤشرات على ذلك:



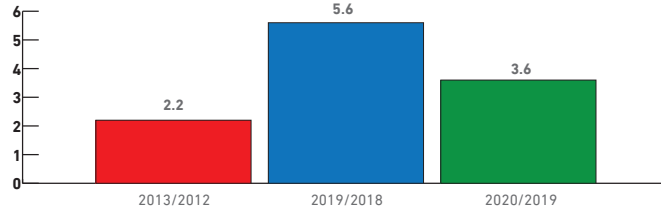
أولاً: الناتج المحلي الإجمالي .. نمو متعدد القطاعات:

تطور الناتج المحلي الإجمالي هو مِرآة عاكسة للأداء الاقتصادي للدولة بوجه عام، وبالفعل استطاعت الجهود الحكومية أن تصل بالناتج، خلال العام 2019/2018 لأعلى معدل نمو له منذ 11 عاماً؛ حيث بلغ المعدل 5.6%، مقارنة بـ 2.2% في العام المالي 2013/2012؛ وكان من المخطط الوصول بالنمو للمعدل 6% خلال العام المالي 2021/2020؛ ولكن بمجيء العام 2020 صدم الاقتصاد المحلي بحدث عالمي، غير من مسار منحنى النمو الصاعد، والمتمثل في انتشار عدوى فيروس «كوفيد - 19» المعروف باسم فيروس كورونا المستجد.

حيث تسببت الإجراءات الاحترازية لوقف انتشار العدوى وعمليّات الإغلاق لأغلب دول العالم في إيقاف أو تباطؤ النشاط لعدد من القطاعات، ولكن بفضل الإصلاحات المطبقة التي تمت على مدار السنوات السبع الماضية، بجانب نجاح إدارة الحكومة لتلك الأزمة، من خلال زيادة الإنفاق الحكومي لتوفير حماية للقطاعات ولطبقات الأكثر تضرراً.. استطاع الاقتصاد المصري أن يتخطى ذروة تلك الأزمة بأقلّ الخسائر والاحتفاظ بمعدل نموّه الإيجابي، وإن كان متراجفاً عن المعدل الذي كان مستهدفاً للعام 2020/2019؛ حيث سجلّ نمواً معدّله 3.6%. بما يضع مصر بين قائمة أكبر 30 دولة تساهم بـ 83% في الاقتصاد العالمي لعام 2020، وفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي.

ولم تترك القيادة السياسية مركب الاقتصاد المصري في مهب رياح الأزمة تبحر به كيفما تشاء، بل كان هناك إصرار على العودة به سريعاً إلى المستهدفات؛ حيث تواصل إجراءات تخفيف التداعيات السلبية للجائحة؛ حتى استطاع الناتج المحلي الإجمالي العودة إلى منحنى الصاعد مرة أخرى، مثلما كان قبل الجائحة؛ حيث بلغ معدل نموه في النصف الأول من العام 2021/2020 نحو 1.3%، مقابل 0.7% في الربع الأول (يوليو/ سبتمبر) من هذا العام، ونحو 1.7% في الربع الأخير من العام 2020/2019.

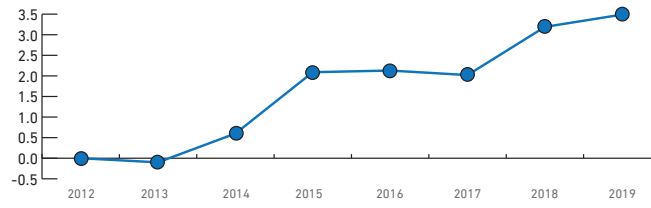
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق بالأسعار الثابتة



المصدر: الإعداد بواسطة مركز دراسات مستقبل وطن للأبحاث الاستراتيجية، بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك المركزي المصري

ومع ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي شهد نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي نمواً نحو 3.5%، خلال العام 2019، مقابل 0.01% عام 2012، وذلك وفقاً لإحصاءات البنك الدولي.

معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (% سنوياً)



المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

وقد جاء هذا النمو في الناتج مدفوعاً بالنمو في العديد من القطاعات والأنشطة الاقتصادية؛ حيث جاءت توجيهات الرئيس «السيسي» باستغلال القطاعات والمجالات التي تمتلك فيها مزايا نسبية، فتنعقد المبادرات والجهود الحكومية على مستوى القطاعات القادرة للنمو، خلال الفترة الماضية، وذلك على النحو الآتي:

قطاع الصناعة

نشاط الصناعات التحويلية من القطاعات الحيوية في مصر، لذا أيقنت القيادة السياسية ضرورة التطوير المستمر لهذا القطاع وتشجيع الاستثمارات به؛ حتى يتم استغلاله الاستغلال الأمثل، بما يليق بأهميته وحيوته بالتغلب على أية معوقات تقف في وجه المستثمرين بهذا القطاع، وتم إطلاق سلسلة من الإصلاحات الهيكلية في كافة المستويات كالمؤسسية والتشريعية؛ حيث تم إعداد وإصدار عدة تشريعات محفزة للاستثمار الصناعي، ومنها:



◆ قانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.

◆ قانون الثروة المعدنية.

◆ قانون التعريف المميّزة.

وكذلك التشريعات المنظمة للأراضي والتراخيص الصناعية، فيما جاء إصدار قانوني الاستثمار والإفلاس، على رأس الإصلاحات التشريعية التي تمنح المستثمر العديد من الضمانات والتسهيلات الإضافية التي تحميه، وتعزز ثقته.

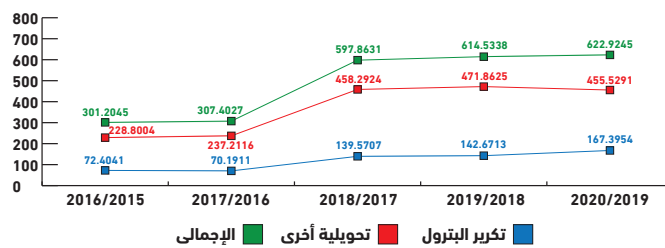
وبشكل متواز تم إطلاق أول خريطة استثمارية متكاملة للقطاع الصناعي؛ تشمل على كل احتياجات القطاع الصناعي في كافة المحافظات، وكذلك الفرص التي يمكن إنشاء مشروعات فيها.

وَمِنْ أَجْلِ تَوْفِيرِ الْبِنِيَّةِ الْأَسَاسِيَّةِ لِاسْتِثْمَارِ الصَّنَاعِيِّ، عَمَلَتِ الدَّوْلَةُ عَلَى إِنْشَاءِ عَشْرَاتِ الْمُجْمَعَاتِ الصَّنَاعِيَّةِ عَلَى مُسْتَوَى الْجُمْهُورِيَّةِ بِجَانِبِ إِنْشَاءِ الْعِدِيدِ مِنَ الْمَنَاطِقِ وَالْمُدُنِ الصَّنَاعِيَّةِ وَالْإسْتِثْمَارِيَّةِ وَالْحُرَّةِ، كَمَدِينَةِ الرَّبِيْعِي لِلْجُلُودِ وَمَدِينَةِ الْأَثَاثِ فِي دَمِيَاظٍ وَأُخْرَى لِلنَّسِيْجِ فِي السَّادَاتِ، بِالإِضَافَةِ إِلَى مَدِينَةِ الدَّوَاءِ، وَذَلِكَ كَحَلٍّ تَنْمُوِيٍّ لِدَعْمِ التَّكَامُلِ الصَّنَاعِيِّ بَيْنَ الْمَصَانِعِ الْكَبِيرَةِ مِنَ نَاحِيَةِ وَالصَّفِيْرَةِ وَالْمَتَوَسَّطَةِ وَمَتْنَاهِيَةِ الصَّفَرِ مِنْ نَاحِيَةِ أُخْرَى، وَالْمُسَاهَمَةِ فِي تَشْجِيْعِ الْإسْتِثْمَارَاتِ الْمَطِيَّةِ وَالْأَجْنِبِيَّةِ بِالصَّنَاعَاتِ التَّكْمِيْلِيَّةِ، وَالصَّنَاعَاتِ ذَاتِ الْقِيْمَةِ الْمُضَافَةِ، وَالصَّنَاعَاتِ الْقَائِمَةِ عَلَى اسْتِخْدَامِ التَّكْنُوْلُوجِيَا وَالْمَعْرِفَةِ، وَكَذَلِكَ الْمَشْرُوعَاتِ الدَّاعِمَةِ لِتَنْمِيَّةِ الْاِقْتِصَادِ الْأَخْضَرِ؛ لِضَمَانِ التَّكَامُلِ بَيْنَ سِلَاسِلِ التَّوْرِيْدِ.

هَذَا فَضْلاً عَنِ تَسَارِعِ مَشْرُوعَاتِ تَنْوِيْعِ مَصَادِرِ تَوْلِيْدِ الطَّاقَةِ، مِنْ الْمَصَادِرِ التَّقْلِيْدِيَّةِ وَالْمُتَجَدِّدَةِ؛ إِذْ تَمَّ تَدَشِيْنُ عَدَدٍ مِنْ مَحَطَّاتِ تَوْلِيْدِ الطَّاقَةِ الشَّمْسِيَّةِ وَطَّاقَةِ الرِّيَّاحِ، هَذَا فَضْلاً عَنِ الْمَشْرُوعِ الضَّخْمِ لِتَوْلِيْدِ الْكَهْرَبَاءِ مِنَ الطَّاقَةِ النَّوَوِيَّةِ عِبْرَ مَحَطَّةِ الضَّبْعَةِ النَّوَوِيَّةِ الَّتِي يَتِمُّ الْعَمَلُ عَلَى تَدَشِيْنِهَا.

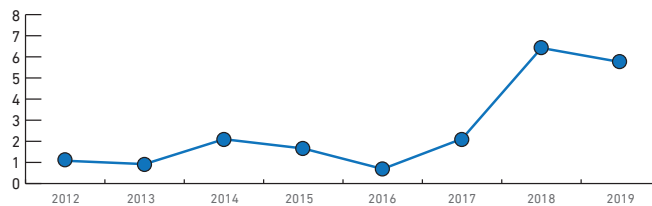
وَتَكَلَّتْ تِلْكَ الْجُهُودُ بِتَرَاوِحِ مُسَاهَمَةِ قِطَاعِ الصَّنَاعَةِ بِمَا بَيْنَ 15.6% إِلَى 16.5%، خِلَالِ الْفَتْرَةِ (2016/2015) وَحَتَّى النِّصْفِ الْأَوَّلِ مِنَ الْعَامِ (2021/2020)، وَبِاسْتِمْعَادِ تَكْرِيْرِ الْبَتْرُولِ، نَجَدُ أَنَّ الصَّنَاعَاتِ التَّحْوِيلِيَّةِ الْأُخْرَى تَرَاوَحَتْ بَيْنَ 11.7% إِلَى 12.7%، بِنَآئِجٍ مَحَلِّيَّةٍ إِجْمَالِيَّةٍ بَلَغَ مُتَوَسَّطُهُ 370.3 مِلْيَارِ جُنْيَةٍ لِلْفَتْرَةِ مُنْذُ يُونِيُو 2015 وَحَتَّى يُونِيُو 2019.

الناتج المحلي الاجمالي للصناعات التحويلية بتكلفة عوامل الانتاج
-بالاسعار الثابتة (مليار جنيه)



بِزِيَادَةِ نُمُوِّ الْقِطَاعِ الصَّنَاعِيِّ مِنْ 1% عَامَ 2012 إِلَى 5.7% عَامَ 2019، وَبَلُوغِهِ 6.4% عَامَ 2018.

معدل النمو السنوي في القيمة المضافة لقطاع الصناعة



المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

قطاع التعدين والاستخراجات:

تُعَدُّ سَنَوَاتِ تَوَاجُدِ الرَّئِيسِ «السِّيْسِي» فِي سَدَّةِ الْحُكْمِ، هِيَ السَّنَوَاتُ السَّمَانُ لِقِطَاعِ الْإسْتِخْرَاجَاتِ، وَوَلَاسِيْمَا فِي مَجَالِي الْبَتْرُولِ وَالْغَازِ الطَّبِيْعِيِّ؛ حَيْثُ اسْتَهْدَفَتِ الْحُكُومَةُ وَضَعَ مِصْرَ عَلَى طَرِيقِ التَّحْوِيلِ لِمَرْكَزٍ لِتَنْصِيْبِ الْغَازِ الطَّبِيْعِيِّ، وَتَقْلِيلِ وَارِدَاتِ مِنَ الْبَتْرُولِ الْخَامِ وَمُشْتَقَاتِهِ، فَقَامَتِ جُهُودٌ جَمَّةٌ لِاسْتِعَادَةِ الْإسْتِقْرَارِ السِّيَاسِيِّ وَالْأَمْنِيِّ، وَخَفَضَ مُسْتَحْفَاتِ الشَّرْكَاءِ الْأَجَانِبِ، وَعَقَدَ اتِّفَاقِيَّاتٍ بَتْرُولِيَّةٍ جَدِيدَةٍ، قَارَبَتْ مِنَ الْمُنْعَةِ اتِّفَاقِيَّةِ، وَكَذَلِكَ تَعْدِيلِ الْإتِّفَاقِيَّاتِ الْقَائِمَةِ مَعَ الشَّرْكَاءِ الْأَجَانِبِ، خَاصَّةً فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِزِيَادَةِ الْأَسْجَارِ الَّتِي تَدْفَعُهَا الْحُكُومَةُ مَقَابِلَ إِنتَاجِهِمْ مِنَ الْغَازِ الطَّبِيْعِيِّ؛ وَكَذَلِكَ تَوْقِيْعِ اتِّفَاقِيَّاتٍ لِتَرْسِيْمِ الْحُدُودِ الْبَحْرِيَّةِ لِمِصْرَ؛ وَذَلِكَ بِهَدَفِ جَذْبِ الْإسْتِثْمَارَاتِ لِلتَّنْفِيْبِ وَالْإسْتِخْرَاجِ؛ وَنَتِيْجَةً لِلْعَمَلِ الْمُتَوَاصِلِ فِي مَجَالِ الْبَحْثِ عَنِ الْبَتْرُولِ وَاسْتِفْلَاحِهِ خِلَالِ الْفَتْرَةِ الْمَاضِيَةِ، فَفَقْدَ تَحَقُّقَ عَدَدٍ مِنَ الْإِكْتِشَافَاتِ الْمُهْمَةِ الَّتِي أَضَافَتْ اِحْتِيَاطِيَّاتِ مِصْرَ مِنَ الزَّيْتِ وَالْغَازِ، فَخِلَالِ الْفَتْرَةِ مِنْ عَامِ 2013، وَحَتَّى يُولِيُو 2020، تَمَّ تَحْقِيقُ عَدَدٍ 449 كَشْفًا (315 زَيْت - 134 غَازَ)، وَأَضَافَتْ هَذِهِ الْإِكْتِشَافَاتُ اِحْتِيَاطِيَّاتٍ قَدْرُهَا 522.3 مِلْيُونِ بَرْمِيلِ زَيْتٍ وَمَتَكُنْفَاتٍ، بِالإِضَافَةِ إِلَى حَوَالِي 41.7 تَرِيْلِيُونِ قَدَمِ 3 غَازَ، وَتَمَّ تَوْقِيْعُ عَدَدِ 119 عَقْدٍ تَنْمِيَّةٍ خِلَالِ نَفْسِ الْفَتْرَةِ.



وَيُفَضَّلُ تِلْكَ الْجُهُودِ اسْتِطَاعَ قِطَاعِ الاسْتِخْرَاجَاتِ تَحْقِيقَ نُمُوٍّ بَلَغَ 9.8% فِي الْعَامِ 2019/2018، قَبْلَ تَرَاجُعِهِ فِي الْعَامِ 2020/2019 بِفِعْلِ تَأْثِيرَاتِ جَانِحَةِ كُورُونَا عَلَى أَسْوَاقِ النُّفُوطِ الَّتِي وَصَلَتْ لِقِيَمَةٍ سَالِبَةٍ فِي قَتَرَاتٍ مِنَ الْعَامِ 2020.

كَمَا اسْتِطَاعَتْ مِصْرُ تَحْقِيقَ الْاِكْتِفَاءِ الذَّاتِيِّ مِنَ الْغَازِ الطَّبِيعِيِّ، فِي سِبْتِمْبَرِ 2018، قَبْلَ الْمَوْعِدِ الَّذِي كَانَ مُسْتَهْدَفًا فِي نَهَايَةِ الْعَامِ 2018، وَتَعْمَلُ مِصْرُ - حَالِيًا - عَلَى تَصْدِيرِ عَدَدٍ مِنَ شَحْنَاتِ الْغَازِ الْمُسَالِ، مِنْ خِلَالِ مَحَطَّاتِي الْإِسَالَةِ الَّتِي تَمْتَلِكُهَا.

وَيَهْدَفُ اسْتِغْلَالِ الْوَفْرَةِ الْوَطَنِيَّةِ مِنْ إِنتَاجِ الْغَازِ الطَّبِيعِيِّ، مَقَابِلَ تَوْفِيرِ تَكَالِيفِ اسْتِيرَادِ الْمَحْرُوقَاتِ تَمَّ إِطْلَاقُ الْمَشْرُوعِ الْقَوْمِيِّ لِتَحْوِيلِ السِّيَّارَاتِ لِلْغَازِ الطَّبِيعِيِّ؛ وَوَضَعَتِ الْحُكُومَةُ خُطَّةً زَمْنِيَّةً بَدَأَتْ سِبْتِمْبَرِ 2019، وَتَسْتَمُرُّ حَتَّى نَهَايَةِ دَيْسَمْبَرِ 2022، بِإِجْمَالِي اسْتِثْمَارَاتٍ حَوَالِي 3.1 مِلْيَارِ جُنَيْهِ، لِتَحْوِيلِ 147 أَلْفِ مَرْكَبَةٍ تَعْمَلُ بِالْبَنْزِينِ إِلَى الْعَمَلِ بِالْغَازِ عَلَى مِدَارِ 3 سِنَوَاتٍ.

وَاسْتِكْمَالًا لِلدَّاءِ الْجَيِّدِ عَلَى مُسْتَوَى التَّنْقِيبِ وَالاسْتِكْشَافِ عَنِ الْبِتْرُولِ وَالْغَازِ الطَّبِيعِيِّ، جَاءَتِ الْخُطْوَةُ التَّالِيَةُ مِنَ نَصِيبِ الثَّرْوَةِ الْمَعْدِنِيَّةِ، وَالاسْيَمَا الذَّهَبَ وَالْمَعَادِنُ الْمُصَاحِبَةُ لَهُ؛ خَاصَّةً وَأَنَّهُ عَلَى الرَّعْمِ مِنْ اِمْتِلَاقِ مِصْرَ لِامْكَانَاتِ وَثَرَوَاتٍ مَعْدِنِيَّةٍ كَبِيرَةٍ وَمَعَ ذَلِكَ، حِجْمِ الْإِنْتِاجِ لَا يَكْفِي اِلِسْتِهْلَاقَ الْمَطِّيِّ، وَتَسْتَوْرِدُ مِصْرُ الْعِيدَ مِنَ السَّلْعِ الْمَعْدِنِيَّةِ الْآزِمَةَ لِلصَّنَاعَاتِ الْمَعْدِنِيَّةِ الْمَطِّيَّةِ.

لِذَا عَمَلَتِ الدَّوْلَةُ عَلَى تَجَاوِزِ تِلْكَ الْمُعْوَقَاتِ، فَبِجَانِبِ جُهُودِ تَحْسِينِ بِيئَةِ الْاسْتِثْمَارِ، تَمَّ تَدَشِينُ الْعِيدِ مِنَ الْمَشْرُوعَاتِ الْقَوْمِيَّةِ الدَّاعِمَةِ لِهَذَا الْقِطَاعِ كَمَشْرُوعَاتِ الْبِنْيَةِ التَّحْتِيَّةِ وَالطَّرِيقِ وَالْمَوَانِي، وَقَدْ جَاءَ عَلَى رَأْسِ ذَلِكَ مَشْرُوعُ الْمَثَلِثِ الذَّهَبِيِّ لِالثَّرْوَةِ الْمَعْدِنِيَّةِ الْوَاقِعِ فِي مَنطِقَةِ الْمَثَلِثِ الْمَحْضُورَةِ بَيْنَ حُدُودِ مَدِينَةِ سَفَاجَا شَمَالًا، وَالْقَصِيرِ جَنُوبًا، وَقَنَا غَرْبًا، وَيَهْدَفُ الْمَثَلِثِ الذَّهَبِيُّ إِلَى إِقَامَةِ 4 مَنَاطِقَ صِنَاعِيَّةٍ تَعْدِينِيَّةٍ وَمَنَاطِقَ تَخْزِينِيَّةٍ لَوْجَسْنِيَّةٍ تَعْدِينِيَّةٍ، يَتَخَصَّصُ كُلٌّ مِنْهَا فِي نَوْعِيَّاتٍ مُحَدَّدَةٍ مِنَ الصَّنَاعَاتِ التَّعْدِينِيَّةِ.

هَذَا إِلَى جَانِبِ إِجْرَاءِ تَعْدِيلَاتٍ فِي التَّشْرِيْعِ الْخَاصِّ بِالثَّرْوَةِ الْمَعْدِنِيَّةِ.. فَبِغْيِ ظِلِّ عَدَمِ تَمَكُّنِ التَّعْدِيلَاتِ الَّتِي أُدْخِلَتْ عَلَى قَانُونِ الثَّرْوَةِ الْمَعْدِنِيَّةِ عَامِ 2014 مِنْ تَحْقِيقِ الْفَرَضِ الْمَنْشُودِ مِنْهُ فِي جَذْبِ الْاسْتِثْمَارَاتِ، وَهُوَ مَا اسْتَدْعَى إِعَادَةَ النَّظَرِ فِي الْقَانُونِ، وَإِدْخَالَ تَعْدِيلَاتٍ عَلَيْهِ تَمَّ إِقْرَازُهَا فِي الْعَامِ 2019، وَالَّتِي تَضَمَّنَتْهَا الْقَانُونُ رَقْمَ 145 لِسَنَةِ 2019 الْخَاصِّ بِتَعْدِيلِ بَعْضِ أَحْكَامِ قَانُونِ الثَّرْوَةِ الْمَعْدِنِيَّةِ رَقْمَ 198 لِسَنَةِ 2014، وَالَّذِي نَصَّ عَلَى الْعِيدِ مِنَ الضَّمَانَاتِ لِلْمُسْتِثْمَرِينَ فِي مَجَالِ التَّعْدِينِ.

وَبَعْدَ تَهْيِئَةِ الْمُنَاحِ الْمُنَاسِبِ لِالاسْتِثْمَارِ فِي مَجَالِ التَّعْدِينِ، تَمَّ فِي فَبْرَايِرِ 2020، الْإِعْلَانُ عَنِ طَرَحِ أَوَّلِ مَزَايِدَةٍ عَالَمِيَّةٍ جَدِيدَةٍ لِلذَّهَبِ فِي إِطَارِ الْقَانُونِ الْجَدِيدِ لِالثَّرْوَةِ الْمَعْدِنِيَّةِ بِإِجْمَالِي 320 قِطَاعًا عَلَى مِسَاحَةِ حَوَالِي 56 أَلْفِ كَمٍ بِالصَّحْرَاءِ الشَّرْقِيَّةِ، وَقَدْ تَمَّ الْإِعْلَانُ عَنِ نَتَائِجِ الْمَزَايِدَةِ، فِي نَوْفَمْبَرِ 2020، وَالَّتِي حَظَّتْ بِاهْتِمَامِ 23 شَرِكَةٍ اشْتَرَتْ حُزْمَ الْمَعْلُومَاتِ الْمَتَاحَةِ بِالرَّعْمِ مِنْ تَحْدِيَّاتِ كُورُونَا فِي إِقْبَالِ اسْتِثْمَارِيٍّ غَيْرِ مَسْبُوقٍ، وَتَقَدَّمَ مِنْهَا 17 شَرِكَةً، فَازَتْ مِنْهَا 11 شَرِكَةً بِ 82 قِطَاعًا عَلَى مِسَاحَةِ 14 أَلْفِ كَمٍ بِالصَّحْرَاءِ الشَّرْقِيَّةِ بِالتَّزَامِ اسْتِثْمَارَاتٍ بَحْدَ أَدْنَى 60 مِلْيُونِ دُولَارٍ، فِي مَرَاوِلِ الْبَحْثِ الْأَوَّلَى مِنْهُمْ 7 شَرِكَاتٍ عَالَمِيَّةٍ وَ4 شَرِكَاتٍ مِصْرِيَّةٍ، وَشَهِدَ إِعْلَانُ النَتَائِجِ كَذَلِكَ طَرَحَ الْقِطَاعَاتِ الْمَتَبَقِيَّةِ فِي مَزَايِدَةٍ جَدِيدَةٍ؛ تَطْبِيقًا لِسِيَاسَةِ وَزَارَةِ الْبِتْرُولِ وَالثَّرْوَةِ الْمَعْدِنِيَّةِ فِي أَنْ يَسْتَمِرَّ الطَّرْحُ عَلَى مِدَارِ الْعَامِ.

كَمَا تَمَّ الْإِعْلَانُ عَنِ طَرَحِ مَزَايِدَةٍ عَالَمِيَّةٍ جَدِيدَةٍ لِابْحَثِ عَنِ الضَّمَانَاتِ التَّعْدِينِيَّةِ وَالْمَعَادِنِ الْمُصَاحِبَةِ، وَتَشْمَلُ الْحَدِيدَ وَالْفُوسْفَاتِ وَالنَّحَاسَ وَالرَّمَالَ الْبِيضَاءَ وَالْفِلْسَبَارَ وَأَمْلاحَ الْبُوتَاسِيُومِ وَالرِّصَاصَ وَالزَّنْكَ وَالْكَوَالِينِ وَطَمِي بَحِيرَةَ نَاصِرِ فِي عِدَّةِ قِطَاعَاتٍ عَلَى مِسَاحَةِ 16 كِيلُومِتْرًا مَرِيعًا، مَعَ وُجُودِ مَعَايِيرِ تَقْيِيمِ مُسْتَحْدَثَةٍ تَتَضَمَّنُ مَدَى مَا يَحْقُقُهُ الْمُسْتِثْمَرُ مِنْ قِيَمَةٍ مُضَافَةٍ. مِنْ خِلَالِ الْعَمَلِيَّاتِ التَّصْنِيعِيَّةِ وَالتَّحْوِيلِيَّةِ لِلْمَعَادِنِ الْمُسْتَخْرَجَةِ، بَدَلًا مِنْ تَصْدِيرِهَا فِي صُورَتِهَا الْخَامِّ، كَمَا يَخْطُطُ الْقِطَاعُ لِإِسْنَادِ أَكْثَرُ مِنْ 200 مَنطِقَةٍ اِمْتِيَازٍ؛ لِابْحَثِ وَالاسْتِكْشَافِ التَّعْدِينِيِّ، مَا يَجْعَلُ نِظَامَ الْمَزَايِدَاتِ سَارِيًا طَوَالَ الْعَامِ، وَفَقَّ نِمَاجًا وَنُظْمًا تَتَمَيَّزُ بِالْوُضُوحِ وَالشَّفَافِيَّةِ.

قطاع التشييد والبناء:



رأت القيادة السياسية أن قطاع التشييد هو نقطة الأساس؛ لتشغيل العديد من الصناعات والأنشطة الأخرى، بما يكفل توفير آلاف من فرص العمل والتشغيل، وهو القطاع الذي يحقق المخطط الاستراتيجي 2052، والتي تضمنت تقسيم مصر إلى 10 أقاليم تنموية، بدلاً من 7 أقاليم حالياً؛ وذلك بهدف التحوّل من التنمية القطاعية إلى التنمية المكانيّة المتكاملة؛ لذا ركزت استراتيجية القيادة السياسية في أعقاب ثورة يونيو 2013، حول الإنفاق الكبير على المشاريع القومية والمشروعات المرتبطة بالتشييد والبناء، كالتوسع في إقامة مدن الإسكان الاجتماعي، بالتوازي مع تدشين المدن الذكية المليونية، كالعاصمة الإدارية والعلمين الجديدة والجلالة وغيرهم، والمناطق اللوجستية والمدن الصناعية والمناطق الاقتصادية وتحسين البنية التحتية للطرق.

وقد تكلفت تلك الجهود بأن يحقق القطاع معدل نمو بلغ 8.8% و 10% خلال عامي 2018/2019 و 2018/2017 على التوالي، وقد استطاع القطاع أن يواصل نشاطه في ظل أحداث جائحة كورونا بمعدل نمو 4.4% في عام 2020/2019.

قطاع السياحة:

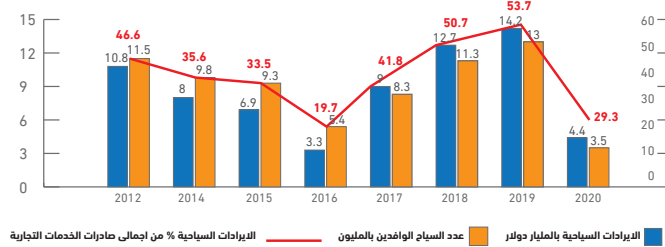
في ظل الاهتمام الذي يمثله قطاع السياحة كأبرز الأنشطة المرتبطة بقطاع الخدمات الذي يمثل حوالي 60% من الناتج المحلي الإجمالي، وتعد أحد المصادر الرئيسة للدخل والعملية الأجنبية؛ لذا حرصت القيادة السياسية على إخراج هذا القطاع من الأزمات المتكررة التي يتعرض لها نتيجة اضطرابات مصرية أو عالمية، والتي كان أثرها خلال السنوات السبع الماضية أزمته سقوط الطائرة الروسية في صحراء سيناء بفعل عملي إرهابي، وكذلك التذاعيات السلبية لانتشار عدوى فيروس كورونا الحالية.

وأمام الضربات المتوالية للقطاع، لم تترك الإدارة السياسية سبيلاً يساعد على إنعاش السياحة إلا وسلكته؛ من أجل استعادة مصر لمكانتها السياحية، إذ تواصلت الجهود إلى شقين، أولهما: متعلق بالإصلاح الداخلي والهيكل للقطاع. أمّا الثاني، فمتعلق بالسياسات الترويجية والتسويقية، وتنويع الأنماط والمنتجات السياحية.

وقد لاقت تلك الجهود صداها سواء عبر تحسّن وضع تصنيف قطاع السياحة المصرية في التقارير الدولية. فعلى سبيل المثال، تصنّ مصر في تقرير التنافسية العالمية للسفر والسياحة، الصادر عن المنتدى الاقتصادي العام، ضمن الترتيب 85 من إجمالي 140 دولة في العام 2013 إلى الترتيب 65 في العام 2019؛ لتحقيق بذلك رابع أعلى نمو في الأداء عالمياً في المؤشر.

وكذلك عبر تحسّن المؤشرات السياحية، فوفقاً لأخير الإحصاءات المنشورة في قاعدة بيانات البنك الدولي، فقد ارتفعت أعداد السياح الوافدين لنحو 13 مليون سائح في العام 2019، مقابل 5.4 ملايين سائح في عام 2016، وفي المقابل ارتفعت أعداد الليالي السياحية، والتي تُعدّ مؤشراً على حجم الإنفاق للسائحين والإيرادات السياحية، فقد شهدت صعوداً ملحوظاً في العام 2018؛ لتصل إلى 121.3 مليون ليلة، مقابل 32.7 مليون ليلة بمتوسط حوالي 10 ليالٍ للسائح الواحد، وذلك بمعدل نموّ تجاوز 271%.

أبرز المؤشرات السياحية خلال الفترة 2012 وحتى 2020



المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي وقاعدة بيانات البنك المركزي المصري



وَباعتبار السّياحة الأَكْثَر تضرُّراً بينَ كافّةِ القِطاعاتِ مِن انتشارِ عَدوى كُورَونا. وَهو ما أَصاب السّياحة بِحالةِ مرضٍ، فَخِلال العام 2020 تمَّ استقبالُ نحو 3.5 ملايين سائحٍ وإيراداتٍ بقيمة 4.4 ملياراتِ دُولارٍ، وَكانَ مِن المُمكِن أنْ تصلَ الإيراداتُ لقيمةٍ أَقلَّ بكثيرٍ، وَلكن كَانتِ الحُكومةُ عَلى قَدرِ المَسؤوليَّة؛ بِناءٍ عَلى تَوجهياتِ رِئاسيَّةٍ تَوالَت مُسانداتِها المَاليَّةُ لِلمستثمِرين بِهَذا القِطاعِ الحَيوي لِتخفيفِ الأعباءِ المَاليَّةِ عَن كاهِلهم، فَضلاً عَن جُهودِ إنعاشِ السّياحةِ الدَّاخِليَّةِ، كِمُبادرةِ «شَتّي في مِصر»، بِجانِبِ تَواصلِ التَّرويجِ السّياحيِّ العالَميِّ، مِن خِلالِ اتِّباعِ كافّةِ الإِجراءاتِ الاِحْترائيَّةِ، وَضَوابطِ السّلامَةِ الصّحيَّةِ الَّتِي تُطبَّقُ؛ سِواءً في الفِنادقِ وَالْمُنشآتِ وَالْمُنْتَجَماتِ السّياحيَّةِ وَالْمَطاعِمِ وَالْكَافِيتِرياتِ وَالمتاحِفِ وَالْمَواقِعِ الأثريَّةِ، بِما يَضمُنُ سِلامَةَ العامِلينِ بِالقِطاعِ السّياحيِّ وَالْمَواطنِينِ وَالسّائِحِينِ، وَبِما يَضمُنُ لِسائِحِ رِطلةٍ أَمنةً.

وَيَكمِفي هُنا ذِكرُ حَدثِ مَوكبِ نَقْلِ المَومِياواتِ مِنَ المَتحفِ المِصرِيِّ القَديمِ لِمتحفِ الحِضارةِ المِصرِيَّةِ، وَقدِ اسْتَطاعتِ تِلْكَ الجُهودُ تخفيفَ آثارِ الأَزمةِ عَلى مُستثمِري القِطاعِ؛ حيثُ أَظهرتْ مُؤشِراتُ حَركةِ السّياحةِ، خِلالَ الفَترَةِ مِن يُوليو 2020 حَتّى إبريل 2021، تَزايداً في أَعْدادِ السّائِحِينِ الوافِدينِ.

قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:

بِتَوجهياتِ رِئاسيَّةٍ عَمَلتِ الجِهاَتُ المَعنِيةُ عَلى زيادَةِ الأَهليَّةِ الرِّقْمِيَّةِ، بِناءِ مِصرِ الرِّقْمِيَّةِ؛ مِن خِلالِ العَمَلِ عَلى مِحوَرينِ مُتَوازِينِ تَجمَعُهما عِلاقةٌ طَردِيَّةٌ، وَهما:

← تَسهيلُ الوِصُولِ وَالتَّعامُلِ مَعَ وَسائِلِ التَّكْنوْلُوجِيا الحَديثَةِ.

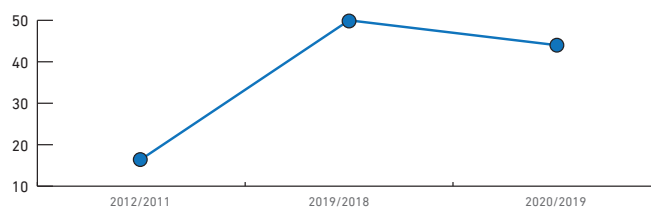
← تَغييرُ المَعتقداتِ وَأَسلوبِ الإِدارةِ نَحوَ ثقافةٍ أَكْثَرِ مَرونةً وَتَقبُّلاً لِلرِّقْمِنةِ.

وَاسْتناداً عَلى هَذينِ المِحوَرينِ، انطَلقتِ الجُهودُ بِالعَمَلِ مِن خِلالِ عَدَدٍ مِنَ الأَلياتِ المَتكاملةِ، وَهي:

◆ زيادة الاستثمار في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:

تَعزيزاً لِمكانَةِ مِصرِ عَلى خَريطةِ صِناعةِ الاتِّصالاتِ وَتَكْنوْلُوجِيا المَعلُوماتِ، وَتَمكنِ قِطاعاتِ الدَّولَةِ مِن تَحقِيقِ التَّحَوُّلِ الرِّقْمِي، وَبِناءِ قاعِدةٍ عَريضةٍ مِنَ الكِوادرِ التَّقنيَّةِ القادِرةِ عَلى تَنفِيزِ المَشْروَعاتِ القَومِيَّةِ الكُبرى، تَمَّ تَوجيهُ المِلياراتِ لِتَنفِيزِ العَديدِ مِنَ المَشْروَعاتِ الَّتِي تَصبُّ في تَحقِيقِ هَذا الهِدفِ؛ حيثُ بَلَغتْ قِيميَةُ الاسْتِثماراتِ المُنفَذةِ بِمَجالِ الاتِّصالاتِ وَتَكْنوْلُوجِيا المَعلُوماتِ أَكْثَرَ مِن 44 مِليارِ جُنيهِ في العام 2020/2019، وَنَحو 50 مِليارِ جُنيهِ في العام 2019/2018، مِقابلِ حَوالِي 16.5 مِليارِ جُنيهِ عام 2012/2011.

الاستثمارات المنفذة في قطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات - بالمليار جنيه



المصدر: إعداد مركز دراسات مستقبل وطن، بالاعتماد على إحصائيات البشرة الإحصائية للبنك المركزي المصري.

◆ الخطة القومية للإنترنت فائق السرعة:



أطلقت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، من خلال ذراعها التنظيمية، المعروفة باسم الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات، خطة الإنترنت فائق السرعة، في عام 2011، وقد تمت مراجعة الخطة عام 2014. وتهدف الخطة إلى زيادة انتشار الإنترنت فائق السرعة في مصر، وتشجيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مختلف القطاعات الحكومية، وتقليص الفجوة الرقمية بين المجتمعات الحضرية والريفية، وفي إطار تلك الخطة تم إطلاق القمر الصناعي للاتصالات «طيبة 1»، في العام 2019، وكذلك إطلاق الجيل الرابع للتليفون المحمول.

◆ إطلاق مبادرة لتحويل المحتوى الورقي لمحتوى إلكتروني في العديد من الجهات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية، فيما عرف بالمبكرة الإلكترونية:

واعتبارها أحد محاور خطة الإصلاح الإداري للدولة، وبالفعل شهدت الفترة الأخيرة توسعاً لقاعدة رقمنة الخدمات الحكومية؛ حيث وصلت لنحو 60 خدمة حكومية مرقمنة على منصة مصر الرقمية، مع تفعيل المرحلة الأولى لتطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية، وإعلان محافظة بورسعيد كأولى المحافظات الرقمية، وتنفيذ مشروع مبكرة منظومة التأمين الصحي الشامل بالتعاون مع وزارتي الصحة والإنتاج الحربي على محافظات المرحلة الأولى لمنظومة التأمين الصحي الشامل.

◆ إطلاق الاستراتيجية الوطنية للتجارة الإلكترونية:

بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «الأنكتاد»، والعديد من المنظمات الدولية، مثل البنك الدولي وشركة ماستر كارد العالمية، وتهدف الاستراتيجية إلى جعل مصر دولة رائدة في هذا المجال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وزيادة حجم التجارة الإلكترونية في الاقتصاد القومي والمساهمة في تحقيق الشمول المالي وزيادة الصادرات المصرية والدخول في أسواق جديدة.

◆ خلق جيل قادر على التميز والإبداع:

سعت الدولة إلى تعزيز دور المؤسسات التعليمية المعنية بتكنولوجيا المعلومات، سواء من خلال تطوير القائمة أم تدشين أخرى؛ حيث وافق مجلس الوزراء، في إبريل 2019، على مشروع قرار بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات، رقم 49 لسنة 1972، بشأن إنشاء كلية الذكاء الاصطناعي بجامعة كفر الشيخ، والتي تعد أولى الكليات من نوعها في الجامعات المصرية.

كما وافق مجلس الوزراء، على مشروع قرار بشأن تغيير مسمى كلية الحاسبات والمعلومات بجامعة القاهرة؛ لتصبح كلية الحاسبات والذكاء الاصطناعي، ويتم إنشاء كليتين جديدتين للحاسبات والذكاء الاصطناعي في جامعة مدينة السادات، وجامعة جنوب الوادي؛ تنفيذاً لاستراتيجية مصر 2030. كما أنشأت مصر أيضاً أول كلية للتقنيات النانوية في الشرق الأوسط في جامعة القاهرة، في شهر يوليو 2019، وتخطط مصر لإنشاء جامعة متكاملة للذكاء الاصطناعي وتقنية المعلومات.

كما تم تأسيس مركز الابتكار التطبيقي الذي يتعاون مع معاهد بحثية ومؤسسات أكاديمية وشركات عالمية؛ لتطوير حلول مبتكرة للتحديات التي يواجهها المجتمع باستخدام التقنيات الحديثة للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

كما تم إطلاق مبادرة مجتمعات الأبداء، والتي نتج عنها تأسيس مجتمعين أحدهما بالمنطقة التكنولوجية ببرج العرب، والآخر بالمنطقة التكنولوجية بأسبوط الجديدة؛ بالإضافة إلى افتتاح مركز الأبداء التكنولوجي في برج العرب، والذي يعد نموذجًا للتعاون المصري اليوناني القبرصي في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.



وفي الإطار ذاته، قرر الرئيس «عبد الفتاح السيسي»، مضاعفة ميزانية المبادرة الرئاسية لبروود «تكنولوجيا المعلومات المستقبل» إلى 400 مليون جنيه، والتي تم إطلاقها كمنصة للتعليم التفاعلي؛ بهدف تأهيل الشباب وتدريبهم على أحدث التقنيات في التخصصات التكنولوجية الحديثة.

ويتم إنشاء مناطق تكنولوجية في مختلف أنحاء الجمهورية. ونذكر في هذا الشأن، تنفيذ برامج لإطلاق كودز رقمية من موظفي الدولة المقرر انتقالهم للعاصمة الإدارية الجديدة؛ والتي سيتم من خلالها

تطوير أساليب العمل؛ ارتكازًا على التكنولوجيات الحديثة لتحقيق نقلة نوعية في الأداء الحكومي؛ لتصبح حكومة ذكية تشاركية، وذلك بالتوازي مع إطلاق عدد من المبادرات لبناء كودز تقنية عالية المهارة.

ولم تذهب تلك الجهود هباءً؛ حيث نجح قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في تحقيق معدلات أداء مرتفعة على المستوي الاقتصادي؛ وأظهرت مؤشرات القطاع خلال العام المالي الماضي 2019/2020؛ ارتفاع نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي؛ لتصل إلى 4.4%، وارتفاع حجم الناتج المحلي للقطاع إلى 107.7 مليار جنيه، ونمو الصادرات الرقمية إلى 4.1 مليارات دولار، وحافظ القطاع على مكانته كأعلى قطاعات الدولة نموًا لعامين متتاليين.

وقد لاقى الجهود المصرية في سبيل التحول الرقمي صدى إيجابيًا إلى حد كبير في تقييم المؤسسات الدولية المعنية بمصر، إذ كشف تقرير التنافسية العالمية لعام 2019، عن تحسن ترتيب مصر في مؤشر القدرة على الابتكار من المرتبة 122 عام 2016، و109 عام 2017، و64 عام 2018 إلى المرتبة 61 عام 2019.

وأحتلت مصر المركز الأول إقليميًا وقاريًا والخامس عشر عالميًا في تقديم خدمات التعميد، وذلك وفقًا لمؤشر كيرني ل «مواقع الخدمات العالمية» لعام 2021، كما جاءت ضمن أسرع 10 دول نموًا في الشمول الرقمي في 2020، وتقدم ترتيب مصر 55 مرتبة في مؤشر جاهزية الحكومة للدكاء الاصطناعي في العام الماضي؛ لتصبح في المركز الـ 56 عالميًا، مقارنة بالمركز الـ 111 في عام 2019، كما تطوّر مركز مصر العالمي في مؤشر جاهزية الشبكة؛ لتصل إلى المركز 84، مقارنة بالمركز الـ 92 في العام الماضي.

قطاع الزراعة:

استجابةً للتحذير الذي أشار إليه التقرير المشترك الصادر بالتعاون بين برنامج الأغذية العالمي والجهاز المركزي المصري للتعبئة العامة والإحصاء عن الفترة من 2009 وحتى 2011؛ بأن مصر تواجه ارتفاعًا في نسب انعدام الأمن الغذائي، وسوء التغذية بشكل ملحوظ. وقد كان انعدام الأمن الغذائي نابع من عدة عوامل، تأتي على رأسها زيادة النمو السكاني ومحدودية موارد إنتاج الغذاء وبالتحديد المياه والأرض، والسياسات الاقتصادية والزراعية الفاشلة.

جاءت التوجهات الرئاسية؛ لتعيد الحياة لهذا القطاع عبر إطلاق حزمة متكاملة من المشروعات القومية التي توفر الأمن الغذائي، ومن أبرزها مشروع استصلاح مليون ونصف المليون فدان، وكذلك مشروع «الدلتا الجديدة»، الذي أعلن عنه في إبريل 2021، على امتداد مساحة 1.5 مليون فدان، ومشروعات الصوبات الزراعية الكبرى.



وَكذلكَ مَشْرُوعَ المليونِ رأسِ ماشيةٍ، وإحياءِ مَشْرُوعِ البتلو، والمَشْرُوعاتِ الكُبرى الَّتِي تحقَّقتْ فِي مَجَالِ تَنْمِيَةِ الثَّرْوَةِ السَمَكِيَّةِ لِسَدِّ الفَجْوَةِ الفُذائِيَّةِ، وتَقْدِيمِ أشكالِ الدَّعْمِ لِلفلاحِ، وَمِنْ بَيْنِهِم تَوْفِيرِ مُستلزماتِ الزراعةِ بِأسعارٍ مُناسبةٍ، وَعَلَى رأسِها الأسمدة؛ حيثَ تمَّ افتتاحُ مَجْمَعِ الأسمدةِ الفوسفاتِيَّةِ والمُرَكَّبَةِ بِالمنطقةِ الصَّناعِيَّةِ بِالعينِ السخنةِ، فِي أغسطسِ 2020؛ لِإنهاءِ أزماتِ الأسمدةِ المُتكرِّرةِ، وَكذلكَ تمَّ الاهتمامُ بِإنتاجِ التقاوي؛ حيثَ تمَّ إنشاءُ تَلْاجَةٍ وَخازنِ لِحفظِ تقاويِ الصُّوبِ الاستراتيجيةَّةِ كالأرزِ وَالذرةِ وَالقمحِ، كَمَا تمَّ تطويرُ الصَّوامعِ الأفقيَّةِ وَالميكنةِ الزراعيَّةِ وَمعداتِ النَّقْلِ؛ بِهدفِ تَسهيلِ عمليَّةِ استصلاحِ الأراضِي، وتَقْليلِ التَّكاليفِ عَلَى المزارعينِ وَتَسهيلِ عمليَّةِ توريدِ الصُّوبِ. وَمِنْ أَجلِ حمايةِ المزارعينِ مِنْ جشعِ التُّجارِ وَالسَّماسرةِ تمَّ تَفْميلُ بورصةِ السَّلْعِ.

كَمَا حرصتِ الدَّولةُ عَلَى تَعزِيزِ الصَّناعاتِ الزراعيَّةِ؛ حيثَ تَبَنَّتْ وزارةُ الصَّناعةِ استراتيجيةً وَطَنيَّةً؛ لِتطويرِ قِطَاعِ النخيلِ وَالتَّمْورِ؛ لِزيادةِ صَادراتِ التَّمْرِ لِأَسواقِ الدَّولِيَّةِ، وَتَفَعَّدتْ خُطواتٍ لِتَنْمِيَةِ القِطَاعِ وَتطويرِهِ، وَمِنْها: «إقامةِ مَرَكزٍ لِالصَّناعاتِ الصُّوبِيَّةِ وَمَصنَعٍ لِلتَّمْورِ بِسِيوةِ.

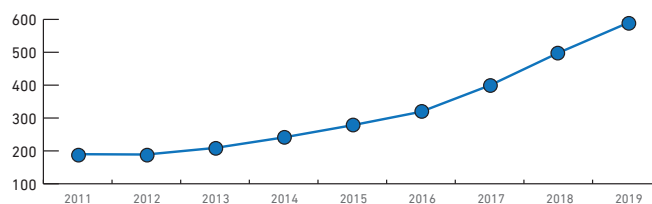
هذا بِجانِبِ استراتيجيةٍ إحياءِ صناعةِ الفِزْلِ وَالنسيجِ؛ حيثَ يَتِمُّ إنشاءُ أَكْبَرِ مَدِينَةٍ لِصناعةِ المَنْسُوجاتِ وَالملابسِ فِي مِصرَ عَلَى مَساحةِ 3.1 مِلايينِ مِترِ مَرَبِعٍ بِمَدِينَةِ الساداتِ؛ حيثَ أهدى الرِّئيسُ «السَّيسي» ، استعدادَ مِصرَ لِلمُشاركةِ فِي تَمْويلِ مَشْرُوعِ إنشاءِ المَدِينَةِ، بِنسبةِ 50% عَلَى أَنْ يَتِمَّ تَخْفِيزُ مُدَّةِ تَنْفِيزِ المَشْرُوعِ وَضَفْطُها لِأَقْلَ مُدَّةٍ زَمَنيَّةٍ.

وَفي سِياقِ استهدافِ الدَّولةِ المِصرِيَّةِ استنهاضِ صناعةِ الفِزْلِ وَالنسيجِ، تَبَنَّتْ استراتيجيةً جَدِيدَةً لِتطويرِ زراعةِ القُطنِ، وَحِمايةِ العَلامةِ التِّجاريَّةِ لِلقُطنِ المِصرِيِّ وَإِعادَتِها لِعِصْمَةِ مِصرِ.

وَعلى مُستوَى المَشْرُوعاتِ القوميةِ الموجهةِ لِقِطَاعِ الزراعةِ، نَجِدُ أَنَّهُ بَعْدَ عَقُودٍ مِنَ الإِهْمالِ لِشَرعِ وَمِصارِفِ مِصرَ، تَشهَدُ مَحافظاتُ مِصرَ مَشْرُوعًا قوميًّا لِتأهيلِ وَتَبطِينِ الشَّرعِ المَتَمبَةِ؛ بِنِاءِ عَلَى توجيهِاتِ رِئاسِيَّةٍ، وَذلكَ فِي إطارِ استراتيجيةٍ الدَّولةِ لِترشيدِ استهلاكِ المِياهِ وَتوفيرِها.

وَنتيجةً لِالجُهودِ الَّتِي عملتْ عَلَى إحياءِ مِصرَ الزراعيَّةِ حَقَّقَ قِطَاعُ الزراعةِ مُعدَّلَ نُمُوٍّ جَلِيلًا خِلالَ السَّنواتِ السَّبْعِ المَاضِيَةِ بِمُتوسِّطِ 3.2%، كَمَا ارتفعتِ الصَّادراتُ الزراعيَّةُ.

القيمة المضافة في قطاع الزراعة - بالمليار جنيه



المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

ثانيًا: تراجع معدّل البطالة:



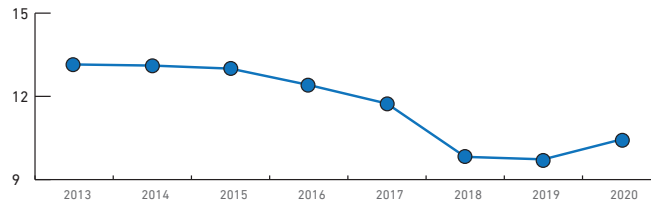
العمل الدعوب على مستوي كافة القطاعات الاقتصادية بقيادة المشروعات القومية والقطاع الخاص، أدى إلى انتعاش حقيقة لوضع سوق العمل المصري؛ حيث ظلت تلك الجهود الألاف من فرص العمل، وهو ما لاقى صداه على معدّل البطالة الذي تراجع من 13.2% في العام 2013 إلى 7.7%، في مارس 2020، وبسبب تأثيرات جائحة كورونا على حركة التواصل الاجتماعي ارتفع معدّل البطالة؛ ليبلغ 10.45% عام 2020، وزعم هذا الارتفاع، إلا أنه لم يصل للمعدلات التي وصل إليها في بلدان أخرى؛ حيث شجعت الإجراءات التحفيزية التي اتبعتها

الحكومة بتوجيهات رئاسية، ومنها تقديم دعم مالي لأصحاب الأعمال، بما لا يدفعهم إلى تسريح العاملين لديهم، وبفضل ذلك عاود معدّل البطالة تراجعاً؛ ليصل إلى 7.2% في الربع الأخير من عام 2020، بتراجع 0.8% عن الفترة ذاتها من 2019.

وهو ما يكشف عن حجم الفارق في معدلات انخفاض البطالة في مصر على مدار 7 سنوات من حكم الرئيس «عبد الفتاح السيسي»، زعم زيادة أعداد القوى العاملة الدّالة إلى سوق العمل من الجنسين؛ حيث زاد حجم قوة العمل في مصر إلى 28.950 مليون فرد، خلال الربع الأخير من 2019، مقابل 28.406 مليون خلال الربع الثالث من العام ذاته.

وكان قطاع الزراعة وصيد الأسماك أكبر القطاعات الجاذبة للمستثمرين الجدد، تلاه نشاط تجارة الجملة والتجزئة، ثم نشاط الخدمة المنزلية.

معدل البطالة



المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

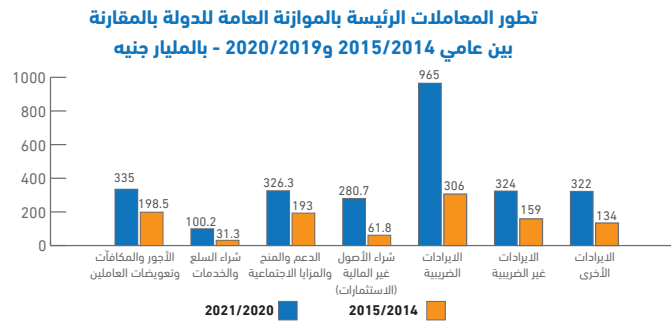
ثالثًا: إصلاح المالية العامة .. تستهدف مجالات التنمية البشرية والاقتصادية:

في ظل الرؤية الاقتصادية الجديدة التي تبناها الرئيس «السيسي»، وحكومته، بما تحمله من ضرورة خلق تنمية مستدامة بعيداً عن دور الدولة المعيلة التي توجّه أغلب نفقاتها على دعم مواطنيها أغنياء وفقراء، لاسيما في ظل وجود حوالي 48% من أصحاب الدخل العالية يستفيدون من إجمالي نظام الدعم، و74% من غير المستحقين يستفيدون من دعم رخيص الحبوب؛ لذا اتجهت الدولة إلى معالجة منظومة الدعم، ومحاولة الفصل بين المستحق والدعم وغير المستحق.

وحمل الرئيس «السيسي» على عاتقه تحدي إعادة هيكلة الدعم ووصوله لمستحقيه، وهو التحدي الذي تجنّبه الحكومات السابقة بالرغم من التلويح به دومًا، وبمتابعة وتوجيه «السيسي» تمّ المضي في خطة رفع تدريجي لمخصصات الدعم السلمي للمواد البترولية والكهرباء، الذي يستفاد منه المستحق وغير المستحق، لصالح تعزيز إعادة توزيع وهيكله لمخصصات الدعم والمزايا الاجتماعية بما يحقق العدالة الاجتماعية.

وَمِنْ أَجْلِ تَحْسِينِ مُسْتَوَى مَعِيشَةِ الْأَفْرَادِ، قَدِ حَرَصَ الرَّئِيسُ عَلَى إِعْلَانِ عِلَاوَاتٍ دَوْرِيَّةٍ لِلْعَامِلِينَ الْمُخَاطَبِينَ وَغَيْرِ الْمُخَاطَبِينَ بِقَانُونِ الخِدْمَةِ الْمَدْنِيَّةِ، وَبِالْفِعْلِ شَهِدَتْ مُخَصَّصَاتُ أَجُورِ مُوظَّفِي الدَّوْلَةِ، خِلالَ السَّنَوَاتِ الْمَالِيَّةِ مِنْ 2010/2011 إِلَى 2021/2022، تَصَاعُدًا مُطَّرَدًا؛ حَيْثُ ارْتَفَعَتْ مِنْ 96.2 مِليَارِ جُنْيَةٍ فِي عَامِ 2010/2011 إِلَى 122.8 مِليَارِ جُنْيَةٍ فِي الْعَامِ التَّالِيِ، ثُمَّ 142 مِليَارِ جُنْيَةٍ فِي عَامِ 2012/2013، وَ182 مِليَارِ جُنْيَةٍ فِي عَامِ 2013/2014، وَ207 مِليَارِ جُنْيَةٍ لِلْعَامِ 2014/2015، وَهَكَذَا حَتَّى قُدِّرَتْ بِنَحْوِ 361 مِليَارِ جُنْيَةٍ فِي مُوَازَنَةِ الْعَامِ الْمَالِي الْقَادِمِ 2021/2022. بِمَا يَعْنِي ارْتِفَاعَ مُخَصَّصَاتِ الْأَجُورِ وَتَعْوِيضَاتِ الْعَامِلِينَ بِخَوَالِي 265 مِليَارِ جُنْيَةٍ خِلالَ تِلْكَ الْفَتْرَةِ.

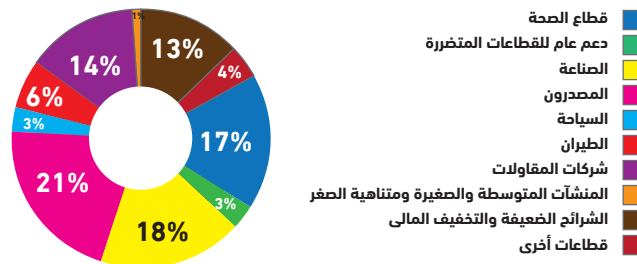
كَمَا تَمَّ رَفْعُ الْحَدِّ الْأَدْنَى مِنَ الْأَجُورِ؛ لِيَصْبِحَ 2000 جُنْيَةٍ، وَمِنْ الْمُسْتَهْدَفِ رَفْعُهُ لـ 2400 بِدَايَةِ الْعَامِ الْمَالِي 2021/2022.



وَبِمُقَارَنَةٍ بَسِيطَةٍ، نَجِدُ فِي تَفَاصِيلِ التَّطَوُّرِ فِي كُلِّ بَنْدٍ أَنَّهُ بَرَعَمَ رَفَعُ الدَّعْمِ عَنِ الْمَحْرُوقَاتِ وَالْكَهْرِبَاءِ، لِأَنَّهُ ارْتَفَعَ عَلَى السَّلْعِ التَّمُويِنِيَّةِ بِجَانِبِ الدَّعْمِ التَّقْدِي، مِنْ خِلالِ بَرْنَامَجِي تَكَافُلٍ وَكِرَامَةٍ، وَذَلِكَ بِخِلَافِ دَعْمِ الْعِيدِ مِنَ الْمُبَادِرَاتِ وَالْمَشْرُوعَاتِ الْحُكُومِيَّةِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ وَالْاِقْتِصَادِيَّةِ كَبَرْنَامَجِ التَّأْمِينِ الصَّحِّي الشَّامِلِ وَالنَّقْلِ وَالْإِسْكَانِ الْاجْتِمَاعِيَّ وَالْمُبَادِرَاتِ الرَّئِيسِيَّةِ الصَّحِيَّةِ وَدَعْمِ تَشْطِيطِ الصَّادِرَاتِ .. وَغَيْرِهِمْ.

وَقَدِ اتَّسَمَتِ الْمُوَازَنَةُ الْعَامَّةُ بِالْمُرُونَةِ وَالْقُدْرَةِ عَلَى التَّخَارِجِ مِنْهَا وَتَعْدِيلِهَا وَفَقًّا لِلتَّطَوُّرَاتِ الَّتِي تَطْرَأُ عَلَى الصَّعِيدِ الْاِقْتِصَادِيَّ وَالْاجْتِمَاعِيَّ، وَهُوَ مَا ظَهَرَ مِنْ خِلالِ الْاِسْتِجَابَةِ السَّرِيعَةِ لِلْأَزْمَةِ الرَّاهِنَةِ، وَإِعْلَانِ الرَّئِيسِ «السِّيَسِي» تَخْطِيطِ 100 مِليَارِ جُنْيَةٍ؛ لِلتَّعَامُلِ مَعَ تَدَاعِيَاتِ الْجَائِحَةِ لِمْسَانِدَةِ الْقِطَاعَاتِ وَالْفَنَاتِ الْأَكْثَرِ تَضَرُّرًا خِلالَ الشُّهُورِ الْأَخِيرَةِ مِنَ الْعَامِ 2020/2019، وَامْتَدَّتْ حَتَّى الْعَامِ 2021/2020، وَقَدِ تَمَّ تَخْطِيطُ حَصَصِ الْمُسَانِدَةِ؛ بِحَيْثُ كَانَتْ حَصَصُ الْقِطَاعِ التَّصْدِيرِ وَالصَّنَاعَةِ وَقِطَاعِ الصَّحَّةِ وَشَرِكَاتِ الْمُقَاوَلَاتِ هِيَ الْأَعْلَى، بِمَا يَشِيرُ إِلَى تَجَنُّبِ حُدُوثِ آيَّةِ اِخْتِلَالَاتٍ لِاِقْتِصَادِ الْمَطْنِ، وَذَلِكَ عَلَى النَحْوِ الْآتِي:

التوزيع النسبي للدعم الإضافي المقدم للقطاعات والفئات المتضررة من كورونا حتى يناير 2021



هَذَا بِخِلَافِ الْإِنْفَاقِ عَلَى كُلِّ مَا يَحَقِّقُ التَّنْمِيَّةَ الْمُسْتَدَامَةَ، فَارْتَفَعَتْ مُخَصَّصَاتُ الْاِسْتِثْمَارَاتِ الْحُكُومِيَّةِ فِي مُوَازَنَةِ الْعَامِ 2021/2020 لـ 280.6 مِليَارِ جُنْيَةٍ، مُقَابِلَ 39.5 مِليَارِ جُنْيَةٍ فِي الْعَامِ 2012/2013، كَمَا اسْتَهْدَفَتْ بِنَاءَ الْإِنْسَانِ، وَتَعْزِيزَ التَّنْمِيَّةِ الْبَشَرِيَّةِ، فِي مَوْسَّرَاتِهَا الثَّلَاثَةِ: الخِدْمَاتِ الصَّحِيَّةِ، وَالْمُسْتَوَى التَّعْلِيمِيَّ، وَتَحْسِينِ مُسْتَوَى دَخْلِ الْفَرْدِ، إِذْ تَمَّ تَخْطِيطُ زِيَادَةِ سَنَوِيَّةٍ فِي الْمَخَصَّصَاتِ الْمَتَّاحَةِ لِصَالِحِ التَّعْلِيمِ وَالصَّحَّةِ؛ لِتَتَوَافَقَ مَعَ الْاِسْتِحْقَاقَاتِ الدَّسْتُورِيَّةِ.

فقد استطاعت السياسات المالية التي عملت على تحقيق الضبط المالي من تحويل نسبة العجز الأولي (باستبعاد فوائد الديون) من الناتج المحلي الإجمالي التي وصلت لنحو (5.3٪) في العام 2012/2013، إلى فائض في العام 2017/2018 بنحو (0.1٪)، وقد ارتفع هذا الفائض لنحو 1.7٪ في العام 2019/2020، ويُقدَّر وصوله لـ (0.9٪) في العام 2020/2021.

كما تراجعَت نسبة العجز الكلي للناتج المحلي الإجمالي من 12.5٪ عام 2014/2015 إلى 8٪ عام 2019/2020، ويُقدَّر وصوله لـ 7.7٪ عام 2020/2021.

جدول يوضح تطوُّر نسب الميزان الأولي والميزان الكلي للناتج المحلي الإجمالي ٪

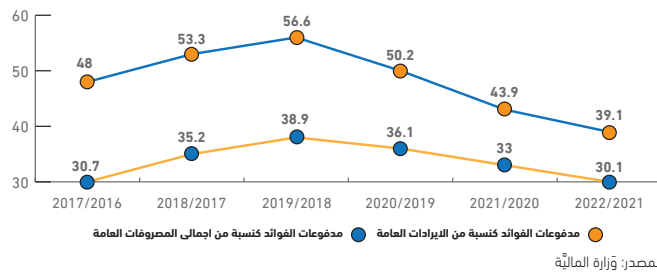
2021/2020 تقدير	2020/2019	2019/2018	2018/2017	2014/2013	2013/2012	
0.9	1.7	1.9	0.1	-3.9	-5.3	الرصيد الأولي
-7.7	-8	-8.1	-9.7	-12	-13.7	العجز الكلي

المصدر: وزارة المالية المصرية، البيان المالي لموازنة العام المالي 2021/2022

وبالنظر إلى بند خدمة الدين الذي يستغله البعض لتوجيه الانتقادات إلى السياسات المالية الحالية، فقد تواصلت الجهود نحو تحجيم الحاجة إلى الاستدانة؛ سواء المحلية أم الخارجية، من خلال معالجة السبب الأساسي للاستدانة، ألا وهو عجز الموازنة - كما سبقت الإشارة - وبالتالي، يحد من نمو الدين العام.

ويستهدف حفض نسبة دين أجهزة الموازنة العامة للناتج، لتصل لأقل من 85٪ بنهاية 2024، بالمقارنة بـ 108٪ من الناتج في يونيو 2017، وذلك مدفوعاً بتراجع مخصصات مدفوعات الفوائد؛ لتقدَّر بنحو 566 مليار جنيه للعام المالي 2020/21، مقابل 568.4 مليار جنيه مُحقق في العام 2019/20، ويُقدَّر أن يصل لـ 579.6 مليار جنيه عام 2021/22.

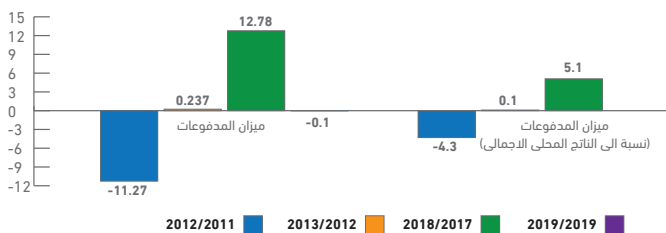
مدفوعات الفوائد نسبة للمصروفات والإيرادات العامة - ٪



رابعاً: تحسُّن وضع المعاملات الخارجية:

أثَّرت جائحة كوفيد على ميزان المدفوعات في العام 2019/2020، بشكلٍ مؤقت؛ حيث حقق عجزاً قدره 8.5 مليارات دولار، مقابل تحسُّنه في السنوات السابقة؛ حيث حقق فائضاً خلال العام 2017/2018، بلغ 12.7 مليار دولار، مقابل فائض قيمته 237 مليون دولار في العام 2012/2013، وعجز قدر بنحو 11.2 مليار دولار عام 2011/2012، وهو ما انعكس على نسبة ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي 5.1٪ في العام 2017/2018، مقابل 0.1٪، و4.3٪ في العام 2012/2013 والعام 2011/2012 على التوالي.

تطور وضع ميزان المدفوعات القيمة بالمليار دولار

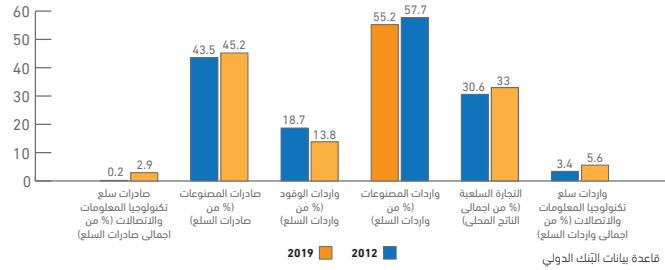


إلا أنّ ميزان المدفوعات استطاع استعادة تصيينه، فحقق خلال الفترة يوليو / ديسمبر من العام المالي 2020/2019 فائضاً مقداره 1.5 مليار دولار، مقارنةً بعجز بلغ حوالي 9 مليارات دولار، خلال النصف الثاني من العام 2019/20 (يناير - يونيو 2020)، والتي كانت تمثل حوزة جايحة فيروس كورونا المستجد، وفائضاً بلغ 410.9 مليون دولار، خلال الفترة المناظرة من العام المالي 2019/2020.

وقد كان هذا التصسن في وضع ميزان المدفوعات، مدفوعاً بعدد من الجهود على مستوى متحصلات النقد الأجنبي، ولاسيما من مصادره الجارية، فعلى مستوى التجارة الخارجية، بالرغم من استمرار العجز التجاري، ولكن هناك تغيير في الهيكل السلمي للصادرات لصالح السلع المصنعة التي ارتفعت نسبتها من إجمالي الصادرات إلى حوالي 45% عام 2019 و52% عام 2018، مقابل 43% عام 2012.

وكذلك ارتفاع صادرات سلع تكنولوجيا المعلومات عام 2019، لما نسبته 2.9% من إجمالي صادرات السلع، مقابل 0.2% عام 2012. بينما تراجع نسبة واردات الوقود لما نسبته 13.8%، مقابل 17.8% من إجمالي واردات السلع خلال نفس الفترة، وذلك بفضل الاكتشافات من النفط والغاز الطبيعي وزيادة إنتاج الوقود محلياً.

التغيير النسبي للهيكل السلمي للتجارة الخارجية بالمقارنة بين عامي 2012 و2019



وبالنظر إلى نسبة المتحصلات من النقد الأجنبي إلى المدفوعات منه، نجد ارتفاع نسبة الصادرات السليمة إلى الواردات؛ لتصبح 42.8% في العام 2019/2018، مقابل حوالي 36% في العام 2015/2014، وكذلك بلغت نسبة المتحصلات الخدمية نحو 214.5% من إجمالي المدفوعات الخدمية.

كما ارتفع صافي الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي لما نسبته 3.1% في 2018/17، مقابل 1.9% في العام المالي الأول للرئيس «السيسي» 2015/2014. فيما كان تراجع النسب في العام 2020/2019 مدفوعاً بالتداعيات السلبية لجائحة فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي.

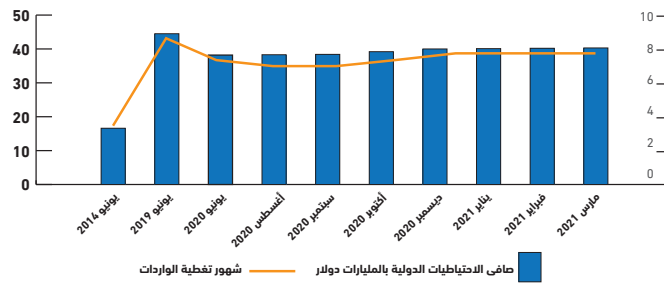
2020/2019	2019/2018	2013/2012	
42	42.8	45.2	الصادرات السليمة / الواردات السليمة
172.9	214.5	143	المتحصلات الخدمية / المدفوعات الخدمية
78.2	87.9	92.4	الحصيلة الجارية / المدفوعات الجارية
2.1	2.7	1.1	صافي الاستثمار الأجنبي المباشر / الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: قاعدة بيانات البنك المركزي

خامساً: استعادة بناء الاحتياطي الدولي .. نجاح غير مسبوق:

يهدف برنامج الإصلاح الاقتصادي، والذي تبنته الحكومة المصرية، في 11 نوفمبر 2016، إلى تحقيق عدد من السياسات، ومن بينها اعتماد سعر صرف مرّن، وإعادة بناء الاحتياطيات النقدية، وبالفعل استطاع المركزي إعادة تكوين صافي الاحتياطيات الدولية؛ ليتجاوز الـ 45 مليار دولار في بداية مارس 2020، مقابل 16.6 مليار دولار في يونيو 2014، ونتيجة لذلك ارتفع عدد الأشهر الذي يغطيه من الواردات من السلع الأساسية من 3.3؛ لنحو أكثر من 8 أشهر، وهذا يعني أنه في الحدود المناسبة طبقاً للمؤشر الكمي المعدّل تغطية الاحتياطيات الدولية للواردات السلعية مع زيادة الاحتياطي في الوقت الراهن، فإنّ معدلات التغطية قد ارتفعت. وقد تأثر الاحتياطي بتداعيات كورونا، ولكن استطاعت الإدارة النقدية استعادة بناء الاحتياطيات الدولية بعدما تراجعت بأكثر من 6 مليار دولار بالمقارنة بين يونيو 2019، ويونيو 2020، ويعاود تصاعده ليصل إلى نحو 40.34 مليار دولار، في نهاية مارس 2021، وبما يغطي 7.5 شهور من الواردات السلعية، مقابل 38.2 مليار دولار في نهاية يونيو 2020.

تطور صافي الاحتياطيات الدولية - بالمليار دولار وأشهر تغطية الواردات

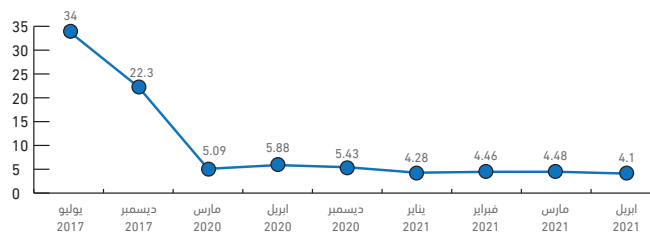


سادساً: احتواء التضخم:

قرار تحرير سعر صرف العملة المحلية، أدى إلى انخفاض قيمتها بمقدار الضعف تقريباً، بالإضافة إلى عدد من القرارات الهادفة لتقييد الإنفاق العام للدولة، وترتب على تلك القرارات موجة عاتية من الارتفاع في الأسعار؛ لتتخطى معدلات التضخم السنوية حاجز الثلاثين في منتصف العام 2017، ونتيجة لذلك تبني البنك المركزي سياسة استهداف التضخم، وخفض معدّله إلى 13% في نهاية 2018، وكانت من أبرز أدواته لتحقيق هذا الأمر تبني سياسة نقدية تقشفية (رفع أسعار الفائدة والاحتياطي القانوني).

وقد ساعدت تلك السياسة على تراجع النقد المتداول خارج الجهاز، بجانب السياسات الإنتاجية الهادفة لتوفير كميات مناسبة من السلع الرئيسية، وجهود تعزيز القدرة التخزينية؛ لتوفير مخزون استراتيجي كافٍ، وهو ما تصاحب مع تراجع المعدل السنوي للتضخم العام السنوي لنحو 5.09% في مارس 2020، ومع الارتفاع الطفيف في بداية الإجراءات الاحترازية للكورونا، ووصوله إلى 5.88% في إبريل 2020، لجأ البنك المركزي لاتباع سياسة توسعية بخص أسعار الفائدة بنحو 400 نقطة، منذ مارس 2020؛ تشجيعاً للاستثمار؛ نتيجة خفض التكلفة التمويلية، وهو ما لاقى صده على معدل التضخم؛ حيث تراجع ليصل في شهر إبريل 2021 لنحو 4.1%، مقابل متوسط معدل تضخم سنوي قدره 7.1% في العام 2019 و12% عام 2018 و22% عام 2017، بل استقرت وتراجعت أسعار العديد من السلع الغذائية ليحقق معدل التضخم السنوي للسلع الغذائية تراجعاً وللمرة الأولى منذ سنوات بنحو 0.3% خلال الربع الأول من العام 2021.

معدل التضخم العام



المصدر: قاعدة بيانات البنك المركزي المصري

مؤشرات اجتماعية.. جهود متواصلة للتحسين



لم يكن تحسُّن المؤشّرات الاقتصاديّة هو العبء الأوحد على كاهل القيادة السياسيّة، بل أكدّ الرئيس «عبد الفتاح السيسي» ، دومًا أنّ تحسُّن مستوَي معيشة الأفراد، وبناء الإنسان هما أهمُّ أولويّاته، وحرص على توجيه حكومته إلى تحسين الوضع القائم لمجالات التنمية البشريّة، وقد تمّت بلورت تلك الجهود تحت مظلة المبادرة الرئاسيّة التي أُطلقت في بداية العام 2019، والمعروفة باسم «حياة كريمة»؛ لتوفير احتياجات الفئات المجتمعيّة الأكثر احتياجًا، كالأيتام والنساء المعيلات والأطفال، وتوفير فرص عمل للشباب، بجانب تمكين اجتماعي، من خلال خدمات مقدّمة للمرأة والطفل، مثل الصحّة، والتّعليم والسكن، وتمّ العمل على مستوَي النقاط الآتية:

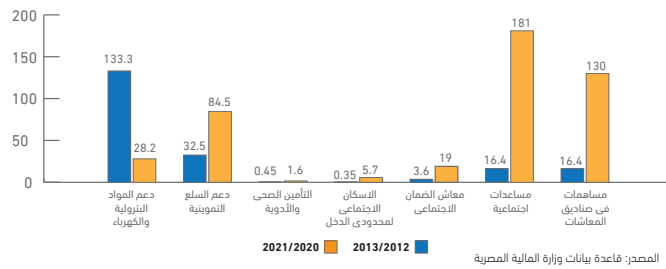
أولاً: تحسين مستوَي معيشة الأفراد:

كان تخفيف الآثار السلبية الناتجة عن تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصاديّ على الفئات الأكثر احتياجًا، هدفًا رئيسًا لحكومته؛ حيث تمّ:

◆ تنفيذ شبكة واسعة للحماية الاجتماعيّة:

لقد وعدّ الرئيس «السيسي» ، وأوفى بوعده فيما يخصّ تحويل الدّعم المرفوع عن المحرّقات والكهرباء لصالح دعم الحماية والأمان الاجتماعيّ، وهو ما يظهره التغيّر في هيكل توزيع الدّعم الماليّ بالموازنة العامّة.

تطور توزيع مخصصات بعض بنود الدعم والمساعدات الاجتماعيّة بالمقارنة بين عامي 2013/2012 و2021/2020 - بالمليار جنيه



فقد استحوذت مخصّصات الدّعم والمنح المقدّمة للخدمات الاجتماعيّة في موازنة العام 2021 / 2020 نحو 55.5% من إجماليّ مخصّصات باب الدّعم في الموازنة العامّة والبالغة 326.3 مليار جنيه؛ حيث تمّ رفع تلك المخصّصات من 99 مليار جنيه عام 2019/ 2018، ولنحو 173.5 مليار جنيه، و181 مليار جنيه في عامي 20/19 و21/20؛ بسبب دفعة المساعدات الاجتماعيّة التي خصّصت للفئات الأكثر تضرراً من تداعيات فيروس كورونا كمنحة العمالة غير المنتظمة.

هداً إلى جانب استمرار السياسات الموضوعية للحماية والأمان الاجتماعيّة، هو ما أتضح من خلال حُرمة إضافيّة لدعم شبكة الحماية الاجتماعيّة سميت ببرنامج تكافل وكرامة، والذي بدأ منذ مارس 2015، والمتعلّق بتقديم دعم نقديّ للأسر الفقيرة؛ لضمان نموّ الأطفال صحياً، وإبقائهم في المدارس للتّعليم، وقد بلغ عدد المستفيدين من البرنامج نحو مليوني و250 ألف أسرة؛ حتّى سبتمبر 2018 في جميع المحافظات.

وَيَقْدَرُ رَفْعُهَا فِي الْعَامِ الْمَالِيَّ 2021/2020؛ لِنَحْوِ 3.6 مِلْيَيْنِ مُسْتَفِيدٍ، وَهُوَ مَا سَاهَمَ فِي تَرَاوِجِ نِسْبَةِ الْفَقْرِ فِي رِيْفِ الْوَجْهِ الْقَبْلِيِّ الَّذِي اسْتَفَادَ مِنْ 86% مِنَ الْأَمْوَالِ الَّتِي وَجَّهَتْ لِإِرَامِجِ تَكَافُلِ وَكِرَامَةِ لِالدَّعْمِ النَّقْدِيِّ كَانَتْ لِلْمُحَافَظَاتِ الثَّلَاثِ الْأَفْقَرِ فِي الصَّعِيدِ.

كَمَا تَمَّتْ زِيَادَةُ قِيَمَةِ الدَّعْمِ النَّقْدِيِّ لِلْفَرْدِ الْمُسَجَّلِ عَلَى الْبَطَاقَةِ التَّمُوِينِيَّةِ مِنْ 15 جُنْيَهَا فِي يُونِيُو 2015 إِلَى 50 جُنْيَهَا فِي يُولِيُو 2017، كَمَا تَمَّ اسْتِهْدَافُ 71 مِلْيُونِ مُسْتَفِيدٍ مِنْ دَعْمِ الْخُبْرِ وَنَحْوِ 63.6 مِلْيُونِ مُسْتَفِيدٍ مِنْ دَعْمِ السَّلْعِ الْفِذَائِيَّةِ، إِضَافَةً إِلَى تَطْبِيقِ مَنْظُومَةِ الْخُبْرِ الْمَدْعَمِ، وَتَخْصِيصِ 150 رَغِيْفًا شَهْرِيًّا لِكُلِّ مُوَاطِنٍ.

وَبِحَسَبِ تَوْجُّهِ وَزَارَةِ التَّمُوِينِ وَالتَّجَارَةِ الدَّاخِلِيَّةِ بِتَحْوِيلِ دَعْمِ الْخُبْرِ إِلَى نَقْدِيٍّ مُشْرُوطٍ، مِنْ خِلَالِ إِضَافَةِ قِيَمَةِ دَعْمِ الْخُبْرِ نَقْدًا، وَالَّتِي تُقَدَّرُ بِقِيَمَةِ 90 جُنْيَهَا إِلَى 50 جُنْيَهَا قِيَمَةَ دَعْمِ الْفَرْدِ السَّلْعِيِّ، يَصْبِحُ إِجْمَالِي قِيَمَةَ الدَّعْمِ نَحْوِ 140 جُنْيَهَا لِكُلِّ فَرْدٍ عَلَى الْبَطَاقَةِ التَّمُوِينِيَّةِ.

وَبِنَاءِ عَلَى تِلْكَ الْجُهُودِ وَغَيْرِهَا، ارْتَفَعَ مَتَوَسِّطُ الدَّخْلِ السَّنَوِيِّ لِلْأُسْرَةِ مِنْ 60.4 أَلْفِ جُنْيَةٍ فِي بَحْثِ الدَّخْلِ وَالْإِنْفَاقِ لِعَامِ 2017/2018 إِلَى 69.1 أَلْفِ جُنْيَةٍ فِي بَحْثِ 2019/2020، بِالإِضَافَةِ إِلَى اسْتِمْرَارِ الدَّعْمِ الْفِذَائِيِّ؛ لِيَصِلَ إِلَى مَتَوَسِّطِ 1420 جُنْيَةٍ سَنَوِيًّا لِلْأُسْرَةِ فِي بَحْثِ 2019/2020، وَمَازَلَتْ الدَّوْلَةُ تَفْطِي نِسْبَةَ 84% مِنَ الْأُسْرِ الْمِصْرِيَّةِ بِالدَّعْمِ التَّمُوِينِيِّ، كَمَا أَظْهَرَتِ النَّتَائِجُ تَرَاوِجَ نِسْبِ الْفَقْرِ فِي مُعْظَمِ مَنَاطِقِ الْجُمْهُورِيَّةِ، وَخَاصَّةً فِي كُلِّ مِنْ رِيْفِ الْوَجْهِ الْبَحْرِيِّ وَالْقَبْلِيِّ؛ حَيْثُ بَلَغَتْ 22.56% فِي رِيْفِ الْوَجْهِ الْبَحْرِيِّ؛ مُقَارَنَةً بـ 27.29% عَامِ 2017/2018، وَ48.15% فِي رِيْفِ الْوَجْهِ الْقَبْلِيِّ، مُقَارَنَةً بـ 51.94% عَامِ 2017/2018. وَبِالتَّالِي؛ ارْتِفَاعِ مَتَوَسِّطِ الْإِنْفَاقِ الْكُلِّيِّ لِلْأُسْرَةِ فِي السَّنَةِ؛ لِيَصِلَ إِلَى 61.9 أَلْفِ جُنْيَةٍ فِي الْعَامِ 2019/2020، مُقَابِلَ 53.7 أَلْفِ جُنْيَةٍ فِي 2017/2018.

◆ جُهُودُ الْحَدِّ مِنَ الزِّيَادَةِ السُّكَّانِيَّةِ:



تَرْتَبِطُ الزِّيَادَةُ السُّكَّانِيَّةُ بِشَكْلِ طَرْدِيٍّ مَعَ الْفَقْرِ؛ نَتِيجَةَ ارْتِفَاعِ نِسْبِ الْإِعَالَةِ الْفَعْمَرِيَّةِ الَّتِي وَصَلَ إِلَى حَوَالِي 62%، أَي كِلَ 100 فَرْدٍ مِنَ السُّكَّانِ يَعُولُونَ 62 فَرْدًا. كَمَا أَشَارَ بَحْثُ الدَّخْلِ وَالْإِنْفَاقِ لِعَامِ 2017/2018، إِلَى أَنَّ 75% مِنَ الْأُسْرِ الَّتِي يَبْلُغُ عَدْدُ الْأَفْرَادِ بِهَا 10 أَفْرَادٍ فَأَكْثَرَ يَعَانُونَ مِنَ الْفَقْرِ، فِي حِينِ أَنَّ 6% فَقَطُ مِنَ الْأُسْرِ الَّتِي يَبْلُغُ عَدْدُ الْأَفْرَادِ مِنْ 3 إِلَى 4 أَفْرَادٍ يَعَانُونَ مِنَ الْفَقْرِ، وَهَذَا يَعْنِي أَنَّ زِيَادَةَ عَدْدِ أَفْرَادِ الْأُسْرَةِ يَزِيدُ مِنْ نِسْبِ الْفُقَرَاءِ فِي الْمَجْتَمَعِ الْمِصْرِيِّ، وَهُوَ مَا دَفَعُ بِالْجِهَاتِ الْمَعْنِيَّةِ لِإِطْلَاقِ مَبَادِرَاتٍ تَهْدَفُ إِلَى تَنْظِيمِ النِّسْلِ؛ لِحَدِّ مِنْ نِسْبِ الْفَقْرِ. وَمِنْهَا عَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ، بَرْنَامِجُ «2 كِفَايَةُ»؛

لِلْحَدِّ مِنَ الزِّيَادَةِ السُّكَّانِيَّةِ بَيْنَ الْأُسْرِ الْمُسْتَفِيدَةِ مِنَ الدَّعْمِ النَّقْدِيِّ «تَكَافُلِ»، وَيَسْتِهْدَفُ مِلْيُونِ 148 أَلْفًا وَ861 سَيِّدَةً تَتَرَاوِجُ أَعْمَارَهُنَّ بَيْنَ 18 وَ49 عَامًا، وَلَدَيْهِنَّ 3 أَطْفَالٍ أَوْ أَقَلَّ لِلْأُسْرَةِ الْوَاحِدَةِ فِي الْمَحَافَظَاتِ الْأَكْثَرُ فَقْرًا، وَهِيَ: «الْبَحِيرَةَ، الْجِيزَةَ، الْفِيُومِ، بَنِي سُوَيْفِ، الْمَنِيَا، أَسِيُوطِ، سُوَهَاجِ، قَنَا، الْأَقْصَرِ، وَأَسْوَانَ»، بِتَمْوِيلِ قَدْرِهِ 85 مِلْيُونِ جُنْيَةٍ.

هَذَا إِلَى جَانِبِ رِبْطِ قِيَمَةِ الدَّعْمِ النَّقْدِيِّ الْمُخْصَّصِ لِلْفَرْدِ فِي السَّلْعِ التَّمُوِينِيَّةِ، وَبِالْبَالِغِ نَحْوِ 50 جُنْيَهَا لِلْفَرْدِ فِي الْأُسْرَةِ الْمَكُونَةِ مِنْ 4 أَفْرَادٍ، وَأَمَّا مَا بَعْدَ طِفَالَيْنِ يَخْصُصُ لِكُلِّ فَرْدٍ 25 جُنْيَهَا.

كَمَا أَنَّهُ فِي إِطَارِ مُسْتَهْدَفَاتِ رُؤْيَا مِصْرَ 2030 الَّتِي تَتَضَمَّنُ الْارْتِفَاعَ بِجُودَةِ حَيَاةِ الْمَوَاطِنِ الْمِصْرِيِّينَ، مِنْ خِلَالِ الْعَمَلِ وَمَقْفًا لِاتِّجَاهَيْنِ مُتَوَازِيَيْنِ، فِي ذَاتِ التَّوَقُّيْتِ، الْإِتِّجَاهِ الْأَوَّلِ: هُوَ زِيَادَةُ الرِّقْعَةِ الْمَعْمُورَةِ، لِاسْتِيْعَابِ الزِّيَادَةِ السُّكَّانِيَّةِ الَّتِي نَشْهَدُهَا مِصْرًا. وَالِاتِّجَاهِ الثَّانِي: هُوَ تَطْوِيرُ الْعِمْرَانِ الْقَائِمِ. وَتَحْقِيقُ ذَلِكَ تَبْنَتِ الْحُكُومَةُ أَكْثَرَ مِنْ 31 أَلْفِ مَشْرُوعٍ؛ سِوَاهُ تَمِّ تَنْفِيذِهَا، أَمْ تَنْفِيذِهَا جَارٍ الْآنَ، وَسَيَتَمُّ الْإِنْتِهَاءُ مِنْهُمْ خِلَالِ السَّنَوَاتِ الثَّلَاثِ الْقَادِمَةِ، وَتَتَجَاوَزُ تَكَلْفُهَا الْإِسْتِمَارِيَّةَ 5.8 تَرِيْلْيُونِ جُنْيَةٍ.

◆ تقنين أوضاع العمالة غير الرسمية:

يشكل العاملون في القطاع الخاص خارج المنشآت أعلى نسبة من المشتغلين؛ حيث تبلغ نسبتهم 44.9% أي ما يقرب من منتصف حجم المشتغلين في مصر يعملون في القطاع الخاص خارج المنشآت، وفي هذا الإطار أطلق الرئيس «عبد الفتاح السيسي»، مبادرة حماية العمالة غير المنتظمة ودمجهم في القطاع الرسمي؛ حيث نصّ مشروع قانون العمل الجديد في مادته 32 على «إنشاء صندوق لحماية وتشغيل العمالة غير المنتظمة؛ بحيث يكون له فروع في جميع المحافظات، كما أصدر البنك المركزي المصري شهادة أمان تستهدف توفير شبكة تأمين ضد الوفاة، لبعض شرائح المجتمع مثل العمالة اليومية، والمرأة المعيلة.

هذا فيما منح القانون الجديد، رقم 152 لسنة 2020، لتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر حزمة من الحوافز؛ لتشجيع القطاع غير الرسمي على الاندماج في القطاع الرسمي، مثل إعفاء المشروعات التي تتقدم بطلب لتوفيق أوضاعها من ضريبة الدمغة ومن رسوم التوثيق والشهر لعقود تأسيس الشركات والمنشآت وعقود التسهيلات الائتمانية والرهن المرتبطة بأعمالها وغير ذلك من الضمانات التي تقدمها المشروعات للحصول على التمويل، وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ قيدها في السجل التجاري، كما تعفى من الضريبة والرسوم المشار إليها عقود تسجيل الأراضي اللازمة لإقامة تلك المشروعات.

◆ مبادرات تشجيع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر:

حرصت الدولة على دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وإنشاء هيئات تتولي متابعتها، مثل جهاز تنمية الصادرات وتنمية الصناعات الصغيرة، لتسهيل العمل وحل أية مشكلات تواجه القطاع، وقد عمل كوسيط بين أصحاب المشروعات والوزارات المرتبطة بعمل تلك المشروعات، ودعمًا للفئات الأكثر احتياجًا، ومن ضمنها النساء، وخاصة المعيلات، فقد قام جهاز المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، خلال السنوات السبع الماضية بفتح 32 مليار جنيه، في هذه الفترة، مقارنة بـ 50 مليون جنيه في 30 سنة.

ومن أجل تخفيف التكاليف التمويلية عن كاهل الراغبين في إقامة مشروعات جديدة أو توسيع القائمة، فقد أطلق البنك المركزي بتوجيهات رئاسية مبادرة بـ 200 مليار جنيه على مدى خمس سنوات وجرى مدّها، وهناك نمو ملحوظ في حجم المحفظة، وأرصدة التمويل بلغت 26 مليار جنيه لـ 3 ملايين عميل في هذا القطاع.

وقد جاء على رأس الدعم والتشجيع اللذين قدّمهما الرئيس «السيسي» لهذا القطاع، إطلاق قانون لتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وإصدار لائحته التنفيذية في إبريل 2021، وقد أتاح هذا القانون مزايا كثيرة لأصحاب المشروعات، مثل الحوافز الضريبية غير المسبوق، كإعفاء من الرسوم وضريبة الدمغة على تسجيل الأراضي وتأسيس الشركات وعقود الانتماء والإعفاء من ضريبة الأرباح الرأسمالية، والإعفاء من ضريبة توزيع الأرباح لشركات الشخص الواحد.

◆ الاهتمام بتنمية القرى الأكثر فقرًا:



يمثل الريف وما به قرى جوهر الدولة المصرية، فهو يضم 58% من إجمالي السكان، ويمثل العاملون بالزراعة القاطنون في القرى حوالي 25% من إجمالي المشتغلين، ورغم الثقل الوزني للريف وسكانه داخل المجتمع المصري، إلا أنه يعاني من مشكلات جمّة على مستوي البنية التحتية وفرص العمل والخدمات الحكومية والأمية، ولمحو تلك المشكلات التي تراكمت لعقود أولى الرئيس «السيسي» للريف أهمية خاصة؛ حيث تم إطلاق مشروع لتنمية القرى الأكثر فقرًا، بتكلفة 4 مليارات جنيه، ويستهدف تنمية 1153 قرية بعشر محافظات، ويبلغ عدد سكانها حوالي 12 مليون نسمة، تمثل نسبة الفقراء منهم نحو 5.6 ملايين نسمة.

وفي إطار المشروع القومي لتطوير العمران القائم، والذي تتجاوز تكلفته الاستثمارية 5.8 تريليون جنيه، سيخصص منهم 515 مليار جنيه مخصصين ضمن المبادرة الرئاسية حياة كريمة، لتطوير قرى مصر، البالغ عددها 4584 قرية وتوابعها 30888 عزبة وكفر وتجمع موزعين على 175 مركزاً إدارياً في 20 محافظة، اجتماعياً واقتصادياً وعمرائياً؛ بهدف تحسين جودة حياة أهل القرى بمشاركةهم العملية، لتجد كل قرية نصيباً عادلاً من الخدمات المتنوعة في البنية الأساسية والخدمات العامة، وأيضاً نصيباً عادلاً في المشروعات الاقتصادية لينحسن دخل أبناء القرى ويجدوا فرصاً للعمل الشريف المنتج.

◆ الاهتمام بالفئات الأولى بالرعاية:

وجّه الرئيس «السياسي» جلّ اهتمامه بالفئات الاجتماعية الأولى بالرعاية، كأصحاب الاحتياجات الخاصة والمرأة وكذلك الشباب، وجاء التعامل مع تلك الفئات على النحو الآتي:

1 ذو الاحتياجات الخاصة:

وضعت القيادة السياسية قضية تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة نصب أعينها، حتى أصبح بإمكاننا اعتبار تلك الفترة هي العصر الذهبي لقضايا تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة على المستوى المحلي، فلم تبخل القيادة السياسية بجهود على كافة المستويات في رعايتها لذوي الاحتياجات الخاصة، والذين يبلغ عددهم حوالي 10 ملايين فرد، وفقاً لتعداد سكان مصر 2017، وقد تكفل الاهتمام والإعلاء من أهمية تمكين ودمج تلك الفئات بالمجتمع، بإعلان العام 2018، كعام لذوي الاحتياجات الخاصة، ثم جاء إصدار قانون الأشخاص ذوي الإعاقة في نهاية عام 2018، وإصدار اللائحة التنفيذية للأشخاص ذوي الإعاقة في عام 2019، بما يشير إلى وعي القيادة السياسية بالتهميش الذي ظلت تلك الفئة تعانيه على مدار سنوات طويلة، وقد حرصت الدولة على جعل الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة يأخذ منظوراً شاملاً لمختلف الجوانب المؤسسية والتشريعية، وكذلك السياسية التنموية، بما تتضمنه من تعليم وصحة وثقافة ورياضة.. إلى آخره، وكانت نتيجة هذا الاهتمام:

◆ تزايد ملحوظ في عدد دور الرعاية الاجتماعية لذوي الاحتياجات الخاصة:

حيث ارتفع عدد مكاتب التأهيل ومؤسسات التثقيف ومراكز التأهيل من 204 و68 و25 في العام 2015 إلى 212 و147 و153 عام 2017 على التوالي.

◆ تخفيف الأعباء المعيشية:

من خلال وضع أسعار رسوم تفضيائية لهم في استخدام الخدمات العامة، وتوفير فرص عمل، إذ نصّ قانون الأشخاص ذوي الإعاقة، رقم 10 لسنة 2018 بوجوب تعيين نسبة 5% من القوة العاملة، وتدشين صندوق «عطاء» الخيري لذوي الاحتياجات الخاصة، واستجابة لمطالب تسهيل تعامل المكفوفين مع أوراق العملات النقدية، ودعمًا لاستقلاليتهم في تعاملاتهم المادية، أطلق البنك المركزي المصري في العام 2015، مبادرة بإضافة رموز بارزة بأرقام فئة ورق العملة على وجهيها الأمامي والخلفي؛ بهدف تمكين المكفوفين من معرفة فئة الورقة النقدية بأنفسهم؛ ليسهل عليهم التعامل بها؛ حيث أصدر البنك المركزي الأوراق النقدية الجديدة فئة 100 جنيه و200 جنيه متضمنة هذه الإضافات.

وقد وجّه الرئيس «عبد الفتاح السيسي»، بإنشاء صندوق «عطاء»، الخاص برعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة، وأطلق في نوفمبر 2019، ودعمه بمقدار 100 مليون جنيه تمويل من صندوق «تحيا مصر»؛ ليعدّ أول صندوق استثمار خيري مفتوح يعمل وفق أحكام قانون سوق المال، ويستهدف استثمار الأموال ليوحه عائداً لرعاية ودعم مؤسسات ذوي الإعاقة.

وقد قدمت وزارة التضامن الاجتماعي دعماً نقدياً لعدد 1.100.000 شخص من ذوي الإعاقة، بتكلفة تبلغ 5 مليارات جنيه مصري، كما يتم إصدار بطاقات إثبات الإعاقة والخدمات المتكاملة لمستحقي دعم كرامة، كما تخصص وزارة الإسكان 5% من الإسكان الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة.

◆ تعزيز الحقوق التعلّيمية:



توالت المبادرات الرئاسية لدعم وتمكين متحدي الإعاقة، والتي تهدف إلى تطوير العملية التعليمية التكنولوجية للطلبة ذوي الإعاقات البصرية، ورفع كفاءة العملية التعليمية بمدارس التربية الخاصة والمساواة في الفرص التعليمية.

فعلى سبيل المثال، تم تخصيص كلية لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة تمنح شهادة جامعية في هذا التخصص، وذلك لتضمينهم في المجتمع كمنصر فاعل قادر على تحقيق العديد من الإنجازات، بالإضافة إلى إعطاء توجيهات لرؤساء الجامعات بإعفائهم من المصروفات الدراسية، والمدن الجامعية، من خلال الاستعانة بموارد صندوق التكافل الاجتماعي لغير القادرين.

■ التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية:

في ظل انتشار ظاهرة تأنيث الفقر، وانتشاره بشكل كبير بين النساء بوجه خاص، لم تقتصر صور الحرص على المساواة وعدم التمييز الاقتصادي ضد المرأة على التشريعات وحسب، بل حرصت القيادة السياسية أن تتضمن الرؤية الاستراتيجية المصرية للتنمية الاقتصادية حتى عام 2030 في إطار هدفها الخاص بتحقيق النمو الاقتصادي على تبنى مجموعة من الإجراءات التي تعمل على زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل، حيث تضمنت مؤشرات قياس أداء التنمية الاقتصادية حتى عام 2030 رفع نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل من 22.8% في الوقت الحالي، إلى 25% عام 2020، ثم لترتفع إلى 35% عام 2030، وكذلك تحقيق التمكين الاقتصادي للعمل على تخفيض معدلات الفقر.

كما أفردت الدولة استراتيجية خاصة بالهوض بالمرأة للمرة الأولى في تاريخها سُميت بالاستراتيجية الوطنية للهوض بالمرأة المصرية 2030، والتي جاءت متوافقة مع أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر 2030، وتضمنت عدة محاور، جاء على رأسها التمكين الاقتصادي وإتاحة الفرص، من خلال العديد من الأهداف التي تعمل على زيادة معدل تشغيل الإناث ونفاذ المرأة للموارد الاقتصادية، وتنمية قدرتها، ومساندة المرأة العاملة، وتم وضع عدد من المؤشرات لقياس الأثر، والتي جاءت على النحو الآتي:

النسبة المرصودة (الوضع الحالي) خلال عامي 2016/2015	المستهدف 2030	
26.3	9	نسبة المرأة المعيلة تحت خط الفقر
24.2	35	نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل
24	16	معدل البطالة بين الإناث
6	12	نسبة النساء في الوظائف الإدارية
38	48	نسبة النساء في الوظائف المهنية
29	58	فجوة الدخل بين الذكور والإناث
22.5	50	نسبة المشروعات الصغيرة الموجهة للمرأة
45	53	نسبة الإقراض متناهي الصفر الموجه للمرأة
9	18	نسبة الإناث اللاني لديهن حساب بنكي

تحسين أوضاع الشباب:



اهتمت القيادة السياسية في مصر بالشباب وتحسين أوضاعهم وخلق قنوات اتصال بين الشباب والحكومة وفتح آفاق بينه وبين شباب العالم منذ تولي الرئيس «عبد الفتاح السيسي» فترة رئاسته الأولى للجمهورية يونيو 2014، خاصة في ظل تزايد عدد سكان مصر من الشباب، والذين تصل نسبتهم إلى 26.8% من إجمالي سكان مصر وفقاً لتعداد السكان 2017، ومن أبرز تلك الجهود ما يلي:

◆ إطلاق البرنامج الرئاسي لتأهيل الشباب للقيادة PLP: من خلال

إنشاء قاعدة قوية وغنية من الكفاءات الشبابية؛ كي تكون مؤهلة للعمل السياسي والإداري.

◆ إعلان عام 2016 عاماً للشباب: حيث ضمّ هذا العام إطلاق العديد من المشروعات والبرامج التي تستهدف الشباب في مختلف المجالات.

◆ خلق قنوات اتصال بين القيادة السياسية والشباب المصري واستحداث جائزة الإبداع للشباب: من خلال المؤتمرات الوطنية للشباب، والتي تنعقد بشكل شبه دوري، وتم استحداث جائزة الإبداع للشباب في تلك المؤتمرات لأول مرة؛ حيث تساعد تلك المؤتمرات على خلق جسور التواصل والحوار بين الشباب، وبين كلٍّ من ضناع القرار والقطاع الخاص والحكومة والمنظمات المجتمعية المدني، مما يؤدي إلى تحفيز طاقاتهم وتطوير قدراتهم على الابتكار.

◆ إنشاء الأكاديمية الوطنية لتدريب وتأهيل الشباب: تم إنشاء الأكاديمية الوطنية لتدريب وتأهيل الشباب، بناء على القرار الجمهوري رقم 434 لسنة 2017، والذي أصدره الرئيس «السيسي»، في 28 أغسطس 2017؛ بهدف تحقيق متطلبات التنمية البشرية للكوادر الشبابية بكل قطاعات الدولة، والارتقاء بقدراتهم ومهاراتهم.

٤ الأطفال بلا مأوى .. ضرورة العيش الكريم:

إدراكاً بأن استفحال ظاهرة «أطفال الشوارع»، يؤدي بهؤلاء الأطفال إلى الوقوع في فخ الانحراف والجريمة والاستغلال بكافة صوره وأشكاله، مما يجعل منهم أفةً وقنبلة اجتماعية موقوتة، وبناءً على تلك التذاعيات التي تحمل كلٌّ منها أبعاداً ومخاطر جسيمة، جاء تعامل الدولة للحد من تلك الظاهرة انطلاقاً من أن هؤلاء الأطفال ضحية للأوضاع الاجتماعية، ومن حقهم العيش الكريم؛ لذا تبنت الدولة منذ العام 2016، بناءً على توجيهات رئاسية برنامجاً قومياً موجهاً للأطفال بلا مأوى، بالتعاون بين صندوق تحيا مصر، ووزارة التضامن الاجتماعي، بتمويل قدره 164 مليون جنيه، و50 مليون جنيه أخرى مخصصة من وزارة التضامن الاجتماعي لتنفيذ استراتيجية الوزارة في التصدي لظاهرة الأطفال بلا مأوى، من خلال خطة لدمج أطفال الشوارع من خلال توفير المأوى لهم، سواء بذور الرعاية أو لدى «الأسر البديلة»، أو بالعمل على إعادتهم لأسرهم وتقديم خدمات الرعاية والتأهيل لهم ودمجهم في المجتمع، بما يعمل على تخفيف المنابع والتدخل الفوري للحد من الظاهرة.



ويعمل البرنامج في العشر محافظات الأعلى كثافة؛ بناءً على نتيجة مسح 2014، والذي أجراه مركز البحوث الجنائية وتوصل إلى أن عدد الأطفال بلا مأوى بلغ 16 ألف طفل، موزعين على 10 محافظات، ولا شك أن التعداد الفعلي لكافة أطفال الشوارع هو أكثر من ذلك؛ حيث إن الـ 16 ألف طفل هم الأطفال الذين يسكنون الشارع، في حين هناك الأطفال المشردين الذين يعملون في الشارع ويعودون إلى منازلهم ليلاً أو بشكل مؤقت.

وَالْعَمَلِ عَلَى اجْتِثَاثِ الْأَسْبَابِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ وَالْاِقْتِصَادِيَّةِ الَّتِي تَتَسَبَّبَتْ فِي لُجُوءِ الْأَطْفَالِ لِلشَّوَارِعِ، تَمَّ الْعَمَلُ عَلَى بَرَامِجٍ تَسْتَهْدَفُ تَحْسِينَ مُسْتَوَى مَعِيْشَةِ الْأَفْرَادِ، كَمُبَادِرَةِ حَيَاةٍ كَرِيْمَةٍ، وَبَرَامِجِ اثْنَيْنِ كَفَايَةِ، وَبَرَامِجِي تَكَافُلٍ وَكَرَامَةٍ.

ثَانِيًا: تَطْوِيرُ نِظَامِ التَّعْلِيمِ فِي مِصْرَ:



فِي ظِلِّ تَرَاجُعِ مَخْرَجَاتِ الْعَمَلِيَّةِ التَّعْلِيمِيَّةِ فِي مِصْرَ، وَالَّتِي أَصْبَحَتْ حَائِطٌ صَدٌّ فِي وَجْهِ آيَّةِ عَمَلِيَّةِ تَنْمُوِيَّةٍ، وَجَّهَ الرَّئِيسُ «السَّيْسِي» ، يَوْضِعَ خُطَّةً فَاعِلَةً؛ لِتَحْسِينِ هَذَا الْأَمْرِ، وَبِالْفِعْلِ تَمَّ إِطْلَاقُ نِظَامِ التَّعْلِيمِ الْجَدِيدِ، وَالَّذِي تَمَّ نَشْرُهُ فِي الْجَرِيدَةِ الرَّسْمِيَّةِ لِلدَّوْلَةِ، فِي 10 أَوْتُوبَرِ 2018؛ بِهَدَفِ النُّهُوضِ بِنِظَامِ التَّعْلِيمِ فِي مِصْرَ كَمَحْوَرٍ مِنْ مَحَاوِرِ بِنَاءِ الْإِنْسَانِ الْمِصْرِيِّ، وَتَضَمَّنَ تَغْيِيرَ نِظَامِ التَّقْيِيمِ لِلطَّلَابِ، وَفَقًّا لِمُسْتَوَاتِ الْأَدَاءِ وَالسَّلُوكِ الْفَرْدِيِّ وَالْجَمَاعِيِّ لِلطِّفْلِ، إِلَى جَانِبِ التَّرْكِيزِ عَلَى

الْمَهَارَاتِ الْبَدْنِيَّةِ وَالصَّحِيَّةِ لِلطَّلَابِ بِإِدْخَالِ مَنَهِجٍ جَدِيدٍ يُسَمَّى بِالتَّرْبِيَةِ الْبَدْنِيَّةِ وَالصَّحِيَّةِ، بِمَرْطَفَةِ رِيَاضِ الْأَطْفَالِ وَالصَّفِّ الْأَوَّلِ الْاِبْتِدَائِيِّ، وَإِلْغَاءِ نِظَامِ الْاِمْتِحَانَاتِ حَتَّى الصَّفِّ الثَّلَاثِ الْاِبْتِدَائِيِّ، فَيَتَمُّ التَّرْكِيزُ خِلَالَ تِلْكَ الْمَرْطَفَةِ عَلَى كَيْفِيَّةِ تَنْمِيَةِ قُدْرَاتِ الطِّفْلِ، وَلَيْسَ عَلَى كَيْفِيَّةِ حُصُولِهِ عَلَى أَعْلَى الدَّرَجَاتِ، إِلَى جَانِبِ إِدْخَالِ أُسَالِيْبِ تَعْلِيمٍ جَدِيدَةٍ، مِنْ خِلَالِ إِنْشَاءِ الْمَدَارِسِ الْيَابَانِيَّةِ، وَزِيَادَةِ أَعْدَادِهَا، وَهُوَ مَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ الْبَرَامِجُ الْحُكُومِيُّ أَيْضًا، هَذَا إِلَى جَانِبِ تَطْبِيقِ نِظَامِ التَّجْرِبَةِ الْيَابَانِيَّةِ فِي التَّعْلِيمِ الْمِصْرِيِّ.

وَكَذَلِكَ تَعْزِيزَ فُرْصِ التَّحْوُّلِ الرَّقْمِيِّ بِنِظَامِ اِمْتِحَانَاتِ الثَّانَوِيَّةِ الْعَامَّةِ، وَتَسْلِيمِ كُلِّ طَالِبٍ بِالصَّفِّ الْأَوَّلِ الثَّانَوِيِّ جِهَازَ تَابِلْتٍ مَزُودًا بِشَرِيحَةِ اِنْتَرْنِتٍ 4G بِإِجْمَالِي 1.800.000 جِهَازَ تَابِلْتٍ، وَتَدْرِيسَ مَادَةِ التَّرْبِيَةِ الرِّيَاضِيَّةِ لِلطَّلَابِ فِي الْمَرْطَفَةِ الثَّانَوِيَّةِ، وَأَنْ يَكُونَ لَهَا اِمْتِحَانٌ عَمَلِيٌّ.



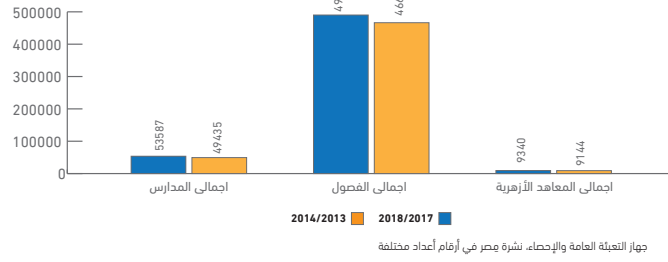
وَإِعْمَالًا بِالْإِجْرَاءَاتِ الْاِحْتِرَازِيَّةِ لِجَانِحَةِ كُورُونَا، حَرَصَتْ الدَّوْلَةُ عَلَى سَلَامَةِ الطَّلَابِ بِإِتَاحَةِ فُرْصِ التَّعْلُمِ عَنْ بُعْدٍ، عَبْرَ الْمَوَاقِعِ الْإِلِكْتُرُونِيَّةِ عَلَى شَبَكَةِ الْاِنْتَرْنِتِ، فَضْلًا عَنْ إِصْدَارِ الْعَدِيدِ مِنَ الْمِنْصَّاتِ التَّعْلِيمِيَّةِ التَّفَاعَلِيَّةِ عَلَى الْقَنَوَاتِ الْمَتَلَفِزَةِ مِثْلَ قَنَاَتِي «مَدْرَسَتَنَا 1 و 2». وَإِتَاحَةِ مَكْتَبَةِ اِلِكْتُرُونِيَّةِ بِجَانِبِ بَنْكِ الْمَعْرِفَةِ الْمِصْرِيِّ لِلِاسْتِخْدَاكِ تَضَمُّ مِخْتَلَفَ الْمَنَاهِجِ الدَّرَاسِيَّةِ لِجَمِيعِ الصَّفُوفِ بِاللُّغَتَيْنِ الْعَرَبِيَّةِ وَالْاِنْبِلِيزِيَّةِ.

كَمَا تَعْمَلُ اسْتِرَاطِيَجِيَّةُ الْوِزَارَةِ ثُجَاهَ دَعْمِ قُدْرَاتِ الْمُعَلِّمِينَ وَتَأْهِيلِهِمْ عَلَى نِظَامِ التَّعْلِيمِ الْجَدِيدِ الَّذِي يَعْتَمِدُ عَلَى الْوَسَائِلِ التَّكْنُولُوجِيَّةِ الْحَدِيثَةِ، وَذَلِكَ مِنْ مَنَصَّةِ التَّدْرِيبِ وَالتَّعْلِيمِ، إِلَى جَانِبِ بَنْكِ الْمَعْرِفَةِ الْمِصْرِيِّ وَالتَّوَسُّعِ فِي دَوْرِهِ وَاسْتِخْدَامَاتِهِ كَمِنْصَقَةٍ قَوْمِيَّةٍ لِلْعِلْمِ وَالْمَعْرِفَةِ وَالْبَحْثِ الْعِلْمِيِّ، وَذَلِكَ فِي إِطَارِ الْبِنِيَّةِ التَّكْنُولُوجِيَّةِ لِمَنْظُومَةِ التَّعْلِيمِ الْجَدِيدَةِ.

وَإِلَى جَانِبِ تَغْيِيرِ نِظَامِ الْعَمَلِيَّةِ التَّعْلِيمِيَّةِ فِي الْمَرْطَفَةِ قَبْلَ الْجَامِعِيَّةِ، طَالَ التَّطْوِيرُ الْبِنِيَّةَ التَّحْتِيَّةَ لِلْعَمَلِيَّةِ التَّعْلِيمِيَّةِ؛ حَيْثُ تَمَّ تَطْوِيرُ وَإِنْشَاءِ الْعَدِيدِ مِنَ الْمَدَارِسِ وَالْفُصُولِ الدَّرَاسِيَّةِ، وَكَذَلِكَ الْمَعَاهِدِ الْأَزْهَرِيَّةِ.

وَفِي مَجَالِ التَّعْلِيمِ الْفَنِيِّ، أُطْلِقَتْ وَزَارَةُ التَّرْبِيَةِ وَالتَّعْلِيمِ وَالتَّعْلِيمِ الْفَنِيِّ مَنْظُومَةُ مَدَارِسِ التَّكْنُولُوجِيَا التَّطْبِيقِيَّةِ؛ حَيْثُ تَمَّ اِفْتِتَاحُ 19 مَدْرَسَةً تُكْنُولُوجِيَا تَطْبِيقِيَّةِ عَلَى مَدَارِ ثَلَاثَةِ أَعْوَامٍ بَدَأَتْ الْعَامَ الدَّرَاسِيَّ 2018 / 2019؛ حَيْثُ تَعْمَلُ تِلْكَ الْمَدَارِسُ عَلَى تَطْبِيقِ الْمَعَايِيرِ الدَّوْلِيَّةِ فِي طُرُقِ التَّدْرِيسِ وَالتَّدْرِيبِ الْمَتَّبَعَةِ، مِنْ أَجْلِ الْاِرْتِقَاءِ وَالنُّهُوضِ بِمَنْظُومَةِ التَّعْلِيمِ الْفَنِيِّ بِمِصْرَ، وَإِعْدَادِ خُرَيْجِينَ مُؤَهَّلِينَ لِلْعَمَلِ بِالسُّوقِ الْمَحَلِّيَّةِ وَالدَّوْلِيَّةِ.

تطور أعداد المدارس والفصول الدراسية خلال عامي 2014/2013 و 2018/2017



فقد تم إنشاء وتشغيل 43 مدرسة بجميع محافظات الجمهورية حتى عام 2020/2019، وإنشاء 13 مدرسة من المدارس المصرية الدولية الحكومية لتقديم خدمة تعليمية متميزة، بأسعار مخفضة، تضاهاي ما يتم تقديمه بالمدارس الدولية.

كما تم التوسع في بناء مدارس النيل الدولية؛ حيث تم إنشاء 9 مدارس جديدة، منها 5 مدارس بالصعيد، في إطار اهتمام الدولة بالتنمية والتوسع في مدارس المتفوقين في الرياضيات والعلوم والتكنولوجيا STEM؛ ليصل عددها إلى 15 مدرسة عام 2020/2019.

وقد حرصت القيادة السياسية على التوجيه بتوفير الخدمة التعليمية في المناطق المهمشة والتأهية، ضمن برنامج حياة كريمة، تم تنفيذ 1431 مشروعاً بإجمالي 19271 فصلاً بالقرى الأشد احتياجاً، وإنشاء 194 مدرسة تعليم مجتمعي بالمناطق النائية والمهمشة وإنشاء 54 مركزاً للموهوبين والتعلم الذكي على مستوى محافظات الجمهورية.

وكذلك تم العمل على تعزيز البنية الأساسية للمعلومات ضمن الاستراتيجيات التنموية بصورة تتضمن معها ضرورة وصول خدمات المعلومات لكافة المناطق الريفية والنائية واستخدام الحواسيب في المؤسسات التعليمية على جميع المستويات، فقد ارتفعت مخصصات الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي من 0.4% عام 2010 إلى 0.7% عام 2018.

وإيماناً بأن «العقل السليم في الجسم السليم»، تم إطلاق عدة مبادرات رئاسية تحت إطار المبادرة الرئاسية 100 مليون صحة، ومنها إجراء تحليل فيروس C لأكثر من 20 مليون طالب، بالإضافة إلى تنظيم حملة القضاء على التقرم والأنيميا لطلاب المرحلة الابتدائية.

وقد حظي قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في مصر باهتمام ودعم ومتابعة الرئيس «عبد الفتاح السيسي»، خلال السنوات السبع الماضية، على المستوي الكمي واليقي؛ وهو ما تمثل في مضاعفة الميزانيات المخصصة للتعليم العالي والبحث العلمي خلال السنوات السبع الماضية؛ حيث زادت موازنة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي؛ لتبلغ 65 مليار جنيه بدلاً من 25 مليار جنيه.



بما أدى إلى زيادة الجامعات الحكومية والخاصة والأهلية والتكنولوجية وأفرع الجامعات الأجنبية في مصر، إضافة إلى استحداث تخصصات علمية جديدة بكل روافد التعليم الجامعي، وتطور أداء الجامعات على مستوى التصنيفات الدولية، والارتقاء بمستويات النشر الدولي بشكل مطرد، وسوف يدعم التطور الصاعد لجامعات مصر قوة مصر الناعمة إقليمياً ودولياً، وزيادة أعداد الطلاب الوافدين الراغبين في استكمال دراستهم التعليمية بمصر، وتفعيل دور البحث العلمي في خدمة التنمية.

وَتَبِيحَةً لِتِلْكَ الطَّفَرَةِ تَقَدَّمَتْ مَكَانَةً مِصْرَ فِي مَوْثِرِ الْإِبْتِكَارِ الْعَالَمِيِّ، لِتَصْبَحَ فِي الْمَرْكَزِ 96 عَالَمِيًّا، بَدَلًا مِنْ 107 عَالَمِيًّا، وَزَادَ عَدَدُ الْكَلِيَّاتِ وَالْبِرَامِجِ الْمُعْتَمَدَةِ: لِیَصْبِحَ 186 بَدَلًا مِنْ 46، بِزِيَادَةِ نَحْوِ 140، وَبِنِسْبَةِ زِيَادَةِ قَدْرُهَا 304%، وَارْتَفَعَ عَدَدُ الْمُسْتَشْفِيَّاتِ الْجَامِعِيَّةِ: لِتَصْبِحَ 115 مُسْتَشْفَى جَامِعِيًّا، بَدَلًا مِنْ 89، بِزِيَادَةِ نَحْوِ 26 مُسْتَشْفَى جَامِعِيًّا، وَبِنِسْبَةِ زِيَادَةِ قَدْرُهَا 30%.

ثَالِثًا: التَّوَسُّعَاتِ الْعِمْرَانِيَّةِ وَتَطْوِيرِ الْعِشْوَانِيَّاتِ:



لَمْ تَنْحَصِرِ الْمَشْرُوعَاتِ الْقَوْمِيَّةِ الَّتِي شَهِدَتْ طَفَرَةً قِيَاسِيَّةً خِلَالَ السَّنَوَاتِ السَّبْعِ الْمَاضِيَةِ عَلَى تَحْسِينِ الْبِنِيَّةِ التَّحْتِيَّةِ الَّتِي تَخْدُمُ الْإِسْتِثْمَارَ وَحَسَبَ، بَلْ رَأَتْ الْقِيَادَةَ السِّيَاسِيَّةُ أَنَّ مِصْرَ تَسْتَحِقُّ أَنْ تَصْبِحَ بِلا عِشْوَانِيَّاتٍ غَيْرِ أَمْنِيَّةٍ، وَجَعَلَتْ مِلْفَ تَطْوِيرِ الْعِشْوَانِيَّاتِ أَحَدَ أَهْمِ الْقَضَايَا عَلَى أَجَنْدَتِهَا الْقَوْمِيَّةِ، مِنْ خِلَالَ تَدَشِينِ الْخُطَّةِ الْإِسْتِرَاطِيَّةِ 2030؛ لِتَطْوِيرِ الْمَنَاطِقِ الْعِشْوَانِيَّةِ، وَبِالْفِعْلِ تَمَّ افْتِتَاحُ مَشْرُوعِ (بِشَايِرِ الْخَيْرِ) بِمِرَاطِلِهِ الثَّلَاثِ فِي مَحَافِظَةِ الْإِسْكَندَرِيَّةِ؛ لِتَطْوِيرِ مَنَاطِقِ غِيَطِ الْعَنْبِ، وَمِنَاطِقِ مَأْوَى الصِّيَادِينَ فِي الْقُبَارِي.

وَتَمَّ افْتِتَاحُ مَرَحَلَتَيْنِ مِنَ الْأَسْمَرَاتِ بِالْقَاهِرَةِ، وَكَذَلِكَ (الْمَحْرُوسَةُ 1) بِمَدِينَةِ التَّهْضَةِ بِحِي السَّلَامِ، وَهَنَّاكَ مَشَارِيْعُ مِنَ الْمُنْتَظَرِ افْتِتَاحِهَا خِلَالَ الْفَتْرَةِ الْمُقْبِلَةِ، وَتَشْمَلُ: الْأَسْمَرَاتِ 3، وَالْمَحْرُوسَةُ 2، وَأَهْلِينَا، وَرَوْضَةُ السَّيْدَةِ زَيْنَبِ.

هَذَا إِلَى جَانِبِ الْعَمَلِ بِخُطَّةِ تَوْسُّعَاتِ عِمْرَانِيَّةٍ ضَخْمَةٍ عَلَى مُسْتَوَى مِصْرَ، مِنْ خِلَالَ الْمُدُنِ الذَّكِيَّةِ وَمَشْرُوعَاتِ الْإِسْكَانِ الْاجْتِمَاعِيِّ الَّتِي حُصِّصَ لَهَا دَعْمٌ بِقِيَمَةِ 3.9 مِلْيَارَاتٍ جُنَيْهِ بِمَوَازَنَةِ 2020/2019.

رَابِعًا: الرِّعَايَةُ الصَّحِيَّةُ:



قِطَاعِ الصَّحَّةِ كَانَ مِنَ الْقِطَاعَاتِ صَاحِبَةِ الْأَوْتَوِيَّةِ ضَمِنَ اسْتِرَاطِيَّةِ وَرُؤْيَا مِصْرَ 2030، وَالَّتِي تَسْتَهْدَفُ تَوْفِيرَ كَافَّةِ سُبُلِ الْخِدْمَاتِ الصَّحِيَّةِ وَالطَّبِيَّةِ لِلْمَوْطِنِ الْمِصْرِيِّ، مِنْ خِلَالَ تَطْبِيقِ نِظَامِ صِحِّيٍّ مُتَكَامِلٍ يَتَمَيَّزُ بِالْإِتَاحَةِ وَالْجُودَةِ وَعَدَمِ التَّمْيِيزِ، وَقَادِرٍ عَلَى تَحْسِينِ الْمَوْثِرَاتِ الصَّحِيَّةِ عَنِ طَرِيقِ تَحْقِيقِ التَّفْطِيحَةِ الصَّحِيَّةِ وَالْوَقَائِيَّةِ الشَّامِلَةِ، وَالتَّذَخُّرِ الْمُبَكَّرِ لِكَافَّةِ الْمَوْطِنِيِّينَ، بِمَا يَكْفِلُ الْحَمَايَةَ الْمَالِيَّةَ لِغَيْرِ الْقَادِرِينَ وَيَحْقِقُ رِضَا الْمَوْطِنِيِّينَ وَالْعَامِلِينَ فِي قِطَاعِ الصَّحَّةِ؛ لِتَحْقِيقِ الرِّخَاءِ وَالرِّفَاحِيَّةِ، وَالسَّعَادَةِ وَالتَّنَمِّيَّةِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ وَالْاِقْتِصَادِيَّةِ، وَلِتَكُونَ مِصْرَ زَائِدَةً فِي مَجَالِ الْخِدْمَاتِ وَالْبَحْثِ الصَّحِيَّةِ وَالْوَقَائِيَّةِ عَرَبِيًّا وَإِفْرِيْقِيًّا؛ وَمِنْ أَجْلِ تَحْقِيقِ تِلْكَ الرُّؤْيَا تَمَّ:

◆ وَضَعُ الْإِسْتِرَاطِيَّةِ الْقَوْمِيَّةِ لِلسَّكَّانِ: وَخُطَّتِهَا التَّنْفِيذِيَّةِ الْخَمْسِيَّةِ (2015 - 2020)، وَالَّتِي تَرْتَكِزُ عَلَى مَحَاوِرِ مُهِمَّةٍ تَتَسَقُّ مَعَ رُؤْيَا مِصْرَ 2030، تَتَعَلَّقُ بِنِظَامِ الْأُسْرَةِ وَالصَّحَّةِ الْإِنْجَابِيَّةِ، وَإِتَاحَةِ خِدْمَاتِ نِظَامِ الْأُسْرَةِ بِالتَّأْمِينِ الصَّحِّيِّ وَالْمَوْسَّسَةِ الْوِلَاجِيَّةِ وَالْمُسْتَشْفِيَّاتِ التَّابِعَةِ لِلْجِهَاتِ الْأُخْرَى وَالْمُسْتَشْفِيَّاتِ الْعَامَّةِ وَالْمَرْكَزِيَّةِ بِنِسْبَةِ 100%، وَكَذَلِكَ تَوْفِيرِ رِصِيدٍ كَافٍ مِنْ وَسَائِلِ نِظَامِ الْأُسْرَةِ بِنِسْبَةِ 100%، وَالْعِيَادَاتِ التَّابِعَةِ لِجَمِيعِ الْقِطَاعَاتِ طَبَقًا لِلْمَعَايِيرِ الْقِيَاسِيَّةِ، وَرَفَعِ الْقُدْرَاتِ لِتَمَقِّدِ الْخِدْمَةِ، وَكَذَلِكَ رَفَعِ كِفَايَةِ الْعَامِلِينَ بِالتَّنْقِيْفِ الصَّحِّيِّ عَلَى جَمِيعِ الْمُسْتَوَاتِ، فَضْلًا عَنِ إِدْرَاجِ بَرَامِجِ الصَّحَّةِ الْإِنْجَابِيَّةِ، وَتَدْعِيمِ نِظَامِ طَبِّ الْأُسْرَةِ، وَتَطْوِيرِ بَرَامِجِ الصِّيَانَةِ الْوَقَائِيَّةِ فِي الْمُنْشَأَاتِ الصَّحِيَّةِ، وَالْعَمَلِ عَلَى تَطْوِيرِ النِّظَامِ الصَّحِّيِّ، بِمَا يَتَوَاءَمُ مَعَ الْاِحْتِيَاجَاتِ السَّكَّانِيَّةِ، وَالْعَمَلِ عَلَى دَمَجِ الْقَضَايَا السَّكَّانِيَّةِ فِي عَمَلِيَّةِ التَّمْلِيمِ وَالتَّوَعِيَةِ، وَكَذَلِكَ الْعَمَلِ عَلَى زِيَادَةِ الشَّحْدِ الْجَمَاهِيرِيِّ؛ لِتَأْيِيدِ الْقَضَايَا السَّكَّانِيَّةِ.

◆ برنامج الحكومة الحاليّ: المُمتد خلال الفترة من العام 2018، وَحَتَّى 2022 برنامجًا رئيسيًا؛ لتوفير الرعاية الصحيّة الشاملة، من خلال عددٍ من البرامج، وهي:

◆ تنفيذ المرحلة الأولى للتأمين الصحيّ الشامل في محافظات إقليم قناة السويس (السويس، بورسعيد، الإسماعيلية، شمال سيناء، وجنوب سيناء)؛ حيث يستهدف تطويرُ مُستشفيات هذه المحافظات البالغ عددها 33 مستشفى، و135 وحدة رعاية صحيّة أوليّة، وميكنة 15 مستشفى؛ لتكون جاهزة لتطبيق منظومة التأمين الصحيّ.

◆ تطوير المنشآت الصحيّة، من خلال إنشاء عشرات المُستشفيات الجديدة، وزيادة عدد أسرة المُستشفيات الحكوميّة من 39.7 ألف سرير عام 2017/2018؛ لنحو 43.5 ألف سرير في 2021/2022، وكذلك تطوير أقسام الرعاية الحرجة والعاجلة، وزيادة عدد الأسرة بها؛ لتبلغ مُعدّل 8151 مواطنًا لكلّ سرير، وتطوير وحدات الرعاية الصحيّة الأوليّة من خلال تطوير 48 مستشفى (متكامل)، وتحويلها لمراكز أمومة وطفولة متطورة، هذا فضلًا عن تطوير وحدات رعاية الأمومة والطفولة؛ لخفض مُعدّل وفيات الأطفال حديثي الولادة من 13.3 طفلًا لكلّ ألف، إلى 11.8 طفلًا، وكذلك تطوير وحدات الإسعاف، وزيادة عددها بما يساهم في خفض وفيات حوادث الطرق.

◆ تنمية وتطوير مهارات التمريض، وزيادة أعدادها من 20.6 ممرضًا لكلّ ألف نسمة إلى 40.2 ممرضًا بنهاية البرنامج.

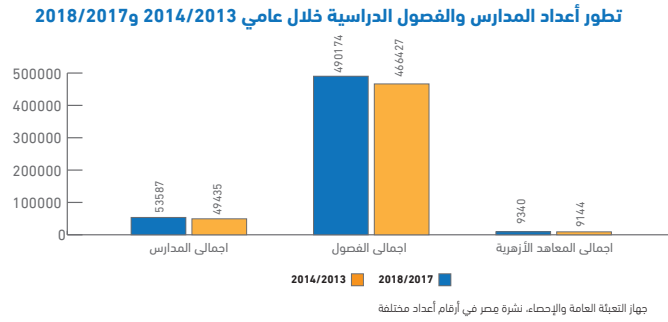
◆ تطوير الخدمات الصحيّة المُقدّمة للمواطنين، ومنها خدمات مكافحة وعلاج وإعادة تأهيل الإدمان، وتطوير الخدمات المُقدّمة لذوي الإعاقة والكشف المبكر، وعلاج الأمراض المزمنة، وتفعيل جهود مكافحة العدوى، وكذلك القضاء على قوائم الانتظار الخاصّة بالجراحات الأساسيّة، والقضاء على البلهارسيا، وخفض مُعدّل الإصابة بالطفيليات المعويّة، واكتشاف وعلاج ضفّ السّمع للأطفال حديثي الولادة، وتجهيز وتشغيل مستشفى نموذجي بكلّ محافظة.

◆ زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من الأدوية واللقاحات، في ظلّ اعتبار عجلة صناعة الدّواء في مصر، تعتمد على استيراد خامات ومُستلزمات صناعة الدّواء، وكذلك استيراد أدوية الأمراض المُعقّدة كالسرطان، وهو ما يجعل صناعة الدّواء المصريّة غير مُستقرّة ومُعرضة لأزماتٍ من حين لآخر، تبعًا للتقلّبات في أسواق الاستيراد، ولزيادة الأمن العلاجيّ تمّ إنشاء مصنع لقاح إنفلونزا الطيور البيطري، وإنتاج الأنسولين، ومُصنع لإنتاج علاج الأورام، وتعزيزًا لذلك الآن تمّ تدشين مدينة الدّواء؛ لتكون مدينةً مُتخصّصة في تصنيع وإنتاج الأدوية واللقاحات والأمصال على مساحة 180 ألف متر، بما يجعلها الأكبر في الشرق الأوسط، وبطاقة إنتاجيّة تصل إلى 150 مليون عبوة سنويًا.

◆ مكافحة الالتهاب الكبدي الوبائي (فيروسي سي)، من خلال خفض نسبة انتشاره من 3.6% عام 2017/2018، إلى 2.5% عام 2021/2022.

◆ علاج المواطنين على نفقة الدّولة، من خلال ميكنة جميع جهات تقديم خدمات العلاج على نفقة الدّولة، وتفعيل نظام (فيديو كونفرانس)؛ لمناظرة مرضى العلاج على نفقة الدّولة داخل محافظاتهم. وتكويد العلاج البيولوجي، وخدمة الأطراف الصناعيّة لذوي الاحتياجات الخاصّة، وتطوير مظلة الحماية الاجتماعيّة لغير القادرين المُستفيدين من برنامجي تكافل وكرامة؛ حيث وصلت مُخصّصات علاج المواطنين على نفقة الدّولة 7 مليارات جنيّة عام 2021/2020، مقابل 19.8 مليون جنيّة عام 2012/2013.

◆ تطوير المستشفيات، وميكنة العمل وتطوير الهياكل التنظيمية والإدارية، بالإضافة للتوسع في المستشفيات الجامعية، ويوضح الشكل التالي التطور في أعداد المؤسسات الصحية:



◆ المبادرات الرئاسية، والتي تتضمن مبادرة المشروع القومي للاكتفاء الذاتي من مشتقات البلازما، ومبادرة الكشف عن فيروس سبي لطلبة المدارس والجامعات، ومبادرة الكشف عن أمراض سوء التغذية عند الأطفال «الأميما والتقرم والسمنة»، ومبادرة صحة المرأة المضربة، ومبادرة الكشف المبكر عن الاعتلال الكلوي، ومبادرة الكشف المبكر عن ضعف السمع عند حديثي الولادة، ومبادرة صحة الأمهات الحوامل؛ للكشف عن الأمراض المنتقلة للجنين، ومبادرة القضاء على قوائم الانتظار.

◆ لقاحات فيروس كورونا، تسارع الخطى من أجل توفير اللقاحات المختلفة التي ثبتت فاعليتها؛ لتطلق حملة وطنية للتطعيم مجاناً؛ حيث تم التعاقد على 100 مليون جرعة من لقاحات فيروس كورونا، هذا إلى جانب تبني استراتيجية قومية تعمل على رفع كفاءة المؤسسات الطبية وتوفير معامل؛ لتلقي اللقاح على مستوى محافظات مصر، وذلك بالتزامن مع استمرار التجارب العملية لإنتاج أول لقاح مصري.

◆ البرامج العلاجية، وبرامج الرعاية الأساسية، والبرامج الوقائية، وبرنامج الخدمات المساعدة، وبرنامج السكان وتنظيم الأسرة.

◆ تخصيص 5 مليارات جنيه لمبادرات الاهتمام بزيادة عدد أسرة الرعاية المركزة، وحضانات الأطفال، والطوارئ بالمستشفيات خلال الأشهر القليلة المقبلة.

◆ تطوير المستشفيات العلاجية، والتي تضم: تطوير 35 مركزاً تابعاً لأمانة المراكز الطبية، وتطوير 122 مستشفى علاجياً، وتطوير 17 مستشفى للأمراض النفسية.

◆ تطوير 8 عيادات جراحات اليوم الواحد، وتطوير 5 مستشفيات للحميات.

◆ الاهتمام بالاستثمارات الموجهة لقطاع الصحة؛ حيث وصلت قيمة الاستثمارات المنفذة 252 مليار جنيه عام 2020/2019، فقد زادت استثمارات قطاع الصحة بالموازنة العامة للدولة وتستهدف زيادتها بنسبة 205% بالمقارنة بين عامي 2021/21 و2021/20، حيث وصلت إلى ما قيمته 47.5 مليار جنيه.



قفزات واضحة لتصنيف مصر في المؤشرات والتقارير الدولية



كان التحسُّن في ترتيب مصر العالمي في العديد من التقارير والرؤى الدولية، خير دليل على نجاح القيادة السياسية لمصر في دفع الاقتصاد المصري، وجعل بيئته أكثر جذباً للاستثمار، ومن أبرز هذه الرؤى والتقارير ما يلي:

1 ترتيب مصر من حيث أعلى الدول في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا:

أدى نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي، ووصول معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي المصري لأعلى قيمة له منذ 11 عاماً، إلى تقدُّم ترتيب مصر بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في معدل نمو الناتج المحلي بسعر السوق؛ لتحتل الترتيب الثاني بين دول المنطقة في أعلى معدل للنمو عامي 2018 و2019، مقارنةً بالترتيب الـ 12 عام 2013.

ورغم أزمة كورونا، استطاع الاقتصاد المصري مقاومة الوباء، فحسب تقرير صادر عن الأمم المتحدة فإن الاقتصاد المصري في صدارة الاقتصادات الإفريقية الأكثر نمواً في 2021.

كما أصدر صندوق النقد الدولي تقريراً قال فيه: «إن مصر تتصدر الأسواق الناشئة في معدل النمو الاقتصادي، وهي الدولة الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تحققت نمواً اقتصادياً خلال عام 2020.

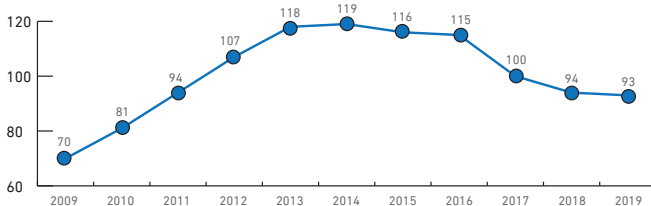
ففي مايو 2021، توقع الصندوق وصول معدل النمو للعام المالي 2022/2021 إلى 5.7%، ونحو 2.8% في العام المالي 2021/2020، مقارنة بتوقعه السابق بوصول معدل النمو لنحو 2.5% في العام الأخير، مقابل 3.6% في العام 20/19؛ ليعاود ارتفاعه في عام 2022/2021 إلى 5.7%.

ويأتي ذلك بخلاف توقعات سابقة للصندوق في تقرير مراجعة الاقتصاد المصري في يناير 2021 للنمو؛ حيث كان الصندوق يتوقع معدل نمو 2.8%، خلال العام المالي الجاري، و5.5% في العام المقبل.

2 مؤشر التنافسية العالمي:

شهدت تصنيف مصر في مؤشر التنافسية العالمي، وهو المؤشر الذي يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، طفرة كبيرة منذ عام 2015، فبعد التراجع الكبير الذي شهدته هذا الترتيب منذ عام 2011؛ ليصل إلى قمة تراجعه عام 2014 باحتلال مصر الترتيب 119 عالمياً، مقارنةً بالترتيب 70 للعام 2009، أخذ هذا الترتيب في التحسُّن المستمر منذ عام 2015، وتقدَّمت مصر من المركز 116 عالمياً للعام 2015، إلى المركز 93 عالمياً للعام 2019؛ لتتقدم بذلك 26 مركزاً، مقارنةً بعام 2014 أي تحسُّن بنحو 21.8%.

الترتيب العالمي لمصر في مؤشر التنافسية العالمي من 2009 وحتى 2019

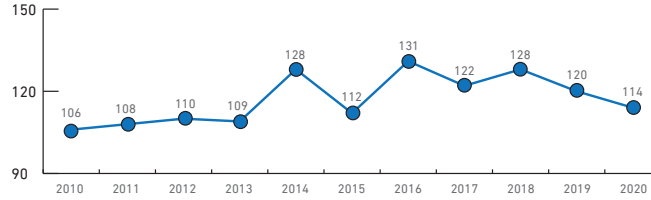


المصدر: إعداد مركز مستقبل وطن، بالاعتماد على تقرير لسنوات متفرقة لمؤشر التنافسية العالمي

وكان هذا التحسُّن ناتجاً عن الجهود الحكومية المبذولة، في مجال تطوير البنى التحتية والمؤسسات وتبني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وزيادة استقرار الاقتصاد الكلي، بالإضافة إلى تطوُّر هيكل السوق وبيئة الابتكار.

شهد ترتيب مصر في مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، الذي يصدر عن البنك الدولي، تحسناً منذ العام 2018، حتى أصبحت تحتل الترتيب 114 من بين 190 دولة في العام 2020، متقدمة بذلك 14 مركزاً عن العام 2018، و6 مراكز جديدة عن تقرير العام 2019.

تطور ترتيب مصر في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال

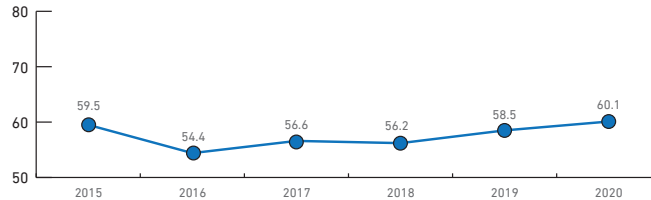


المصدر: إعداد مركز مستقبل وطن، بالاعتماد على تقارير ممارسة أنشطة الأعمال لسنوات متفرقة

وجاء هذا التحسن في الترتيب المصري انعكاساً لتحسن قيمة المؤشر، والتي تتراوح ما بين 0 و100 درجة، وكلما اقتربت من المائة دل على تحسن الأداء التنظيمي، وتعد متوسط للمجالات التي يشتملها المؤشر، وهي: بدء عمل تجاري، والتعامل مع تصاريح البناء، والحصول على الكهرباء، وتسجيل الممتلكات، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين من الأخطار، ودفع الضرائب، والتداول عبر الحدود، وإنفاذ العقود وحل الإعسار.

فقد ارتفعت قيمة المؤشر من 56.2 درجة للعام 2018، إلى 58.5 درجة للعام 2019، وصولاً إلى 60.1 درجة للعام 2020، أي بمعدل زيادة قدرها 6.9%، خلال تلك الفترة، وهي أعلى بنحو 10.5% عن عام 2016، والذي شهد أكبر انخفاض في قيمة المؤشر منذ عام 2015.

تطور قيمة مؤشر سهولة الأعمال - درجة

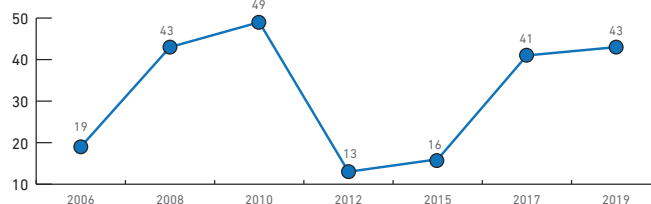


المصدر: إعداد مركز مستقبل وطن، بالاعتماد على تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنوات متفرقة

مؤشر الموازنة المفتوحة:

حققت مصر تقدماً ملحوظاً في مؤشر الموازنة المفتوحة خلال فترة حكم الرئيس «عبد الفتاح السيسي»، وهو المؤشر الذي يصدر عن منظمة شراكة الموازنة الدولية IBP، كل عامين منذ عام 2006، ففي العام 2012 سجلت مصر أدنى قيمة لهذا المؤشر منذ إنطلاقه، وهي 13 درجة، ثم أخذ المؤشر في التحسن المستمر منذ العام 2015، وهو العام الثاني لتولي «السيسي» رئاسة مصر، حيث ارتفعت قيمة المؤشر بنحو 230.8%؛ لتصل إلى 43 درجة عام 2019، وتقترب بذلك لأعلى قيمة سجلتها هذا المؤشر منذ إصداره، وهي 49 درجة عام 2010. ويرجع هذا التحسن إلى نجاح الجهود الحكومية المبذولة؛ لتعزيز شفافية إعداد الموازنة، وبيان أدائها والمشاركة العامة، وكذلك طرق تقييمها ومراجعتها

تطور درجة مؤشر شفافية الموازنة لمصر - درجة

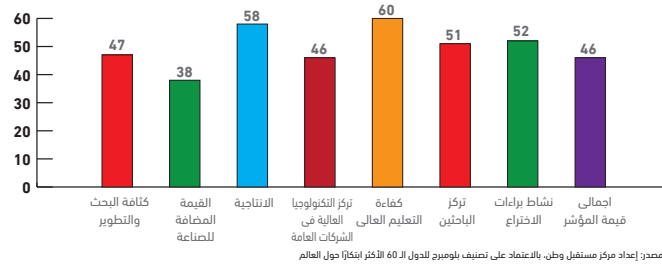


المصدر: إعداد مركز مستقبل وطن، بالاعتماد على نتائج مسح الموازنة المفتوحة لسنوات متفرقة

يوضح مؤشر بلومبرج للابتكار، والذي يصدر سنويًا منذ عام 2013، من الوكالة العالمية Bloomberg، أعلى 60 دولةً مُبتكرةً حول العالم، وفي تصنيف بلومبرج للدول الصادر في 17 يناير 2020، أُدرجت مصرُ والجزائر وكازاخستان وماكاو داخل هذا المؤشر للمرة الأولى منذ إصداره منذ 8 أعوام؛ حيث احتلت مصرُ الترتيب الـ 58 بعد فيتنام، وسجّلت 46.29 درجةً في قيمة المؤشر.

وكان من أعلى المقاييس المكونة للمؤشر التي سجّلت فيها مصرُ أفضل أداء هي كفاءة التّعليم العالي، والذي حصلت فيه على 60 درجةً، يليه الإنتاجية 58 درجةً، وأقل أداء كان في مقياس القيمة المضافة للصناعة 38 درجةً، وتتركز التقنيات العالية في الشركات العامة 46 درجةً.

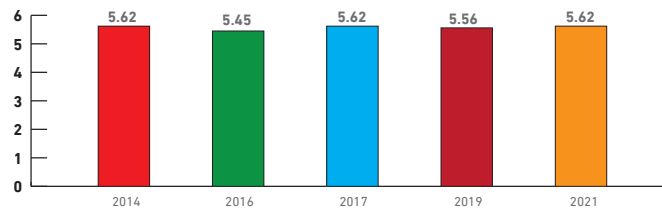
مصر في مؤشر بلومبرج للابتكار 2020 - درجة



مؤشر كيرني لمواقع الخدمات العالمية:

حققت الدولة المصرية طفرةً في تهيئة صناعة «التعهيد»، والتي تتمثل في نقل أعمال وخدمات تجارية من وإلى مصر؛ حيث جاءت في المركز الأول إقليميًا وقاريًا والـ 15 عالميًا من إجمالي 60 دولةً تناولها مؤشر كيرني لمراكز الخدمات العالمية GSLI، عام 2021، بحصولها على 5.62 نقطة، مقارنةً بـ 7.09 أعلى نقاط حصلت عليها الدولة الأولى عالميًا «الهند».

تطور تصنيف مصر في مؤشر مواقع الخدمات العالمية



وقد أبرز التقرير مقدرات قطاع التعهيد في مصر، على النحو الآتي:

- ← زيادة حجم الصادرات الرقمية بنسبة 173.3%؛ حيث سجّلت 4.1 مليارات دولار عام 2020، مقارنةً بـ 1.5 مليار دولار عام 2014.
- ← وجود نحو 240 ألف مواطن يعملون في مصر بمجال خدمات التعهيد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات العابرة للحدود.
- ← هناك 100 دولة تقدم مصر لها خدمات التعهيد.
- ← يتوفر بمراكز الاتصال نحو 20 لغةً مختلفةً.
- ← تستحوذ مصر على 17% من صناعة خدمات التعهيد عالميًا، طبقاً لمؤسسة IDC.
- ← تقديم مصر عدد من المبادرات الرقمية أبرزها مبادرة «مستقبلنا.. رقمي» كمنحة مجانية بالكامل؛ لتدريب الشباب في مجالات تكنولوجيا المعلومات، وتنتج عنها تخريج 40 ألف شاب من أصل 100 ألف شاب مستهدف تدريبهم عن بُعد.

7 التصنيف الائتماني للاقتصاد المصري:

انعكس التحسن المستمر الذي شهده الاقتصاد المصري منذ تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في نوفمبر 2016، والإصلاحات المالية والاقتصادية العديدة التي تم تطبيقها، وارتفاع الاحتياطي من العملات الأجنبية، على التصنيف الائتماني للاقتصاد المصري، والنظرة المستقبلية له من قبل وكالات التصنيف الدولية الثلاث Moody's، Standard & Poor's، وFitch، وذلك كما يلي:

◆ وكالة موديز لخدمات المستثمرين Moody's:

بعد التراجع الذي شهدته منذ اندلاع ثورة يناير 2011، والتي كان لها تداعياتها السلبية على الوضع الاقتصادي، فقد تحسنت النظرة المستقبلية من سلبي خلال الفترة (2011 - 2013) إلى إيجابي، في 28 أغسطس 2018، واستمرت هذه النظرة حتى الآن، كما شهد التصنيف الائتماني تحسناً من Caa1، والذي يعني وجود احتمالية عالية لعدم قدرة الاقتصاد المصري على الوفاء بالتزامات الديون إلى B2، وهو إن كان يعني أن هناك قدرة على سداد الالتزامات في ظل وجود مخاطر أقل بعدم السداد، بما يعكس التحسن في قدرة الاقتصاد المصري على الوفاء بالتزاماته الائتمانية.

أبرز التغيرات في تصنيف مصر الائتماني وفقاً لوكالة موديز

التاريخ التقييم	النظرة المستقبلية	التصنيف الائتماني
منذ إبريل 2019 حتى الآن	مستقر	B2
12 فبراير 2019	إيجابي	B3
28 أغسطس 2018	إيجابي	B3
7 إبريل 2015	مستقر	B3
20 أكتوبر 2014	مستقر	Caa1
21 مارس 2013	سلبي	Caa1
18 يناير 2013	سلبي	B2



◆ مؤسّسة فيتش للتّصنيف الائتمانيّ Fitch rating:

بملاحظة الجدول التالي، نجد أنّ النظرة المُستقبليّة للتّصنيف الائتمانيّ لمصر قد تحسّنت منذُ العام 2018 من مُستقرّ إلى إيجابيّ بعد أن كانت نظرة سلبيةّ خلال الفترة (2011 - 2013). ورغم أزمة جائحة كوفيد-19 وتداعياتها السلبيةّ على الاقتصاد العالميّ، إلا أنّ المؤسّسة أبقّت على التّصنيف الائتمانيّ لمصر عند مُستوى B+، وهو التّصنيف الذي لم يشهد أيّ تغييرٍ منذُ 19 ديسمبر 2014، بما يعكس ثقة المُؤسّسات في قدرة الاقتصاد المصريّ على التّعامل وتجاوز الأزمة الرّاهنة؛ بسبب الإصلاحات الاقتصاديّة والتّقدية والماليّة التي قامت بها السّلطات في السنوات الماضية، ممّا أتاح قدرًا من المساحة والصلابة للاقتصاد المصريّ.

أبرز التغيرات في تصنيف مصر الائتماني وفقًا لوكالة فيتش		
التاريخ التقييم	النظرة المُستقبليّة	التّصنيف الائتماني
10 مارس 2021	مستقر	B+
31 ديسمبر 2018	إيجابي	B
6 أغسطس 2018	إيجابي	B
16 يناير 2018	إيجابي	B
19 ديسمبر 2014	مُستقر	B
3 يناير 2014	مُستقر	-B
5 يوليو 2013	سلبى	-B
30 يناير 2013	سلبى	B
15 يناير 2012	سلبى	+B



◆ الوكالة الأمريكية ستاندرد أند بورز Standard & Poor's:

بالنظر إلى الجدول التالي، نجد أن النظرة المستقبلية للاقتصاد المصري تحسنت كثيراً منذ 11 مايو 2018، فقد تم رفع التصنيف الائتماني إلى B، مقابل B- خلال الفترة (2013 - 2017)، وCCC+ في مايو 2013، مع نظرة مستقبلية مستقرة، مما يعكس زيادة قدرة الاقتصاد المصري على الوفاء بالالتزامات الائتمانية على الرغم من وجود مخاطر بعدم السداد، وعدم وجود احتمالية لتغيير هذا التصنيف في المرة القادمة.

تطورات التصنيف الائتماني لمصر وفقاً لوكالة ستاندرد أند بورز		
التاريخ التقييم	النظرة المستقبلية	التصنيف الائتماني
17 إبريل 2020	مستقر	B
11 مايو 2018	مستقر	B
10 نوفمبر 2017	إيجابي	B-
11 نوفمبر 2016	مستقر	B-
13 مايو 2016	سلبي	B-
13 نوفمبر 2015	مستقر	B-
15 مايو 2015	إيجابي	B-
15 نوفمبر 2013	مستقر	B-
3 مايو 2013	مستقر	CCC+
24 ديسمبر 2012	سلبي	B-





وأخيرًا وليس أخيرًا، هذا الوضع المتفائل الذي وصل إليه الاقتصاد المصري، لم يعد طموحًا كافيًا للرئيس «عبد الفتاح السيسي»، فبعد ما قاد الحكومة لإنجاح المرحلة الأولى للإصلاح الاقتصادي، التي ارتكزت على «الإصلاح المالي والنقدي»، لتشجيع النمو بقيادة القطاع الخاص، وإعادة بناء الاحتياطات الدولية، إلى جانب تخفيض عجز الموازنة إلى خانة الأحاد وتعزيز الموارد العامة.

وإستكمالاً لهذا الإصلاح الشامل وضعت الحكومة بتوجيهات رئاسية، في إبريل 2021، المرحلة الثانية للإصلاح، والتي سُميت بالبرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية، والذي يتم تنفيذه خلال الـ 3 سنوات القادمة، والذي يستهدف القطاع الحقيقي بإصلاحات هيكلية جذرية وهادفة؛ بهدف تحقيق نمو مستدام ومتنوع قادر على امتصاص أية صدمات مفاجئة يتعرض لها، من خلال تعزيز مرونة الاقتصاد المصري، بالإضافة إلى تعزيز الحماية الاجتماعية وإعطاء الصبغة الاجتماعية الاهتمام الأكبر، من خلال إصلاح منظومة الدعم، وكذلك التركيز على شغور المواطن بثمار الإصلاحات الاقتصادية التي أجريت في المرحلة الأولى.

ومن أبرز مستهدفات مؤشرات الاقتصاد الكلي لبرنامج الإصلاحات الهيكلية، والتي تتمثل في رفع معدل النمو الاقتصادي ليتراوح ما بين 6% لـ 7% عام 2024/2023، مقابل 3.6% عام 2020/2019.

كما يستهدف زيادة نسبة مساهمة قطاعات الصناعة والزراعة والاتصالات في الناتج المحلي الإجمالي؛ ليسجل ما بين 30% لـ 35% عام 2024/2023، مقارنة بـ 26% عام 2020/2019، وكذلك تحويل ميزان المدفوعات من عجز إلى فائض؛ ليحقق فائضًا يتراوح ما بين 3 لـ 5 مليارات دولار عام 2024/2023، مقابل تسجيل عجز بنحو 8.6 مليارات دولار عام 2020/2019.

وإلى جانب ما سبق، فإنه من المستهدف خفض دين أجهزة الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ليسجل 84.5% عام 2024/2023، مقابل 87.5% عام 2020/2019، فضلًا عن زيادة الفائض الأولي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي؛ ليسجل 2% عام 2024/2023، مقارنة بـ 1.8% عام 2020/2019، وأيضًا، خفض العجز الكلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي؛ ليصل إلى 5.5% عام 2024/2023، مقابل 8% عام 2020/2019.



فريق العمل

فريق العمل



مدیر مرکز الدراسات

د. أحمد الخطيب

باحثة علاقات دولية

د. منى سليمان

باحثة نظم سياسية

د. رغدة محمود

باحثة شؤون وعلاقات اقتصادية

أ. أمل عبد اللطيف

محرر ومراجع لفوي

أ. حاتم عبد النبي

مصمم جرافيك

م. محمود حسين





"مش عاوز حاجة غير أن بلدي تكون طوة"

الرئيس عبد الفتاح السيسي